

العدد الاول ـ السنة السادسة ـ نيسان / ابريل ١٩٧٨

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الاول ـ السنة السادسة ـ نيسان / ابريل ١٩٧٨

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات وكذا الأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون : ٥١٠١٨٨ / ٣٧٢ / ٢٥٠

محتويات العدد

كلمة العدد

الاطراء انـــواع :

نوع منه متكلف متزلف غير جدير لا بالوقت الذي تستغرقه عضلات الفـم الذي يتفوه به ، ولا بالوقت الذي يستغرقه الجهاز السمعي ـ في الجهــة الاخرى ـ لاستقبالـه .

ونوع آخر صادق مدروس لا يصدر الا عن فرسان الكلمة الشجعـــان اخلاقيا الذين يرون في صدوره عنهم واجبا لا فكاك منه ، وامانة لا بد مــن ابلاغهــا .

ونوع ثالث صادق وعفوي ، منبعه القلوب البيضاء . ولله در هذا الجنس من الاطراء ما افعله . فهو ينسيك تعبك ، ويصب في شرايينك طاقة نشــاط جديدة ، ويجعل الجروح غير المرئية التي يتسبب فيها المتملقون والظالمون على حد سواء ، تندمل ... وعلى نحو اسرع من لمح البصر .

ونحن في هذه المجلة ـ وكما في كل عمل جاد ـ لا مناص من ان تصادفنا الانواع الثلاثة سالفةالذكروغيرها . ولعلنا بهذا القول لا نسجل الا حقيقــة بدهية ليس من جديد في ذكرهــا .

غير ان الحقيقة الجديرة بالاعلان عنها هي انه وان صادفنا في عملنا النزر القليل من النوع الاول من الاطراء ، والقدر المعقول من النوع الثاني ، فــان النوع الثالث في طريقه الان ليغدو اللون الغالب بين شتى أنواع التشجيع التي تصلنــا .

وهنا نوجه شكرنا الخاص لأولئك الذين كتبوا لنا من الكويت وخارجها ، بتلك العفوية وبذلك الحماس آملين أن نبقى باستمرار عند حسن ظنهم ...

وحسن ظن الجميع . ومرة اخرى نقول :

ليكن هذا العدد خطوة جديدة ، في مسيرة اكاديمية واثقة ، نحو اعــادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

الصناعة التحويلية في الوطن العربي
تقييم دوافعها وأهدافها

دكتور عرفان شافعي *

مقدمـــة :

بالرغم من توافر بعض الدراسات عن الصناعة التحويلية أو بعض فروعها في بعض الدول العربية ، وبالرغم من تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة بالتنمية الصناعية وتنسيقها بقدر الامكان بين دول المنطقة ، الا ان الصناعة التحويلية لا تزال من القطاعات المهملة نسبيا في الدراسات الاقتصادية الشمولية على مستوى العالم العربي ككل .

وتهدف هذه الدراسة الى المساهمة في سد بعض جوانب معينة من النقص في المعرفة عن قطاع الصناعة التحويلية في العالم العربي . فتقدم أولا تحديدا اجماليا لواقع الصناعة التحويلية وفروعها في المنطقة العربية ومقارنة لبعض خصائصها الهيكلية البارزة في أوائل السبعينات . كما تقدم ثانيا تصورا مقارنا عن التطورات العريضة المستهدفة في قطاع الصناعة التحويلية في العالم العربي في منتصف السبعينات وذلك بالقدر الذي سمحت به البيانات . وتشمل الدراسة في نطاقها اثنى عشر دولة عربية هي الاردن وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب . وقد شكلت هذه الدول فيما بينها مراكز الثقل الرئيسية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية في السبعينات (**) .

---

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت والمعهد القومي للتنمية الادارية بالقاهرة .

** يشكر الكاتب مركز التنمية الصناعية للدول العربية على اتاحة الفرصة له للمشاركة في الاشراف واعداد بعض الابحاث التمهيدية والميدانية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة وخاصة الورقة الخلفية المقدمة الى مؤتمر التنمية الصناعية الثالث لوزراء الصناعة العرب المنعقد في طرابلس — ليبيا في ابريل ١٩٧٤ . بعنوان : « الصناعة التحويلية في بعض الدول العربية » ،

والدراسة المقارنة بعنوان **خطط التنمية في الدول العربية** المنشورة بواسطة المركز عام ١٩٧٤ ، وبالانجليزية بواسطة الامم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٧٦ ، والتي يمكن الرجوع اليها لمزيد من التفصيلات . ويخص بالشكر د . رفيق سويلم ود . سامي خليل والسادة / محمود حنين ودانيال عبد الله .

المبحث الاول

عن واقع الصناعـــة التحويلية في العـــالم العربي

اولا : نصيب العالم العربي من الصناعة التحويلية :

للصناعة التحويلية دور ضئيل نسبيا ، لكنه يمكن أن يكون دورا هاما ومتزايدا على مر الوقت ، في النشاط الاقتصادي لمعظم الدول النامية . فالصناعة التحويلية ــ اذا احسن تخطيط نموها ــ يمكن أن تساهم في تنشيط القطاعات الاخرى والاسراع بمعدلات النمو في الناتج القومي ، كما تؤدي الى تنويع هيكل الانتاج ، وتنمية الصادرات ، وفي اتاحة مجالات العمـل المنتج للايدي العاملة المتزايدة ، وفي تحسين توزيع الناتج القومي بين شتى المناطق والاقاليم ، كما تفيد في نقل وتطويع التكنولوجيا من الخارج ، وجعل الاقتصاد القومي اقل تعرضا للضغوط الخارجية التي قد يواجهها .

وللالمام ببعض الابعاد الحقيقية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية يلزم الاشـارة الى عدة حقائق مبدئية يستدل منها على التخلف النسبـي للمنطقة العربية في المسيرة التصنيعية في أوائل السبعينات .

١ ــ لم تحظ مجموعة الدول النامية باكملها بما في ذلك الدول العربية في أوائل السبعينات الا بحصة ضئيلة هي نحو ٧٪ من النشـاط الصناعي التحويلي العالمي ، حيث أن معظم مواطن الصنـاعة التحـويلية في العالم كانت ولا تزال متركزة في الدول المتقدمة التي سبقت كثيرا في مجالات التنمية والتصنيع .

٢ ــ بلغت قيمة انتاج الصناعة التحويلية في الدول العربية موضع الدراسة ٧ر٢٤٧٤ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠ ، وهو ما لم يزد عن ٣ر٠٪ من الانتاج التحويلي في العالم ، كما لم يتجاوز ٤٪ من الانتاج التحويلي في الدول النامية (١) .

٣ ــ كان متوسط نصيب الفرد من **الواردات الصناعية** في المنطقة العربيـة ٣ر٢٧ دولار أمريكي وهو من أعلى الانصبة بالمقارنة الـى منـاطق العالم النامية الاخرى باستثناء أمريكا اللاتينية ، وفي نفس الوقت بلغ متوسط نصيب الفرد من **الصادرات الصناعية** في المنطقة العربية ٩ر٥

دولار أمريكي وكان من اقل الانصبة بالمقارنة الى مناطق العالم النامية الاخرى عام ١٩٧٠ (٢) .

٤ ــ لا يتصف واقع الصناعة التحويلية في العالم العربي بعد بوجود قدر كبير من التعاون أو التنسيق . وبالرغم من مساع محمودة مبدئية في هـذا المضمار الا أن نسبة المنجز الى المنشود لم تزل بعد متواضعة وذلك على نفس الوتيرة في المجالات الاخرى للعمل العربي المشترك ولنفس الاسباب .

ولقد عاق نمو الصناعة التحويلية في العالم العربي ــ وبدرجات متفاوتة في كل دولة عربية على حدة ــ ظروف عدة منها نقص المعرفـة التكنولوجية الحديثة ، أو عدم توافر رؤوس الاموال الطويلة الاجل بتكلفة مناسبة ، أو ضيق الاسواق المحلية ، أو انغلاق الاسواق الخارجية للتصدير ، أو التعرض للمنافسة القاتلة من الخارج حينا ، أو الاحتماء بسياج جمركي مرتفع حينا اخر ، أو التذبذب الايديولوجي بخصوص دور القطاع العام ونطاق نشاطه ، أو نقص خدمات المصارف والتأمين والنقل والمواصلات ومراكز التدريب ، وبيوت الخبرة ومراكز المعلومات وما الى ذلك مما يخلق البيئة المناسبة للانماء الصناعي . فاذا أضفنا الى ذلك العدوان الاجنبي على المنطقة العربية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الطويل الذي عاصرته وتعاصره المنطقة العربية لكان من غير العسير تفسير التخلف النسبي للصناعة التحويلية في المنطقة . فمن الجلي ان نمو الصناعة التحويلية في التحليل النهائي ما هو الا محصلة لتفاعل عديد من العوامل على مر الوقت . فما من ثورة صناعية حدثت أو يمكن أن تحدث بين عشية وضحاها ، ولا حتى الثورة الصناعية ذاتها في العالم الغربي والتي يقال عنها بحق الان انها كانت « أكثر من صناعية واقل من ثورة » (٣) بمعنى انها شملت نواحي اجتماعية وسياسية وثقافية عديدة علاوة على النواحي التكنولوجية البحتة ، كما ان التغيرات الممهدة او المصاحبة لها امتدت على مدار فترة زمنية طويلة .

وتدل انماط التصنيع (٤) التي تمت من خلال نظم الاسواق الى ان **أول** مراحل الصناعة التحويلية تكون عادة في السلع الاستهلاكية التقليدية والمعروفة وسائل انتاجها في المجتمع كانشطة طحن الغلال ، وانتاج السكر ، والصابون والاحذية ، وما شابه ذلك من عمليات تحويلية تتصف الى حد كبير بأنها عمليات تحويلية مستقية المسار Linear ، حيث تتولى الصناعة بنفسها معظم العمليات اللازمة لنشاطها ولا تعتمد على الصناعات الاخرى سوى في نطاق محدود من المدخلات . ويلي ذلك مرحلة **ثانية** تزداد فيهـا

كثافة راس المال المستخدم في الصناعة التحويلية مع ادخال طرق انتـــاج جديدة علـــى المجتمـــع ، ويزداد تخصص النشاط التحويلـــي ، ويبدأ تشابك الهيكل الصنـــاعي الناشيء بظهـــور روابط امامية وخلفية بين الصناعات التحويلية وبعضها البعض . وتبدأ المرحلة **الثالثة** بظهور بعض الصناعات الهندسية الخفيفـــة التي لا تتطلب مواصفات بالغـــة الدقة نسبيا كانتاج الثلاجات واجهزة تكييف الهواء المعتمدة على موتورات مستوردة ، كما قد يتم تجميع السيارات وبعض الآلات والاجهزة الكهربائية البسيطة نوعا . ثم قد تصل الـــــدول في النهـــاية الى مرحلـــــة **رابعة** يتوافـــــر لها فيهـــا هيكـــــل صناعي متقـــــدم ومتـــــرابط يتصف بالقـــــدرة على انتاج السلع والآلات المعدنيـــــة والكيماويـــة الدقيقـــــة المواصفـــات ، مـــــع المقدرة الذاتية على تطوير فنون الانتاج . وهذه المراحل التصنيعية الاربعـــة المذكورة ، متداخلة الى حد ما بطبيعة الحال ، كما انها ليست بالضرورة متتالية أو مضمونة الوصول بالنسبة لكل الدول . ومن ناحية اخرى فان اختصـــار بعض هذه المراحل قد يكون ممكنا الى حد ما في بعض الدول بالتعاون مع مواطن التكنولوجيا المتقدمة في الخارج .

غير أن هناك اربعة استثناءات هامة موجودة لهذا النمط التصنيعي والتلقائي جديرة بالملاحظة . ونذكر من هذه الاستثناءات **أولا** الصنـــاعات الاستخراجية كالبترول ، والتي يعتمد تطويرها عادة على مبادأة أجنبية، وتتصف بالاستخدام المكثف لراس المال ، واحتياجات قليلة للايدي العـــاملة المحلية . كما تتصف هذه الصناعات الاستخراجية بعدم الترابط الصناعـــي الكبير مـــع بقية قطاعات الاقتصـــاد القومي نظرا لعدم وجود بعض مدخلاتها من الآلات والفنيين محليا من جهة ، وايضا لان معظم انتاجها ليس له سوقا محلية كبيرة من جهة اخرى ، غير ان مثل هذه الصناعات تضطر في أحيـــان كثيرة الى اقامة بعض الهياكل الاساسية اللازمة لنشاطها كاقامة الطـــرق أو المجمعات السكنية أو السكك الحديدية أو الموانيء والمطارات او مراكز التدريب المهني . والاستثناء **الثاني** لنمط التصنيع التلقائي السابق الاشارة اليه هو عمليات التصنيع المكثفة الجهد بغض النظر عن التكلفة كما هـــو الحال عند اقامة صناعات الدفـــاع القومي او احيـــانا في بعض الدول الاشتراكية . والاستثناء **الثالث** هو نمط الصناعات القائمة على اكتاف بعض المستوطنين الاجانب او الوافدين من ذوي المعرفة التكنولوجية المتقدمة . أما الاستثناء **الرابع** والاخير فهو الصناعات القابلة للارتحال من بقعة لاخـــرى بسهولة نسبية Foot-loose Industries ، وذلك نظرا لعدم اعتمـــادها الكبير على هيكل صناعي محلي محدد بل يمكن أن توجد حيثما توجد قـــوى

عاملةمنضبطة بأجور منخفضة نسبيا ، ومن امثلة ذلك الصناعات الالكترونية التي تتصف بارتفاع اثمانها مع عدم ثقل أوزانها مما يجعل نفقات شحنها جزءا يسيرا من نفقاتها الكلية وبالتالي سهولة تهجيرها نسبيا .

ثانيا : توطن الصناعة التحويلية وفروعها في العالم العربي :

تشير البيانات المتوافرة في أوائل السبعينات عن الدول موضع الدراسة على تركز نحو ٥٧٪ من نشاط الصناعة التحويلية لهذه المجموعة في ثلاث دول فقط هي مصر والمغرب والجزائر ، حيث بلغ الوزن النسبي للناتج الاجمالي للصناعة التحويلية فيها على التوالي ٢٦٪ ، ١٨٪ و ١٣٪ من الناتج الاجمالي لصناعة التحويية لدول المجموعة . وقد تلاها في الاهمية النسبية بالترتيب العراق ٨٪ ، لبنان ٦ر٧٪ ، سوريا ٧ر٦٪ ، تونس ٢ر٦٪ ، الكويت ٧ر٥٪ والسودان ٦ر٤٪ . أما الاردن وليبيا فقد بلغ الوزن النسبي للناتج الاجمالي للصناعة التحويلية في كل منها نحو ٢٪ من الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية لمجموعة الدول موضع الدراسة . انظر الجدول رقم (١) من الملحق الاحصائي . وباستخدام الارقام من ٣١ الى ٣٩ من التصنيف الدولي الموحد للانشطة الاقتصادية ISIC للدلالة على فروع الصناعة التحويلية بالترتيب يمكن أيضا من نفس الجدول الخروج بالصورة التالية عن التوزيع الجغرافي لناتج فروع الصناعة التحويلية بين دول المجموعة .

٣١ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ : تتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من المغرب ٢٨٪ ، ومصر ١٧٪ ، والجزائر ٨ر١٠٪ ، وتونس ٧ر٩٪ .

٣٢ ـ صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالى في كل من مصر ٥ر٣٩٪ ، وسوريا ٦ر١٢٪ ، والجزائر ٤ر١٢٪ ، والمغرب ٦ر١٠٪ .

٣٣ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الاثاث : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من لبنان ١ر٣٤٪ ، والجزائر ٨ر٢٣٪ ،٠ والمغرب ٢ر٨٪ .

٣٤ ـ صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من مصر ٥ر٤٣٪ ، والمغرب ٣ر٢٤٪ ، وتونس ٣ر١٠٪ ، والعراق ١ر٨٪ .

٣٥ ـ صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على

التوالى في كل من مصر ٢٦٪ ، والكويت ٧ر٢٠٪ ، والمغـرب ٢ر١٨٪ ، والعراق ٢ر١٥٪ ، والجزائر ٧٪ .

٣٦ ـ صناعة منتجات الخامات التعدينيـة غير المعدنيـة عـدا منتجات البترول والفحم : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالى في كل من مصر ٥ر١٨٪ ، والجزائر ٩ر١٦٪ ، ولبنان ٢ر١٦٪ ، والعراق ٨ر١٤٪ ، والمغرب ٥ر١٢٪ .

٣٧ ـ الصنـاعات المعدنية الاساسيـة : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها في كل من مصر ٨ر٧٦٪ ، ثم تونس ٢ر١٨٪ ، وسوريا ٥٪ .

٣٨ ـ صناعـة المنتجات المعدنية والماكينـات والمعـدات : وتتركز نسبه الناتج الاكبر فيها على التـوالي في كل من الجزائر ٥ر٢٧٪ ومصر ٢ر٢٣٪ ، والمغرب ٣ر١٦٪ ، ولبنان ٣ر٧٪ .

٣٩ ـ صناعات تحويلية اخرى (غير كاملة التوصيف) : ونسبة النـاتج الاكبر فيها لمصر ٤ر٥٥٪ ، ثم لبنان ٤ر٤٠٪ .

ثالثا : الاهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لكل دولـة عربيـة :

تتصف الدول النامية عامة بوجود نسبة صغيرة للناتج الاجمـالى للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بالمقارنة الـى الدول الصناعية المتقدمـــة . فلم تتعد هذه النسبة للـدول النامية في مجموعها ٥ر١٤٪ في منتصف الخمسينات و ١٨٪ في منتصف الستينات ، وذلك بالمقارنة الى ٣٠٪ و ٣١٪ على التوالى في الدول الصناعية المتقدمة ذات أقتصاديات السـوق .

كما يشير نمط التصنيع السائد في معظم الدول الى تـزايد الاهمية النسبية للناتج الاجمالى للصناعة التحويلية في الناتج المحلى الاجمالى على مر الوقت بينما تتناقص الاهمية النسبية للناتج الاجمالي في الانشطة الاولية كالزراعة أو الصناعات الاستخراجية كالبترول . وفي مجموعة الـدول العربية موضع الدراسة ، بلغت النسبة أعلاها ١٨٪ في مصر ، وتراوحت بين ١٣ـ١٥٪ في كل من تونس وسوريا ولبنان والمغرب ، كما تراوحت بين ٨ـ١١٪ في كل من الجزائر والعراق والسودان والاردن ، بينمـا لـم تتجاوز ٢ـ٤٪ في كل من ليبيا والكويت وذلك في مستهل السبعينات (٥) .

رابعا : تكوين الناتج الصناعى في الدول العربية :

ولتصنيف ناتج الصناعة التحويلية الى سلع استهلاكية (خفيفة) من ناحية ، وسلع وسيطة وانتاجية (ثقيلة) من ناحية أخرى له بعض الدلالة على نوعية الهيكل الصناعى ومدى المسيرة التصنيعية التى تمت ، ذلك لان التحول من انتاج السلع الاستهلاكية الى انتاج السلع الوسيطة والانتاجية يتطلب توافر معرفة تكنولوجية وظروف بيئية معينة (٦) . ومن ناحية أخرى يفيد هذا التبويب للناتج الصناعى في معرفة امكانيات النمو المستقبلية، ذلك أن الاهداف المتوخاه من تنمية السلع الوسيطة والانتاجية هو الوصول الى زيادة متواصلة في الانتاجية وهو الجوهر النهائي المقصود من عملية التنمية الاقتصادية .

والصورة الاجمالية التي تتبين عن الدول العربية في أوائل السبعينات انها قد اهتمت بتنمية الصناعات الخفيفة أكثر منها بتنمية الصناعات الثقيلة ، اذ بلغت نسبة الصناعات الخفيفة الى الناتج الصناعي الاجمالي ٦١٪ بالمقارنة الى ٣٩٪ للصناعات الثقيلة . كما يبدو وأن الدول العربية قد اعطت للصناعات الخفيفة وزنا نسبيا يفوق مالها في المناطق الاقليمية الاخرى بما في ذلك مجموعة الدول النامية ككل ، والتي كانت النسبة فيها للصناعات الخفيفة ٣ر٥٤٪ والثقيلة ٧ر٤٥٪ من الناتج الاجمالي لها عام ١٩٧٠ . ومن الجدير بالذكر أن الاهمية النسبية كانت نحو ٣١٪ للصناعات الخفيفة و٦٩٪ للصناعات الثقيلة في الدول المتقدمة سواء منها اقتصاديات الاسواق أم لدول الاشتراكية (٧) .

ومن حيث مدى الاهتمام النسبي بالسلع الاستهلاكية بالمقارنة الى السلع الوسيطة والانتاجية في الناتج القومي الاجمالى للدول العربية في أوائل السبعينات أمكن تصنيفَ الدول العربية الاحدى عشر موضع الدراسة الى ثلاث مجموعات . انظر جدول رقم (٢) .

ا ــ دول رجحت فيها كفة السلع الاستهلاكية :

وهي سوريا : السودان ، ليبيا ، لبنان ، تونس ، المغرب ومصر .

ب ــ دول تعادلت فيها كفة السلع الاستهلاكية مع السلع الوسيطة والانتاجية :

وهي الاردن ، والجزائر .

جـ ـ دول رجحت فيها كفة السلع الوسيطة والانتاجية :

وهي العراق والكويت . وتلعب صناعة النفط في كل منهما دورا نسبيا كبيرا .

وغني عن الذكر أن رجحان كفة احدى المجموعات السلعية على الاخرى في أي دولة تعكس مدى الثروات الطبيعية الموجودة بها من ناحية ، كما تعكس من ناحية أخرى استراتيجية وتفضيلات الانماء الصناعي المتبعة ومدى تطور هيكل الاقتصاد القومي لكل دولة .

خامسا : الواردات والصادرات الصناعية العربية :

التجارة الخارجية لاي دولة هي الصورة المكملة للهيكل الانتاجى بها ، حيث تستورد الدولة عادة السلع التي لا تقوم بانتاجها بنفسها ، كما تصدر من انتاجها ما لا تستهلكه محليا ، وتتفاوت الاهمية النسبية للتجارةالخارجية من دولة عربية لاخرى . واذا ركزنا النظر على الدور الذي تلعبه السلع الصناعية التحويلية في التجارة الخارجية للدول العربية في أوائل السبعينات لتبينت لنا الصورة التالية استنادا الى الجدول رقم (٣) .

١ ـ من حيث الواردات الصناعية التحويلية فانها **تمتد لتشمل جميع فروع** الصناعة التحويلية الرئيسية : وتشكل الواردات من المنتجات المعدنية والعدد والآلات النسبة الكبرى من الواردات ١ر٣٧٪ ، كما احتلت منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ المرتبة الثانية ٥ر١٦٪ ، وتلاها في الاهمية النسبية منتجات الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ٦ر١٤٪ ثم كل من منتجات الصناعات المعدنية الاساسية ٥ر١٠٪ وصناعات الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية ٥ر١٠٪ .

٢ ـ من حيث الصادرات الصناعية التحويلية : فانها **تتركز فقط في عدة فروع** من الصناعات التحويلية هى على الترتيب من حيث أهميتها النسبية منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ٢ر٣٩٪ ، والصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ٤ر٣١٪ ، وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية ٩ر٢٥٪ .

المبحث الثـاني

عن اهداف الصناعة التحويليـة في العالم العربي

استهدفت الدول العربية في خططها للتنمية في اوائل السبعينـات مواصلة السعي بدرجات متفاوتة لتنميـة وتطويـر الصناعة التحويلية . وسنقوم باديء ذى بدء باستكشاف بعض الابعاد الرئيسية لاهداف الصناعة التحويلية في العالم العربي في اطار موسـع يشمل التنمية المستهدفة في الاقتصاد القومي لكل دولة على حدة وذلك في ضوء ما اوصت بـه استراتيجية التنمية للامم المتحدة خلال عقد السبعينات من ناحية ، وفي ضوء معدلات النمو المحققة في كل من هذه الدول العربية في أواخـر الستينات من ناحية أخرى ، ثم ننتقل بعد ذلك الى بعض تفصيلات النمو المستهدف في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها .

اولا : نظرة شمولية الى خطط التنمية العربية في أوائل السبعينات :

نادت استراتيجية التنمية الدولية الموصى بها من الامم المتحدة لعقد السبعينات بأن تسعى الدول النامية لاحراز معدل نمو سنوى قدره ٦٪ على الاقل في المتوسط في الناتج القومى الاجمالى خلال النصف الاول من السبعينات ، وذلك لامكان تضييق الهوة ــ وان كان بخطى بطيئة في نظر البعض ــ بين مستويات المعيشة في الدول النامية والدول المتقدمة . وهذا المعدل المذكور كفيل لو تحقق بمضاعفة الناتج القومي الاجمالي في نحـو عشر سنوات ، كما انه كفيل بأحداث معدل تزايد سنوي لنصيب الفرد من اجمالى الناتج قدره ٥ر٣٪ اذا ما افترضنا معدلا سنويا لتزايد السكـان قدره ٥ر٢٪ . وتسلم استراتيجية التنمية للامم المتحدة بأن على كـل دولة أن تضع لنفسها معدلا للنمو يتلائم مع ظروفهـا الخاصة وامكـانياتها المتاحة (٨) .

وقد استهدفت معظم خطط التنمية في العالم العربي في أوائـل السبعينات معدلات للنمو في الناتج المحلي الاجمالي بما يتراوح بين ٦ــ٨٪ سنويا ، بينما استهدفت لبنان وبعض الدول العربية البترولية مثل ليبيـا والسعودية والجزائر والعراق معدلات نمو سنوية قدرها ٩٪ تقريبا (٩) . انظر جدول رقم (٤) .

وبالنظر الى متوسط معدلات النمو السنوية الفعلية للناتج المحلي الاجمالي في الفترة ٦٦ ــ ١٩٧٠ نجد أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول العربية في معدلات النمو السنوي المحققة في الماضي . انظر جدول رقم (٤) . فقد تمكنت ليبيا من احراز معدل نمو سنوي مرتفع قدره ١٥٪ سنويا ، وتمكنت الاردن وسوريا وتونس من احراز معدل نمو سنوى قدره ٧٪ وبلغ معدل النمو في الجزائر والكويت والمغرب نحو ٥٪ ، بينما لم يزد المعدل لسبب او لآخر عن ٣٪ في كل من مصر والعراق والسودان . ولا شك أن الاسترشاد بهذه المعدلات الفعلية للنمو في الماضي القريب رغم فائدته لا يمكننا من التنبؤ بدقة عن احتمالات تحقيق المعدلات المستهدفة في كل دولة في المستقبل ، فان الظروف المحلية والعالمية الدائمة التغير قد تؤدى الى احباط بعض الخطط أو انجاح البعض الاخر بدرجات متفاوتة وغير متوقعة . ويكفى الاشارة هنا الى الارتفاع في أسعار البترول العربي وردود الفعل في اسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول العربية على أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ونظرا لان الظروف والامكانيات الاقتصادية التي تكمن وراء جهود التنمية ليست واحدة في جميع الدول العربية فان بعض الحرص مطلوب كذلك في مقارنة معدلات النمو المذكورة اعلاه . اذ أن ارتفاع معدل النمو في دولة عن دولة أخرى ليس معناه بالضرورة نجاحا أكبر في جهود التنمية ، وذلك لان العبرة الحقيقية هي في القيام بمقارنة معدل النمو الفعلي لكل دولة بمعدل نموها المحتمل خلال نفس الفترة لو أنها احسنت استخدام مواردها على النحو الامثل . فقد يتضح مثلا باجراء مثل هذه المقارنة لكل دولة على حدة أن في بعض الدول السريعة النمو طاقات كامنة لم تستغل بعد استغلالا أمثل ، بينما ان بعض الدول البطيئة النمو قد استخدمت فعلا معظم امكانياتها المتاحة . ولذلك فان التقييم السليم لمعدلات النمو يجب أن يتم في ضوء التقدير الموضوعي للظروف السائدة في كل دولة .

ويتفرع من استراتيجية التنمية للامم المتحدة أهداف قطاعية جزئية جديرة بالذكر . اذ أوصت تلك الاستراتيجية بمعدل نمو سنوى للقطاع الصناعي يبلغ ٨٪ على الاقل في المتوسط في أوائل السبعينات أي بمعدل يفوق بعض الشيء معدل التزايد السنوى في اجمالي الناتج القومي . وقد تبين من دراسة خطط التنمية المتاحة في الدول العربية أن معدلات النمو المستهدفة لناتج الصناعة التحويلية بلغت نحو ٢٠٪ في ليبيا وتراوحت بين ١٤ــ١٦٪ لكل من سوريا والسعودية والجزائر والسودان ، وبين ٩ــ١٢٪ لكل من مصر ولبنان والعراق وتونس والاردن ، وبين ٧ــ٨٪ لكل من المغرب والكويت . أما فيما يتعلق بمعدلات النمو الفعلية لناتج الصناعة

التحويلية في أواخر الستينات فقد تمكنت عدة دول هي الاردن وسوريا والسودان والعراق وليبيا من احراز ٨٪ او اكثر قليلا ، في حين أن تونس والجزائر ولبنان ومصر والكويت قد أحرزت معدلا سنويا لنمو الناتج التحويلي يتراوح ما بين ٣ — ٥٪ . ويلزم هنا أيضا بعض الحرص عند اجراء مقارنات دولية لمعدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية ، حيث أن هذه المعدلات تتوقف على عدة اعتبارات تختلف من دولة لاخرى منها حجم القاعدة الصناعية الموجودة ونوعية فروع الصناعة التحويلية القائمة ، والكثافة الراسمالية والاساليب الانتاجية المستخدمة ، ومعدلات استخدام الطاقة الانتاجية الموجودة ، وما الى ذلك .

ونظرا لان القطاع الصناعي لا يزدهر الا بوجود تنمية مصاحبة في القطاعات الاخرى التي تمده بالمدخلات أو توفر له الخدمات الهيكلية اللازمة، فان توصيات الامم المتحدة عن التنمية في السبعينات تتضمن أن تستهدف الدول النامية تنمية القطاع الزراعى على وجه الخصوص بمعدل نمو سنوي قدره ٤٪ في المتوسط . وهذا المعدل استهدفته فعلا خطط التنمية في بعض الدول العربية ، بل ان بعضها كالعراق والسودان والكويت وليبيا استهدفت معدلا تنمو سنوية أعلى من ذلك تراوحت بين ٨—١٢٪ ، بينما لم يتعدى المعدل المستهدف لنمو الزراعة في تونس والجزائر والمغرب ٣٪ سنويا . وبالنظر الى معدلات النمو المحققة فعلا في القطاع الزراعى في النصف الاخير للستينات يتضح انها تراوحت بين ٣—٦٪ في معظم الدول العربية ، وان معدلات النمو المحققة في الزراعة في تونس والجزائر والمغرب على وجه الخصوص كانت من أعلى المعدلات وتراوحت بين ٦—١١٪ تقريبا وتفوق ما استهدفته هذه الدول الثلاث من معدلات نمو في الزراعة في أوائل السبعينات .

وتنبنى اهداف الامم المتحدة للتنمية على امكانية تزايد معدل الادخار المحلى الاجمالى لتصل الى ٢٠٪ تقريبا من اجمالى الناتج القومى في أوائل السبعينات . ويتضح من تحليل خطط التنمية في الدول العربية المتاحة للدراسة أن معدلات الادخار المحلي الاجمالي المستهدفة تراوحت بين ٨٪ في السودان و ٤٤٪ في ليبيا و ١٤—١٨٪ في كل من مصر والاردن وسوريا ، و ٢٢—٢٨٪ في كل من تونس والكويت والعراق .

على أن العبرة في دراسة التنمية كما هو معروف هي بمعدلات الاستثمار الاجمالى اي بتكوين رأس المال الثابت المحلي . فاذا كان معدل الاستثمار المستهدف طموحا لجأت الدول الى تكملة مدخراتها المحلية بما

تستطيع ان تحصل عليه من التمويل الاجنبي ، اما اذا زاد معدل ادخارها عن طاقتها المحليــة في استيعاب التكوين الراسمالي الثــابت فتلجأ الى استثمار ارصدتها الادخارية في الخارج . ومن الملاحظ من دراسة خطط التنمية في الدول العربية أن معــدلات المستهدفة لاجمالــي الاستثمار المحلي الثابت تراوحت بين ١١٪ في السودان و ٣٦٪ في الجزائر . وباستثنــاء الدول البترولية كالعراق والكويت وليبيا فان معظم الخطط في الــدول العربية استهدفت الاعتماد على بعض التمويل الاجنبي بدرجات متفاوتة . فالادخار المحلي الاجمالي المستهدف كان يكفي لمقابلة نحو ٥٣ــ٦٠٪ فقط من الاستثمار المحلي الاجمالي المستهدف في الاردن واليمن ، ونحـــو ٧١ــ٧٩٪ فقط من الاستثمار المستهدف في السودان وتونس ، ومـــن ٨٤ــ٩٢٪ من الاستثمار المستهدف في سوريا ومصر . والشطر المقابـل لهذه الصورة في الدول البترولية هو ارتفاع نسبة الادخار المحلى الاجمالى المستهدف الى الاستثمــار الاجمالي المحلي الثابت المستهدف لتصل الــى ما بين ١٠٢٪ في العراق و ١٥٩٪ في ليبيا و ١٦٢٪ في الكويت . ولا شك أن التعاون في التمويل الطويل الاجل بين الدول التي لديها فائض ادخارى وبين الدول التي لديها عجز ادخاري فيه منافع متبادلة للطرفين في كثير من مجالات التنمية .

اما فيمـــا يتعلق بدور التجارة الخارجية في عملية التنمية ، فقــد اوصت استراتيجية الامم المتحدة للتنمية بأن تستهدف الدول النــامية زيادة صادراتها سنويا بمعدل يزيد قليلا عن ٧٪ مع العمل في نفس الوقت على أن تنمو وارداتها سنويا بما يقل قليلا عن ٧٪ . وقد استهدفت التنمية في الدول العربية المتاحة للدراسة معدلات نمو للصادرات تراوحت سنويا بين ٣٪ في العراق و ١٦٪ في الاردن . أما فيما يتعلق بالواردا تفان معــدلات النقص المستهدفة سنويا تتراوح بين ٤٪ في مصر و ١٣٪ في تونس .

ولا يخفى أن مشاكل النقد الاجنبي والعجز في موازين المدفــوعات في بعض الدول العربية تنقص من قدرتها على استيراد السلع الوسيطـــة والانتاجية مما قد يبطيء من معدلا تتكوين راس المال الثابت ويؤدى الى الابطاء في المسيرة التصنيعية بها ما لم تسعى هذه الدول الى تنمية صادراتها وتخطيط سياستها التجارية والمالية ، وما لم تلق أيضا تعــاونا مستمرا ووثيقا في الحصول على تمويل قصير الاجل لمقابلة العجز في موازين مدفوعاتها من الدول العربية الاخرى التي تحقق فائضا في موازين مدفوعاتها .

ثانيا : النمو المستهدف في قطاع الصناعة التحويلية :

١ ـ المستهدف من ناتج الصناعة التحويلية :

يعقد الجدول رقم (٥) مقارنة من حيث القيمة الدولارية في بداية وفي نهاية خطة التنمية لكل دولة ، وكذلك من حيث تطور الاهمية النسبية لناتج قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في بداية ونهاية الخطة ، ومن حيث متوسط معدل النمو السنوى المستهدف في ناتج الصناعة التحويلية . كما تبين المقارنة ايضا نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي (١٠) . وتدل الارقام أن متوسط معدلات النمو السنوى في قطاع الصناعة التحويلية تراوحت بين ١ر٤٪ في خطة الكويت (وهي خطة لم يتم اقرارها من السلطات المختصة وادرجت لاغراض الاسترشاد والمقارنة فقط) ، و ٨ر١٩٪ في ليبيا . كما أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة الناتج المحلى الاجمالى تراوحت بين ٥٪ في الكويت و ٧ر٣٦٪ في سوريا .

٢ ـ المستهدف لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ناتج الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٦) مقارنة من حيث القيمة الدولارية في بداية ونهاية خطة التنمية لكل دولة ، لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي ومن ناتج الصناعة التحويلية ، وكذلك من حيث معدلات النمو السنوى المستهدفة لكل منهما . وتدل البيانات على أن معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تراوح بين ـ٨ر١٪ في الكويت وبين ٧ر٤٪ في السعودية ، بينما تراوح معدل تزايد نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية بين ٧ر٠٪ في الكويت و ٧ر١٧٪ في ليبيا .

٣ ـ المستهدف من العمالة في الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٧) مقارنة من حيث عدد المشتغلين في بداية وفي نهاية خطة التنمية لكل دولة ، ومن حيث تطور الاهمية النسبية للعمالة في الصناعة التحويلية بالنسبة للعدد الكلي للمشتغلين في الاقتصاد القومي ، ومن حيث نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة العمالة الكلية . وتدل أرقام الجدول رقم (٧) على أن متوسط معدل النمو السنوى المستهدف في العمالة التحويلية قد تراوح بين ٢ر٦٪ في السعودية و ٢ر١٨٪ في اليمن الشعبية . كما أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة العمالة الكلية تراوحت بين ٩ر٥٪ في السعودية و ٩ر٣١٪ في تونس .

٤ ـ المستهدف من اجمالي الاستثمار الثابت في الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٥) مقارنة من حيث نسبة قيمة الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية الى قيمة كل من الاستثمارات الكلية لكل خطة والناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة بالنسبة لكل دولة . وتدل الارقام أن نسبة الاستثمار الثابت الى الاستثمار الكلي الثابت قد تراوحت بين ٦ر٣٪ في السعودية و ٥ر٢٢٪ في اليمن الشعبية . ومن ناحية اخرى تراوحت نسبة الاستثمار الثابت في الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة بين ٥ر٠٪ في السعودية و ٣ر٨٪ في الجزائر .

٥ ـ المستهدف لمتوسط انتاجية المشتغل في الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد القومي :

يبين الجدول رقم (٧) مقارنة من حيث متوسط انتاجية المشتغل في كل من قطاع الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد القومى ككل في بداية ونهاية الخطة ، والزيادة الكلية المستهدفة في انتاجية العامل في كل دولة ، ومعدل النمو السنوى المستهدف . وتدل البيانات على أن متوسط انتاجيةالمشتغل في الصناعة التحويلية كانت أعلاها في السعودية والكويت بسبب كثافة التجهيز الراسمالى للمشتغل في المتوسط بينما بلغت ادناها في مصر وتونس . وقد تراوح معدل النمو السنوى المستهدف في زيادة المشتغل بين ٩ر٠٪ في الاردن و ٩ر١١٪ في ليبيا ، بينما تراوح معدل النمو السنوي المستهدف في زيادة انتاجية المشتغل في الاقتصاد القومي ككل بين ٤ر١٪ في الكويت و ٦ر٥٪ في ليبيا .

٦ ـ المستهدف لنمو التجارة الخارجية في السلع المصنوعة :

يبين الجدول رقم (٤) معدلات النمو السنوية المستهدفة من الصادرات والواردات المصنعة للدول العربية التي توافرت عنها بيانات ، وهي الاردن ، تونس ، سوريا ، العراق ، مصر ، والمغرب . ومن المستهدف في كل منها تنمية الصادرات بمعدل يفوقنموالواردات باستثناء واحد هو تونس . وقد تفاوت معدل النمو السنوي المستهدف للصادرات بين ٧ر٢٪ في العراق و ٤ر١٦٪ في الاردن ، بينما تفاوت معدل النمو السنوى المستهدف للواردات بين ٤٪ في مصر و ٣ر١٣٪ في تونس .

ثالثا : النمو المستهدف في فروع الصناعة التحويلية (١١) :

تدل البيانات الخاصة بفروع الصناعة التحويلية على ان **الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ** تلعب الدور الاكبر في نشاط الصناعة التحويلية

في كل من الدول العربية حيث تبلغ نحو ٣٠٪ من اجمالى ناتج الصناعة التحويلية في المنطقة ، كما تلعب الصناعات الغذائية الدور الاكبر في ناتج الصناعة التحويلية لكل دولة على حدة باستثناء الكويت . وتتراوح الاهمية النسبية لهذا الفرع الصناعى بين ٥٪ في الكويت و ٢٠٪ في مصر و ٦٣٪ في ليبيا . غير أن الاهمية النسبية المستهدفة لهذا الفرع الصناعي ستتناقص كثيرا في الاقتصاديات القومية للدول العربية المتاح عنها بيانات بسبب التوسع الاسرع في اقامة فروع صناعات تحويلية اخرى . حيث من المستهدف أن تنخفض النسبة من ٤٧٪ الى ٣٧٪ في مصر ، ومن ٤٨٪ الى ٢٧ر٩٪ في تونس ، ومن ٦٣٪ الى ٣٢ر٥٪ في ليبيا .

وتأتي **صناعات النسيج والجلود ومنتجاتها** في المرتبة الثانية في الاهمية عقب الصناعات الغذائية في المنطقة العربية ، حيث تبلغ أهميتها النسبية ٣٢٪ من اجمالي الناتج التحويلي للمنطقة العربية . وتتفاوت الاهمية النسبية لصناعة النسيج من دولة لاخرى في المنطقة العربية موضع الدراسة فتتراوح أهميتها النسبية في ناتج الصناعة التحويلية ما بين ٥٪ في ليبيا و ٤٢٪ في سوريا . ومن المستهدف في الخطط تزايد الاهمية النسبية لناتج هذه المجموعة الصناعية في كل الدول العربية المتاح عنها بيانات باستثناء مصر التي تستهدف خطتها بعض التراجع في الاهمية النسبية لهذه المجموعة .

اما **صناعات الخشب والاثاث والتركيبات** فاهميتها النسبية في الصناعة التحويلية في كل الدول العربية لا تتعدى ٤ر٤٪ من اجمالى الناتج التحويلى للمنطقة وتتراوح الاهمية النسبية لصناعة الخشب بين ٥٪ في سوريا و ١٪ في كل من مصر والعراق . وهناك زيادة مستهدفة للاهمية النسبية لهذه الصناعة في كل من تونس وليبيا ومصر والمغرب . ويلاحظ أن بيانات لبنان عن هذه المجموعة الصناعية مندمجة مع بياناتها عن صناعة الورق والطباعة والنشر وغير قابلة للمقارنة مع الدول الاخرى .

أما عن الاهمية النسبية **لصناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر** في ناتج الصناعة التحويلية فتبلغ ٣٪ من اجمالى الناتج التحويلى في المنطقة . وتتراوح الاهمية النسبية للطباعة بين ١٪ في سوريا و ٥٪ في كل من مصر وتونس .وهناك بعض التزايد المستهدف للاهمية النسبية في كل من الدول المتاح عنها بيانات باستثناء مصر .

وتلعب صناعة **الكيماويات ومنتجات البترول** دورا بارزا في هيكل الصناعة التحويلية في المنطقة العربية وتبلغ نسبتها ١٧٪ من اجمالى الناتج التحويلى في المنطقة ، وتبرز الاهمية النسبية للصناعة في الكويت والعراق بصفة خاصة حيث تبلغ الاهمية النسبية ٦٢٪ و ٣٢٪ في كل منهما على التوالى . وتتفاوت الاهمية النسبية لهذه المجموعة في الدول الاخرى بين ١٥ـ١٨٪ في كل من الاردن وتونس ومصر والمغرب و ١٣٪ في ليبيا و ٩٪ في الجزائر ، بينما لا تتعدى ٤٪ في سوريا . ومن الملاحظ وجود بعض التزايد المستهدف لناتج المجموعة الصناعية في كل من الجزائر وليبيا وخاصة الاخيرة منهما .

وتبلغ الاهمية النسبية **لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية ٧٪** من اجمالى الناتج التحويلي للمنطقة ، وتبرز أهميتها النسبية في كل من الاردن والعراق فتتراوح بين ١٣ـ١٥٪ من الناتج الاجمالى للصناعة التحويلية ، بينما تتفاوت الاهمية النسبية في الدول الاخرى بين ٩٪ في تونس و ١٪ في سوريا ، ومن الملاحظ وجود بعض التراجع في الاهمية النسبية المستهدفة لهذه المجموعة الصناعية في كل الدول المتاح عنها بيانات .

اما صناعة **المعادن الاساسية** فهي ضئيلة الاهمية النسبية ولا تتعدى ٤ر١٪ من ناتج الصناعة التحويلية في الدول العربية عامة وتبرز الاهمية النسبية لهذه الصناعة بعض الشيء في كل من تونس ومصر فتبلغ نحو ٤٪ اجمالي الناتج التحويلى لكل منهما . وتستهدف كل من مصر والجزائر تزايدا في الاهمية النسبية لهذه المجموعة الصناعية .

وتشكل **صناعة المنتجات المعدنية** قدرا ملموسا نسبته ٤ر١٣٪ من الناتج الاجمالي التحويلي في المنطقة لعربية . وتتراوح اهمية الصناعة ما بين ٥٪ في تونس و ٢٨٪ في الجزائر وتتراوح النسبة بين ٩ـ١٠٪ في كل من السودان وسوريا والعراق و١٢ـ١٥٪ في كل من لبنان ومصر والمغرب والكويت . ومن المستهدف تزايد الاهمية النسبية لهذه المجموعة الصناعية في تونس ومصر والمغرب ، بينما تستهدف الجزائر تراجعا ملحوظا من ٢٨٪ الى ١٤٪ في الاهمية النسبية لناتج هذه المجموعة في اجمالي ناتج الصناعة التحويلية .

رابعا : تقييم النمو المستهدف باستخدام مقياس درجة التصنيع :

من الممكن تقييم هيكل الصناعة التحويلية في العالم العربي في أوائل السبعينات وتطوراتها المستهدفة في منتصف السبعينات على أساس مقارن

فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، وبينها وبين دول العالم الاخرى ، باستخدام مقياس تقريبي لدرجة التصنيع في كل دولة على حدة ثم ترتيب الدول العربية في مراحل تصنيعية متتالية وفقا لدرجة التصنيع في كل منها . والمقصود بدرجة التصنيع هنا نسبة الناتج الاجمالى للصناعة التحويلية الى مجموع الناتج الاجمالى للقطاعات السلعية (١٢) .

وباحتساب درجة التصنيع في الدول العربية تبين وجود تباين كبير من دولة لاخرى ، وباتباع التبويب المقترح من البنك الدولى للانشاء والتعمير (١٣) لتبيان مدى تطور الدول وفقا لدرجة التصنيع بها لامكن تحديد موقف الصناعة التحويلية في العالم العربي في أوائل السبعينات (١٤) وكذا تلخيص تطوراتها المستهدفة في منتصف السبعينات وفقا لاربعة مراحل ابتداء بالمرحلة الاولى التي يمكن تسميتها بمرحلة الدول الغير صناعية بعد ، ومرورا بالمرحلة الثانية وهي الدول القائمة بالتصنيع ، ثم بالمرحلة الثالثة وهي الدول شبه الصناعية ، وانتهاء بالمرحلة الاخيرة وهي الدول الصناعية ، وفقا لما هو مبين بالجدول رقم (٩) .

(١) الدول « الغير صناعية بعد » :

وهي التي تبلغ درجة التصنيع فيها أقل من ٢٠٪ ، ولا زالت تتخذ الخطوات المبدئية لتنمية الصناعة التحويلية ، ويتسم القطاع التحويلي الناشىء فيها بانتاج بدائل للسلع المستوردة من السلع الاستهلاكية كالسلع الغذائية والجلدية وبعض السلع الوسيطة كالاسمنت وذلك في ظل حماية جمركية مرتفعة ، ويعوزها بعض المهارات العمالية والادارية المتقدمة .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تندرج في هذه المرحلة السودان والكويت وليبيا والعراق فضلا عن بقية الدول العربية الاخرى التي لم تشملها الدراسة . وتشير البيانات المتوافرة الى أن درجة التصنيع في السودان بلغت ٩ر١٦٪ واستهدفت الوصول الى ١٧٪ في نهاية خطتها . كما أن درجة التصنيع في الكويت بلغت نحو ٦٪ واستهدفت الوصول الى ٨٪ . كما أن درجة التصنيع في ليبيا بلغت ٣٪ واستهدفت الوصول الى ٤٪ . أما في العراق فقد بلغت درجة التصنيع ١٥٪ ولكنها استهدفت الوصول الى ٢٠٪ مما قد يمكن العراق حينئذ من تخطي هذه المرحلة الى المرحلة التالية .

(٢) الدول القائمة بالتصنيع :

وهذه الدول التي تتراوح درجة التصنيع فيها من ٢٠ــ٤٠٪ ، وقطعت شوطا كبيرا في انتاج السلع الاستهلاكية وتعد نفسها للانتقال من مرحلة

التجميع الى النشاط التحويلي الحقيقي ، والـى انتـاج بدائل محليـة للسلع الوسيطة المستوردة وكذلك السلع الانتاجية الى حد ما اذا ما تغلبت علـى مشاكل العجز في المدفوعات من العملات الاجنبية وضيق السوق المحلية .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تندرج في هذه المرحلة الاردن وتونس والجزائر وسوريا والمغرب ، اذ تشير البيانات المتوافرة الى أن درجة التصنيع في الاردن بلغت ٣١ ٪ واستهدفت الوصول الى ٤١ ٪ في نهاية خطتها بمـا يكفي للانتقال بها الى المرحلة التالية من مراحل التصنيع . كما تشير البيانات الى ان درجة التصنيع في تونس بلغت ٣٥ ٪ واستهدفت ان تصل الى ٣٢ ٪ في نهاية خطتها . أما الجزائر فقد بلغت درجة التصنيع فيها ٢٥٪ واستهدفت أن تصل الى ٤١ ٪ مما يمكنها من الانتقال الى المرحلة التالية من مراحـل التصنيع . وبالنسبة لسوريا فان معدل التصنيع بها كان ٣٧ ٪ واستهدفت أن يصل الى ٥٨٪ في نهاية خطتها المنتهية مما يمكنها أيضا من الانتقال للمرحلة التصنيعية التالية . وقد بلغت درجة التصنيع في المغرب ٢٦ ٪ واستهدفـت أن تصل الى ٤٢ ٪ مما يمكنها ايضا من الانتقال للمرحلة التصنيعية التالية وهي مرحلة « الدول شبه الصناعية » .

(٣) الدول شبه الصناعية :

وهي الدول التي تتراوح درجة التصنيع فيها من ٤٠ ــ ٦٠ ٪ ، وتتسم بعمق وتنوع القاعدة الصناعية فيها ، سواء لانتاج او تجميع أو تشطيـب معظم السلع الصناعية بما فيها السلع الانتاجية ، وأهم المشاكل التي تواجهها الدول في هذه المرحلة الارتفاع بالانتاجية وتنمية الصادرات وتطوير هيكـل التعريفة الجمركية الحامي لصناعتها المحلية بالتدريج تمشيا مع تزايد القدرة التنافسية للصناعة المحليـة .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تندرج في هذه المرحلة لبنان ومصر . وتشير البيانات المتوافرة الى أن معدل التصنيع بلغ ٥١ ٪ في لبنان ولكن لم يتيسر حساب تطور معدل التصنيع الذي كان مستهدفا في نهاية خطتها التي كانت تنتهي عام ١٩٧٧ . أما فيما يتعلق بمصر ، فتشير البيانات أن معدل التصنيع بلغ ٤١٪ وكان من المستهدف أن يصل الى ٤٤٪ في نهاية خطتها المنتهية عام ١٩٧٧ .

(٤) الـدول الصناعيـة :

وهي الدول التي تبلغ درجة التصنيع فيها ٦٠ ٪ أو أكثر ، واحـرزت

معدلات مرتفعة من الانتاجية ، وتساهم فيها الصناعة التحويلية مساهمة كبيرة في الناتج القومي والعمالة والتصدير .

ولم يوجد في العالم العربي اية دولة تندرج في هذه المرحلة الصناعية المتقدمة في أوائل السبعينات كما انه ليس هناك اية دلائل عن اية دولة عربية قد تصل الى هذه المرحلة في ما تبقى من السبعينات .

وفي الختام تجدر ملاحظة أن المراحل التصنيعية الاربعة المذكورة اعلاه والمأخوذة عن البنك الدولي محددة على اساس تحكمي بعض الشيء لتسهيل المهمة التحليلية . كما تجدر ملاحظة ان اي تقسيم لعملية معقدة كالتنمية الصناعية الى مراحل متتابعة كما اشرنا في مستهل البحث ــ لا يضمن بطبيعة الحال تتالي هذه المراحل جميعها بالنسبة لكل دولة ، وذلك نظرا للاختلاف بينها في الموارد والامكانيات والمقدرة على نقل وتطويع التكنولوجيا الحديثة . ومن الغنى عن الذكر أن معدلات النمو المستهدفة في خطط التنمية قد لا تتحقق بدقة بالضرورة ، اما لقصور في وضع الخطط ذاتها أو لظروف مواتية أو غير مواتية لم تكن في الحسبان عند وضع الخطط .

المبحث الثالث

الملخص والاستنتاجات

هدفت الدراسة الى تحديد وتقييم بعض المعالم الرئيسية لواقع الصناعة التحويلية وتطوراتها المستهدفة في اثنى عشر دولة عربية كونت فيما بينها مراكز الثقل الرئيسية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية في السبعينات . وقد تبين أن نسبة كبيرة من النشاط التحويلي تركزت في عدد محدود فقط من هذه الدول موضع الدراسة .

وقد بينت الدراسة أن انتاج الصناعة التحويلية في الدول العربية لم يمثل الا نسبة متواضعة من انتاج الصناعة التحويلية لمجموعة الدول النامية ككل ، كما انه لم يشكل بالتالي الا نسبة ضئيلة جدا من انتاج الصناعة التحويلية في العالم . ورغم الاهتمام المتزايد بتنشيط الصناعة التحويلية في الدول العربية في السنوات الاخيرة الا ان دورها في النشاط الاقتصادي العربي لا يزال بصفة عامة محدودا بالمقارنة الى قطاعي الزراعة والصناعات الاستخراجية . وقد لوحظ أن نطاق الواردات العربية من المنتجات التحويلية يمتد ليشمل كافة فروع الصناعة التحويلية بينما ان نطاق الصادرات العربية من المنتجات التحويلية ينحصر فقط في عدة فروع ابتدائية محدودة . وبالاضافة

الى ذلك فان متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية من واردات الصناعة التحويلية يفوق بكثير متوسط نصيبه من صادرات الصناعة التحويلية وذلك عند المقارنة بالدول النامية الاخرى . وهذه كلها بعض دلالات التخلف وابعاد التحدي التي تواجهها المنطقة العربية في المسيرة التصنيعية .

ومن منظور آخر من حيث مدى الاهتمام بتنمية الصناعات الوسيطة والانتاجية بالمقارنة الى السلع الاستهلاكية في هيكل الناتج التحويلي ، فقد امكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات : المجموعة الاولى وقد رجحت فيها كافة السلع الاستهلاكية وتضم مصر والمغرب وتونس وسوريا ولبنان والسودان . والمجموعة الثانية وقد تعادلت فيها كفتي السلع الاستهلاكية مع السلع الوسيطة وتضم الجزائر والاردن . والمجموعة الثالثة وقد رجحت فيها نوعا كافة السلع الوسيطة وتضم العراق والكويت . وبصفة عامة تبين ان الدول العربية قد اعطت اهتماما اقل لتنمية الصناعات الوسيطة والانتاجية بالمقارنة الدولية — ليس فقط بالنسبة الى الدول الصناعية المتقدمة سواء منها اقتصاديات السوق ام الدول الاشتراكية — بل ايضا بالمقارنة الى مجموعة الدول النامية ككل . والامر في نظرنا يستدعي تصحيح هذه الخاصية الهيكلية بقدر الامكان في بعض خطط التصنيع المقبلة للدول العربية وذلك نظرا لما للاهتمام بتنمية الصناعات الوسيطة والانتاجية الى مدى معين من اثر في تنشيط حركة التصنيع واعطاء دفعة كبيرة للامام في مسار التنمية الاقتصادية .

وقد بينت الدراسة الزيادات المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي وفي ناتج الصناعة التحويلية وفروعها في الدول موضع الدراسة في منتصف السبعينات واجمالي الاستثمار الثابت المستهدف في القطاع بالنسبة الى القطاعات الاخرى ، ومصادر التمويل الرئيسية ، والتزايد المستهدف في العمالة والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية ، وصادراته ووارداته ، وذلك في اطار يسهل المقارنة فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، وايضا مع أهداف التنمية الموصى بها في عقد التنمية الثاني للامم المتحدة . ورغم ان معظم خطط التنمية العربية موضع الدراسة قد اعلنت التزامها بالتعاون العربي والتنسيق الاقتصادي الا انه لم يتبين من المستهدفات التفصيلية للصناعة التحويلية سوى قدر ضئيل فقط من الاجراءات الموصلة لهذه الغايات .

وقد أمكن تبويب الدول العربية موضع الدراسة في مراحل صناعية متتالية ثم تقييم أثر خططها التصنيعية المستهدفة في مكانتها الصناعية فيما لو تحققت فرضا خططها بالكامل في منتصف السبعينات . فقامت الدراسة بتطبيق معيار لـ « درجة التصنيع » يعتمد على كيفية تطور نسبة الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية الى مجموع الناتج الاجمالي للقطاعات السلعية فيما بين البداية والنهاية المستهدفة لكل خطة في كل دولة عربية على حده . ووفقا لهذا المعيار تبين أن المرحلة الصناعية الاولى وهي « مرحلة الدول غير الصناعية بعد » تضم العراق والكويت والسودان وليبيا مع استهداف العراق الانتقال الى المرحلة الصناعية الثانية وهي مرحلة « الدول القائمة بالتصنيع » . وتضم هذه المرحلة الثانية كل من المغرب والجزائر وتونس وسوريا والاردن مع استهداف المغرب وسوريا والاردن الانتقال للمرحلة الثالثة وهي مرحلة « الدول شبه الصناعية » . وتضم هذه المرحلة الثالثة مصر ولبنان قبل الحرب الاهلية . أما المرحلة الرابعة والاخيرة وهي مرحلة « الدول الصناعية » فقد ظلت بعيدة عن مرمى اي دولة عربية في السبعينات . وقد اشارت الدراسة الى خصائص ومدى فائدة مثل هذا التبويب .

ولقد تضافرت في الماضي القريب عدة ظروف غير مواتية ادت الى تخلف الدول العربية كثيرا وطويلا في مسيرة الصناعة التحويلية . غير انه في بعض الظروف الحالية المعاصرة — رغم صعوباتها — بعض المقومات والفرص المواتية التي يمكن ويجب الاستفادة منها على النحو الامثل في ترسيخ القاعدة الصناعية والانطلاق منها في تنمية تكفل للصناعة العربية ارتفاعا في كفاءتها الانتاجية وتحقق المرجو منها في توزيع عادل للمنافع والاعباء داخل كل من الدول العربية وفيما بينها كمجموعة . ونشير في هذا السياق بوجه خاص الى ضرورة حث الخطوات الجدية للتعاون والتنسيق العربي في شتى مجالات الصناعة التحويلية وصولا الى معدلات للنمو الصناعي والتطور التكنولوجي تفوق ما تستطيع اي دولة منها احرازه على انفراد .

الملحق الاحصائي

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي لناتج الصناعة التحويلية وفروعها في الدول العربية عام ١٩٦٩

الدولــة	اجمالي الصناعة التحويلية	فروع الصناعة التحويلية (١)								
	٪	٣١ ٪	٣٢ ٪	٣٣ ٪	٣٤ ٪	٣٥ ٪	٣٦ ٪	٣٧ ٪	٣٨ ٪	٣٩
الاردن	٢ر٢	١ر٦	١ر٨	٣ر٥	٢ر٣	٢ر٤	٨ر٤	—	٢ر٨	٢ر٤
تونس	٦ر٢	٩ر٧	٣ر٣	٢ر٨	١٠ر٣	٥ر٤	٧ر٩	١٨ر٢	٢ر٣	—
الجزائر	١٣ر١	١٠ر٨	١٢ر٤	٢٣ر٨	—	٧ر٠	١٦ر٩	—	٢٧ر٥	—
السعودية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	٦ر٤	٦ر٠	٧ر٣	٥ر١	٣ر١	٢ر٢	—	—	٣ر١	—
سوريا	٦ر٧	٧ر٩	١٢ر٦	٧ر٦	٢ر٣	١ر٦ (٢)	١ر٠	٥ر٠	٥ر٠	—
العراق	٨ر٠	٧ر١	٥ر٣	١ر٨	٨ر١	١٥ر٢	١٤ر٨	—	٥ر٤	—
الكويت	٥ر٧	١ر٧	—	٦ر٤	٣ر٨	٢٠ر٧	٥ر٦	—	٦ر٣	—
لبنــان	٧ر٦	٦ر٧	٦ر٨	٣٤ر١	—	—	١٦ر٢	—	٧ر٣	٤٠ر٤
ليبيـا	١ر٧	٣ر٥	٠ر٤	٠ر٨	٢ر٣	١ر٣ (٢)	١ر٤	—	٠ر٨	١ر٨
مصر	٢٦ر٠	١٧ر٠	٣٩ر٥	٩ر٥	٤٣ر٥	٢٦ر٠	١٨ر٥	٧٦ر٨	٢٣ر٢	٥٥ر٤
المغرب	١٨ر٢	٢٨ر٠	١٠ر٦	٨ر٢	٢٤ر٣	١٨ر٢	١٢ر٥	—	١٦ر٣	—
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ وفقا لتصنيف الدولي الموحد للانشطة الاقتصادية (ISIC) ، ومفصلة في المتن تحت عنوان توطن الصناعة التحويلية وفروعها في العالم العربي .

٢ لا تتضمن نشاط تكرير البترول حيث ورد ضمن الصناعات الاستخراجية

المصدر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية

جـــدول رقـــم (٢)

توزيع الصناعات الخفيفة والثقيلة بين الدول العربية عام ١٩٦٩

الدولـــة	تصنيف الناتـج وفقا للسلع المنتجة		
	سلع استهلاكية ٪	سلع وسيطة وانتاجية ٪	المجموع ٪
الاردن	١ر١	١ر١	٢ر٢
تونس	٤ر١	٢ر١	٦ر٢
الجزائر	٧ر١	٠ر٦	١ر١٣
السعودية	...	...	...
السودان	٨ر٣	٨ر٠	٦ر٤
سوريا	٦ر٥	١ر١	٧ر٦
العراق	٧ر٣	٣ر٤	٠ر٨
الكويت	٩ر٠	٨ر٤	٧ر٥
لبنـــان	٥ر٥	١ر٢	٦ر٧
ليبيـــا	٣ر١	٤ر٠	٧ر١
مصر	١ر١٦	٩ر٩	٠ر٢٦
المغرب	٠ر١٢	٢ر٦	٢ر١٨

المصدر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٤ .

جـدول رقـم (٣)

تطور الواردات والصادرات الصناعية العربية في الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠
(مليـون دولار)

فروع الصناعة التحويلية	الواردات الصناعية				الصادرات الصناعية			
	١٩٦٧		١٩٧٠		١٩٦٧		١٩٧٠	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الصناعات الغذائيةوالمشروبات والتبـغ .	٥١٦	١٨ر٥	٥١٢	١٦ر٥	٢١٥	٣٥ر٤	٢٦٨	٣٩ر٢
الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية	٢٧٣	٩ر٨	٣٣١	١٠ر٥	١٢٢	٢٠ر١	١٧٧	٢٥ر٩
منتجات الاخشاب والاثاث	١٦١	٥ر٨	١٦٠	٥ر١	—	—	—	—
الورق والطباعة والنشر	١٠٩	٣ر٩	١١٨	٣ر٨	—	—	—	—
الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	٤٢٧	١٥ر٤	٤٥٩	١٤ر٦	٢٤٥	٤٠ر٣	٢١٥	٣١ر٤
منتجات من خامات غير معدنية	٣٨	١ر٤	٥٩	١ر٩	٢٥	٤ر٢	٢٣	٣ر٤
معدنية أساسية	٤٧٣	١٧	٣٣٤	١٠ر٧	—	—	—	—
منتجات معدنية وعدد وآلات	٧٨٢	٢٨ر٢	١١٦٨	٣٧ر١	—	—	—	—

المصدر : ملخص احصاءات التجارة الخارجية للدول العربية ــ المركز الاحصائي / الادارة الاقتصادية ــ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٦٧ ــ ١٩٧١ .

جدول رقم (٤)

بعض معدلات النمو المستهدفة في خطط التنمية للدول العربية مقارنة بكل من المعدلات المحققة في الماضي القريب وبتوصيات الامم المتحدة عن العقد الثاني للتنمية

الدولة	فترة الاداء الفعلي	فترة الخطة	معدلات النمو السنوية المحققة في الماضي			معدلات النمو السنوية المستهدفة في الخطط				
			الناتج المحلي الاجمالي ٪	الناتج الزراعي ٪	ناتج الصناعة التحويلية ٪	الناتج المحلي الاجمالي ٪	الناتج الزراعي ٪	ناتج الصناعة التحويلية ٪	صادرات ٪	واردات ٪
توصيات الامم المتحدة عن معدلات التنمية في النصف الاول من عقد السبعينات						٦	٤	٨	٧	٧
الاردن	٦٦ — ١٩٦٩	٧٢ — ١٩٧٥	٦ر٣٧	٦ر٥٦	٧ر٧٥٠	٧ر٧	٦ر١	١٢ر٨	١٦ر٤	٧ر٥
تونس	٦٦ — ١٩٧٠	٧٢ — ١٩٧٦	٧ر٥٧	٧ر٨٤	(٧ر٩٨)	٦	٢ر٨	١٠ر٩	٨ر٠	١٣ر٣
الجزائر	٦٦ — ١٩٦٩	٧٠ — ١٩٧٣	٥ر٣٨	١١ر٧٥	٣ر٩٣	٨ر٩	٢ر٨	١٥ر٤	...	...
السعودية	غ ٠ م	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	...	...	...	٩ر٣	٤ر٥	١٦ر٥	...	...
السودان	٦٦ — ١٩٧٠	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	٢ر٤٤	٣ر٦٥	٦ر٥٩	٧ر٢	٩ر٤	١٥ر٠	...	...
سوريا	٦٦ — ١٩٧٠	٧١ — ١٩٧٥	٧ر٤٣	٢ر٦٢	٦ر٧٣	٧ر٨	٤ر٩	١٤ر٧	١٠ر٢	٥ر٦
العراق	٦٦ — ١٩٧٠	٧٠ — ١٩٧٤ **	٢ر٨٠	٤ر٧٨	٩ر٥٢	٨ر٥	٨ر٨	١٢ر٥	٢ر٧	٤ر٧
الكويت	٦٦ — ١٩٧٠	٦٧/٦٨ — ٧١/٧٢	٤ر٧٨	...	٤ر٧٨	٦ر٣	١١ر٣	٨ر٨	...	...
لبنان	٦٦ — ١٩٧٠	٧٢ — ١٩٧٧	٤ر٦٢	٢ر٠	٥ر٠٩	٨ر٩	٤ر٥	٩ر٥	...	...
ليبيا	٦٦ — ١٩٧٠	٧٢/٧٣ — ٧٤/٧٥	١٤ر٠٦	٣ر٨١	٨ر٨٩	٩ر٥	١٢ر٢	١٩ر٨	...	...
مصر	٦٥/٦٦ — ٦٩/٧٠	٧٣ — ١٩٧٧	٣ر٦٥	٤ر٧٨	* ٣ر٣١	٦ر٩	٣ر٥	٩ر٠	٩ر٠	٤ر٠
المغرب	٦٦ — ١٩٧٠	٧٣ — ١٩٧٧	٤ر٧٨	٥ر٨٥	٤ر٣٠	٥ر٧	٢ر٨	٧ر٣	١٠ر٠	٨ر٠

* معدل النمو السنوي المحقق لناتج الصناعة في مصر يشمل كلا من الناتج التحويلي والاستخراجي .

** خطة التنمية في الكويت عن الفترة ٦٧/٦٨ — ٧١/٧٢ مدرجة هنا للاسترشاد فقط حيث أنه لم يتم اقرارها من السلطات المختصة .

المصدر : دراسات المسح الصناعي للدول العربية ، ودراسة **خطط التنمية في الدول العربية** ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٤ .

جـدول رقـم (٥)

ملخص برامج تنمية الصناعة التحويلية في الدول العربية في اوائل السبعينات

الدوله	سنوات الخطة	ناتج الصناعة التحويلية: في بداية الخطة: قيمة مليون دولار	ناتج الصناعة التحويلية: في بداية الخطة: ٪	ناتج الصناعة التحويلية: في نهاية الخطه: قيمة مليون دولار	ناتج الصناعة التحويلية: في نهاية الخطه: ٪	متوسط معدل النمو السنوي	نسبة المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي	العمالة في الصناعة التحويلية: في بداية الخطة: عدد الف مشتغل	العمالة في الصناعة التحويلية: في بداية الخطة: ٪	العمالة في الصناعة التحويلية: في نهاية الخطة: عدد الف مشتغل	العمالة في الصناعة التحويلية: في نهاية الخطة: ٪	متوسط معدل النمو السنوي	نسبة المساهمة في زيادة العمالة الوطنيه	اجمالي الاستثمار الثابت في الصناعة التحويليه: قيمه مليون دولار	اجمالي الاستثمار الثابت في الصناعة التحويليه: النسبة الى الاستثمارات الكلية بالخطه	اجمالي الاستثمار الثابت في الصناعة التحويليه: النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطه
الاردن	٧٣ — ٧٥	٦٧ر٢	١١	٩٩ر٤	١٣	١٢ر٨	١٨ر٢ *	٢٢ر٥	٦ر٣	٢٢ر١	٧ر٥	١١ر٩	١٢ر٩	٥٤ر٦	١٠ر٩	٢ر٦
تونس	٧٢ — ٧٦	١٩٣ر٩	١٠ر٤	٣٠١ر٧	١٢ر٣	١٠ر٩	١٨ر٩	١٧١	١٢	٢١١ر٨	١٤ر١٠	٥ر٤	٢١ر٩	٣٣٣ر٨	١٣ر٢	٣ر٧
الجزائر	٧٠ — ٧٣	٥١٦ر٥	١٧ر٤	٩٥٧	٢٢ر٤	١٥ر٤	٣٠ر١	١١٢	..	١٧٨ر٨	..	١١ر٧	..	١٢٩٤ر٧	٢٣	٨ر٣
السعوديه	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	٣٤٢ر٢	٨ر٩	٥٦٢ر٧	٩	١٦ر٥	١٥ر٧	٥١ر٨	٤ر٤	٧٠ر٣	٤ر٧	٦ر٢	٥ر٩	١٧٢ر٦	٣ر٦	٠ر٥
السودان	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	١٤٧ر٠	٩	٢٣١ر٥	٩	١٥	١٨ر٧	١٥٠	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٩	٦ر٢	٧ر٦	١٧٣ر٥	١٥ر٨	١ر٧
سوريا	٧١ — ٧٥	٣٠٣ر٧	١٩ر٥	٦٣٢ر٥	٧٢ر٣	١٤ر٧	٣٦ر٧	٢٢٦	١٢	٣٦٨	١٥	٩ر٧	٢١ر٥	٢١٨ر٥	١٥ر٢	٣ر١
العراق	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	٢٨٨ر٤	٩ر٤	٥٥٠ر٢	١١ر٩	١٢ر٥	١٣ر٨	١٤٨	٥ر٨	٢٣٣ر١	٦ر٦	٩	٧ر٩	٨٤٣ر٢	١٨ر٧	٤ر٢
الكويت	٦٧/٦٨ — ٧١/٧٢	٨١ر٢	٣ر٦	١٢٦ر٠	٤ر١	٨ر٨	٥ر٠	١٧ر٦	٩ر٧	...	..	..	..	٢٤٠ر٨	١٠ر٣	١ر٧
لبنان	٧٢ — ٧٧	٢٠١ر٧	١٣ر٣	...	...	٩ر٥	١٤ر١	١٠٠	١٥ر٧	...	..	..	..	١٥ر٢	..	..
ليبيا	٧٢/٧٣ — ٧٤/٧٥	٧٣ر٦	١ر٦	١٣٣ر٨	٢ر٢	١٩ر٨	٣ر٣	٣٥ر٤	٦ر٩	٠٤٤ر٩	٧ر٨	٧ر٩	١٣ر٩	٦٢٩ر٩	١٣ر٦	٣ر٧
مصر	٧٣ — ٧٧	١٣٥٠ر٣	٢٠ر٤	٢١٢٦ر٦	٢٢ر٧	٩	٢٦ر٦	١٠٩٣ر٥	١٢ر٦	١٣٣٩ر٧	١٣ر٦	٣ر٩	٨٠ر٧	..	..	..
المغرب	٧٢ — ٧٧	٧٥٧ر٦	١٥ر٦	١٠٦٨ر٠	١٩ر١	٧ر٣	١٩ر٦	...	..	٦٠٠	١٢ر٥	٨ر١	..	..	..	..

* نسبة مساهمة القطاع في زيادة الناتج المحلي = (متوسط معدل النمو السنوي المستهدف للقطاع ÷ متوسط معدل النمو السنوي المستهدف للاقتصاد القومي) × الاهمية النسبية لناتج القطاع في الناتج المحلي الاجمالي

* المصدر ، دراسة خطط التنمية في الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٤

جـــدول رقـم (٦)

متوسط نصيب الفرد من كل من الناتج المحلي الاجمالي وناتج الصناعة التحويلية

الدولة	سنوات الخطة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي			متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية				
		(١) في بداية الخطة	(٢) في نهاية الخطة	معدل النمو السنوي المستهدف	في بداية الخطة		في نهاية الخطة		معدل النمو السنوي المستهدف
		دولار	دولار	٪	دولار	النسبة الى العامود رقم (١) ٪	دولار	النسبة الى العامود رقم (٢) ٪	
الاردن	٧٣ — ٧٥	٢٥٣	٢٩٢	٤ر٧	٢٧ر٩	١١ر٠	٣٧ر٩	١ ٢ر٩	٩ر٨
تونس	٧٣ — ٧٦	٢٣٥	٧١٤	٥ر٤	٣٤ر٨	١٠ر٣	٥١ر٣	١٢ر٣	١٠ر٣
الجزائر	٧٠ — ٧٣	٢٢٥	٢٨٥	٥ر٨	٣٩ر٠	١٧ر٣	٦٣ر٨	٢٢ر٣	١٢ر٣
السعودية	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٤٩٩	٧٢٥	٧ر٤	٤٤ر٢	٨ر٨	٦٦ر٢	٩ر١	١٤ر٦
السودان	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	١٠٨	١٣٤	٤ر٣	٩ر٧	٨ر٩	١٣ر٢	٩ر٨	١٢ر١
سوريا	٧١ — ٧٥	٢٥٧	٣٢٦	٤ر٦	٥٠ر٠	١٩ر٤	٨٨ر٩	٢٧ر١	١١ر٥
العراق	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٢٨٢	٣٨٠	٥ر٩	٢٦ر٤	٩ر٣	٤٥ر٣	١١ر٩	٩ر٩
الكويت	٦٨/٦٧ — ٧٢/٧١	٣٩٣٥	٣٧٠٤	١ر٨	١٤٢ر٤	٣ر٦	١٥١ر٧	٤ر٠	٠ر٧
لبنان	٧٢ — ٧٧	٥٦٩	٨٠١	٥ر٦	٧٥ر٩	١٣ر٣	..	..	٦ر٢
ليبيا	٧٣/٧٢ — ٧٥/٧٤	٢٢٦٢	٢٧٠٢	٥ر٨	٣٦ر٢	١ر٦	٥٩ر٢	٢ر١	١٧ر١
مصر	٧٣ — ٧٧	١٨٩	٢٣٥	٤ر٣	٣٨ر٥	٢٠ر٣	٥٣ر٣	٢٢ر٦	٦ر٤
المغرب	٧٣ — ٧٧	٢٥٦	٣٠٢	١ر٣	٤٤ر٨	١٧ر٥	٥٧ر٦	١٩ر٠	٤ر٩

المصدر : خطط التنمية في الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للـــدول العربيـــة ، ١٩٧٤

جـدول رقـم (٧)

متوسط انتاجية المشتغل في كل من قطاع الصناعة التحويلية والاقتصاد القومي
(بالدولار الامريكي)

الدولة	سنوات الخطة	متوسط انتاجية المشتغل فيقطاع الصناعة التحويلية				متوسط انتاجية العامل في الاقتصاد القومي			
		في بداية الخطة	في نهاية الخطة	الزيادة الكلية المستهدفة %	معدل النمو السنوي المستهدف %	في بداية الخطة	في نهاية الخطة	الزيادة الكلية المستهدفة خلال الخطة %	معدل النمو السنوي المستهدف %
الاردن	٧٣ — ٧٥	٢٩٨٦	٣٠٩٦	١٠٣ر٧	٠ر٩	١٦٩١	١٧٨٠	١١٥ر٣	٤ر٧
تونس	٧٣ — ٧٦	١١٣٤	١٤٢٩	١٢٦	٥ر٨	١٣٤٨	١٦٣٢	١٢١ر١	٤ر٨
الجزائر	٧٠ — ٧٣	٤٦١١	٥٣٥١	١١٦	٣ر٧	٣٥٣٧	٣٨٦٤	١٠٩ر٢	٢ر٢
السعودية	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	٦٦٠٥	٨٠٠٤	١٢١ر٢	٣ر٨	٣٢٦٩	٤١٢٥	١٢٦ر٢	٤ر٦
السودان	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	٩٨٠	١١٢٩	١١٥ر٢	٢ر٨	٢٥٣	٣٣٠	١٣٠ر٤	٥ر٣
سوريا	٧١ — ٧٥	١٣٤٣	١٧١٨	١٢٧ر٩	٤ر٩	٨٢٧	٩٣٩	١١٣ر٥	٢ر٥
العراق	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	١٩٤٨	٢٣٦٠	١٢١ر١	٣ر٨	١٢٠٦	١٣٠٤	١٠٨ر١	١ر٥
الكويت	٦٧/٦٨ — ٧١/٧٢	٤٥٢٧	غ ٠ م	غ ٠ م	غ ٠ م	١٢٠٩٠	١٢٩٧٢	١٠٧ر٣	١ر٤
لبنان	٧٢ — ٧٧	غ ٠ م	غ ٠ م	غ ٠ م	غ ٠ م	٢٧٩٨	غ ٠ م	غ٠م	غ٠م
ليبيا	٧٢/٧٣ — ٧٤/٧٥	٢٠٧٩	٢٩٧٩	١٤٣ر٣	١١ر٩	٩٠٢١	١٠٦٨٩	١١٨ر٥	٥ر٦
مصر	٧٣ — ٧٥	١٢٣٤	١٥٨٧	١٢٨ر٦	٤ر٩	٧٦٢	٩٤٤	١٢٣ر٩	٤ر٣
المغرب	٧٣ — ٧٥	غ ٠ م	١٨٣٠	غ ٠ م	غ ٠ م	١١٩٢	١٢٩٧	١٠٨ر٨	١ر٦

المصدر : خطط التنمية في الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٤ .

جـدول رقـم (٨)

هيكل الصناعه التحويلية : الاهمية النسبية لنائج الفـروع الصناعيه عام ١٩٦٩ مقارنه بالاهمية النسبة المستهدفة في الخطط

الدولـة		اجمالي الصناعة التحويلية ٪	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ٪	الصناعات النسجية والجلدية والمنتجات الجلدية ٪	صناعة الخشب والفلين والاثاث والتركيبات ٪	صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	صناعات الكيماويات ومنتجات البترول	صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية ٪	صناعة المعادن الاساسية ٪	صناعات المنتجات المعدنية ٪	صناعات تحويلية اخرى ٪	سلع استهلاكية (٣) ٪	سلع وسيطة وانتاجية (٤) ٪	المجموع
		الانشطة الرئيسية للصناعة التحويلية										تصنيف على اساس السلع المنتجه		
الاردن	فعلي (١)	١٠٠	٢١	١٨	٧	٣	١٨	١٥	—	١٧	١	٥٥	٥٠	١٠٠
	مستهدف(٢)	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تونس	فعلي	١٠٠	٤٨	١٢	٢	٥	١٥	٩	٤	٥	—	٦٧	٣٣	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	٢٧ر٩	٢٧ر٨	٢ر٨	٨ر٨	١٢	٧ر١	—	١٣ر٣	—	٦٧ر٥	٣٢ر٥	١٠٠
الجزائر	فعلي	١٠٠	٢٥	٢١	٨	—	٩	٩	—	٢٨	—	٥٤	٤٦	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	١٩	٢١ر١	—	—	١٢ر١	٨ر١	٧ر٣	١٤ر٤	١٧ر٧	٥٨	٤٢	١٠٠
السودان	فعلي	١٠٠	٤٠	٣٦	٥	٢	(٥) ٨	—	—	٩	—	٨٣	١٧	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سوريا	فعلي	١٠٠	٣٦	٤٢	٥	١	(٦) ٤	١	١	١٠	—	٨١	١٦	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
العراق	فعلي	١٠٠	٢٧	١٥	١	٣	٣٢	١٣	—	٩	—	٤٦	٥٤	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويت	فعلي	١٠٠	٩	—	٥	٢	٦٢	٧	—	١٥	—	١٦	٨٤	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	فعلي	١٠٠	٢٧	٢٠	(٧)٢٠	—	—	١٥	—	١٣	٥	٧٢	٢٨	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ليبيا	فعلي	١٠٠	٦٣	٥	٢	٤	١٣	٦	—	٦	١	٧٥	٢٥	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	٣٢ر٥	٥ر٧	٤ر٨	—	٣١ر٢	١١ر٩	١٢ر٣	—	٤ر٦	٤٥	٥٥	١٠٠
مصر	فعلي	١٠٠	٤٧	١٣	٢	٤	١٧	٥	—	١٢	—	٦٦	٣٤	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	٣٣	٢٥	٣	٢ر٥	٩ر٩	٦	٥ر٠	١٧ر٤	—	٦٦	٣٤	١٠٠
المغرب	فعلي	١٠٠	٢٠	٣٤	١	٥	١٧	٥	٤	١٢	٢	٦٢	٣٨	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	١٦ر٨	٢٧ر٣	٢ر٨	٣ر٧	١٦ر٥	٣ر٩	٩ر٩	١٧ر٤	—	٥١	٤٩	١٠٠
مجموع الدول	فعلي / مستهدف	١٠٠	٣٠ر٥	٢٢ر٤	٤ر١	٣ر٠	١٧ر٠	٧ر٠	١ر٤	١٣ر٤	٠ر٩	٦١ر٢	٣٨ر٨	١٠٠

١ تبين متوسط اهمية النشاط داخل قطاع الصناعة التحويلية خلال عام ١٩٦٦ . ٢ تمثل متوسط هيكل الخطط في مختلف سنوات الخطة ٣ تمثل مجموع صناعات المواد الغذائية والنسجية والخشب والورق والصناعات الاخرى (٤) تمثل مجموع صناعات الكيماويات والمعدنية غير المعدنية والمعادن الاساسية والمنتجات المعدنية ٥ تتضمن نشاط المنتجات غير المعدنية ٦ لا تتضمن تكرير البترول (٧) تتضمن نشاط منتجات الورق والطباعة والنشر

المصدر : خطط التنمية في الدول العربية - ورقة التنمية الصناعية للدول العربية

جـــدول رقـــم (٩)

الاهمية النسبية لناتج الصناعة التحويلية في اقتصاديات الدول العربيـــــة وتطويرها المستهدف في الخطط

الدول	نصيب الصناعة في الناتج الاجمالي		نسبة ناتج الصناعة للقطاعات السلعية ٪		مراحل النمو على اساس نسبة ناتج الصناعة للقطاعات السلعية							
	متوسط فعلي ٦٦ — ٧٠	بعد تنفيذ الخطة	متوسط فعلي ٦٦ — ٧٠	بعد تنفيذ الخطة	دول غير صناعية بعد ٠ — ٢٠		دول قائمة بالتصنيع ٢٠ — ٤٠		دول شبه صناعية ٤٠ — ٦٠		دول صناعية ٦٠ أو اكثر	
	٪	٪	٪	٪	فعلى	الخطة	فعلى	الخطة	فعلى	الخطة	فعلى	الخطة
الاردن	٨ر٤	١٣ر٠	٣٠ر٨	٤١ر٠			×			×		
تونس	١٣ر٩	١٢ر٣	٣٥ر٠	٣٢ر٠			×	×				
الجزائر (١)	١٠ر٤	٢٢ر٤	٢٤ر٥	٤١ر٠			×			×		
السودان	٨ر٥	٩ر٠	١٦ر٩	١٧ر٠	×	×						
سوريا	١٥ر٥	١٥ر٨	٣٦ر٨	٥٨ر٠			×			×		
العراق	٩ر٤	١١ر٩	١٥ر٤	٢٠ر٠	×		×					
الكويت	٣ر٨	٤ر١	٥ر٧	٨ر٠	×	×						
لبنان	١٣ر٢	—	٥١ر٤	—					×	ع٠م		
ليبيا	١ر٩	٢ر٢	٢ر٩	٤ر٠	×	×						
مصر (٢)	١٧ر٧	٢٢ر٧	٤١ر٢	٤٤ر٠					×	×		
المغرب	١٣ر٩	١٩ر١	٢٥ر٨	٤٢ر٠			×			×		
المتوسط			٢٣ر٠	٢٩ر٠			×	×				

(١) ٦٦ — ١٩٦٩ . (٢) تعتبر الصناعة الاستخراجية .

المصدر : خطط التنمية في الدول العربية ومركز التنمية الصناعية للدول العربيـــه

الهــوامش

(١) و (٢) بيانات مستمدة من مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومن :
UNIDO : Industrial Development Survey, Vol. V, N.Y. 1973.

(٣) "The Industrial Revolution was more than industrial and less than a revolution".

(٤) لمزيد من التفصيل يرجع مثلا الى :
Everett E. Hagen, Economics of Development, (Homewood, Ill., 1969), chapter 5.

(٥) بيانات مستمدة من مركز التنمية الصناعية للدول العربية على أساس متوسط السنوات ٦٦ — ١٩٦٩ ، ويلاحظ أن فيما يتعلق بمصر فان النسبة تتضمن الصناعة الاستخراجية .

(٦) يقصد **بالصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية** في هذه الدراسة (أ) الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ . (ب) صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية . (ج) صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الاثاث . (د) صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر . و (هـ) الصناعات التحويلية الاخرى الغير مستكملة التعريف . ومن ناحية اخرى يقصد **بالصناعات الثقيلة أو الوسيطة والانتاجية** : (أ) الصناعات الكيماوية بما فيها تكرير البترول والمطاط والبلاستيك . (ب) الصناعات التعدينية غير المعدنية باستثناء البترول والفحم ومواد البناء . (ج) الصناعات المعدنية الاساسية و (د) صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات .

(٧) نسب محسوبة بواسطة مركز التنمية الصناعية للدول العربية من واقع **ملخص احصاءات التجارة الخارجية للدول العربية** ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٧٠ ، وكذلك من واقع البيانات الواردة في المرجع السابق ذكره لمؤسسة اليونيدو .

(٨) U.N. International Development Strategy, N.Y. 1970.

(٩) لم تتوافق خطط التنمية الاقتصادية العربية موضع الدراسة في تواريخ بدايتها ولا في فتراتها الزمنية . ولا شك أن في تلافيها في توقيت خططها مستقبلا ما يسهل المقارنة والتنسيق بين هذه الخطط . انظر توصيات دراسة **خطط التنمية في العالم العربي : تحليل مقارن** (مركز التنمية الصناعية للدول العربية) صفحات ٣٣ — ٣٥ .

(١٠) نسبة مساهمة القطاع في زيادة الناتج المحلي الاجمالي =

$$\frac{\text{معدل النمو المستهدف لناتج القطاع}}{\text{معدل النمو المستهدف للناتج المحلي الاجمالي}} \times \text{الاهمية النسبية للقطاع في الناتج المحلي الاجمالي}$$

(١١) لمزيد من البيانات المبوبة والمقارنة عن المشروعات المزمع اقامتها في كل من فروع الصناعة التحويلة في الدول موضع الدراسة يمكن الرجوع الى **خطط التنمية في الدول العربية** ، المرجع السابق ذكره ، صفحات ٤٦٧ — ٤٩٧ .

(١٢) المقصود بالقطاعات السلعية هي قطاعات الزراعة ، والمناجم والمحاجر ، والصناعة التحويلية وقطاع مرافق الكهرباء والغاز والمياه .

(١٣) World Bank, Industry : Sector Working Paper, April 1972.

(١٤) على أساس المتوسط السنوي لكل دولة في الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٠ .

الأحياء القصديرية في المدن الشمال ـ أفريقية

د. فرج السطنبولي *

ان جل الباحثين الذين انكبوا خلال السنوات الاخيرة على دراسة مشاكل المدن في مجتمعات المغرب العربي المعاصر يؤكدون على ظاهرة حديثة نسبيا في الديناميكية الحضرية لهاته المجتمعات وهي انتشار واسع لنوع من السكن « العفوي » والمرتجل وتنعت هذه الظاهرة عادة بالاحياء القصديرية ** (Bidonvilles, Slums) . ومن الجدير بالملاحظة في بداية هذه الدراسة هو أن هذه الاحياء أصبحت تعد اليوم أكثر من ثلث سكان المدن الكبيرة وما يقرب من نصف السكان اذا اعتبرنا أولئك الذين يسكنون الاحياء الفقيرة داخل الشق العتيق (Médina) من المدن أو الجهات المعفنة الاخرى .

وهناك من الباحثين الذين يصفون سكان الاحياء القصديرية بالهامشية (Marginalité) . فبالاضافة الى الانحياز الايديولوجي (Idéologie) الذي يتضمنه هذا التأويل فانه في الحقيقة يرمي الى اخفاء الجوهر في مشكل هؤلاء السكان وانكاره ، اذ كيف يمكن أن نعتبر نصف سكان المدن الكبيرة في المغرب العربي بالهامشيين في حين أنه يحتم علينا اعتبار هذه الظاهرة كتعبير عميق عن التحولات الهيكلية الجذرية التي حدثت في المجتمع برمته والتي انعكست بخاصة على الفراغ المديني (Espace Urbain) فقلبت شكليته وهدمت أسسه ومقوماته العتيقة .

فاذا أردنا أن نضع ظاهرة الاحياء القصديرية في اطارها الموضوعي والمركز فلا بد أن نلقي نظرة تاريخية خاطفة تمكننا من وصف وتحليل أهم التحولات الهيكلية التي تولدت عنها هاته الاحياء .

ولقد لحقت هذه التحولات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وانعكس تاثيرها على الريف والمدن في آن واحد فكانت نتيجة مسار حضري

---

* استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية في الجامعة التونسية .

** الاصطلاح المتداول في الشرق العربي مقابل كلمة « القصديرية » هو التنك أو الصفيح .

محدد(Processus D'Urbanisation Spécifique)مغاير تماما للمسار الذي ظهر في المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر . ولقد مرت هذه الحركة الحضرية بفترتين : فترة الاستعمار وفترة النهضة والبناء الوطني . وسوف نحاول من خلال هذا التحليل ابراز مقومات كل من هاتين الفترتين ثم نسلط في الختام اضواء جديدة على مفهوم النمو الحضري في المغرب العربي .

الفصل الاول : النظام الاستعماري والتجذر المبعثر :

لقد اثر الاستعمار تاثيرا عميقا على المجتمع المغربي وتسبب في جملة من التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية وسنحلل بايجاز أهم العوامل التي اثرت مباشرة على عملية التحضر :

ا ـ نهب الاراضي والتحول الكلي للهياكل الفلاحية الاصيلة .

ب ـ ظهور الاحياء القصديرية .

جـ ـ النشاز والخلل بين التحضر والنمو الاقتصادي والتشغيل .

ا ـ نهب الاراضي والتغيير الكلي للهياكل الفلاحية الاصيلة :

كان لزاما على الاستعمار الاقتصادي في المغرب العربي أن يمتد الى القطاع الفلاحي والصناعي والتجاري والمصرفي . وكان الاستعمار الفلاحي يشد أكثر من غيره الانتباه بحيث أسفرت العملية بكثافتها عن انقلاب في الهياكل الفلاحية القديمة تحول على اثرها اكثر من خمسة ملايين من الاراضي المنتجة الى ايدي المعمرين الاجانب . ونظرا لاتساع العملية نتج عن هذا النهب استعمار استيطاني .

ففي تونس كان انتزاع الاراضي مريعا (ربع خيرة الاراضي) وامتد خاصة على الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٢ الى ١٩١٤ . أما بالنسبة للجزائر فان سنوات ١٨٥٧ — ١٨٦٣ — ١٨٧٣ التي تتطابق والعملية المسماة بتحديد الاراضي والسيناتوس ـ كنسولت وقانون وارنييه (Sentatus Consult Loi Warnier) تمثل اهم مراحل نزع ملكية الاهالي والتي تفوق المليونين والنصف مليون من الهكتارات . واما في المغرب فان العملية نفسها استطاعت نهب مليون هكتار .

تتجه نية المعمرين بعملهم الهادف الى انهيار القاعدة الاقتصادية للمجتمع الريفي ، الى تفكيك الهياكل الاجتماعية التي تعتبر الحاجز الاساسي لانتعاش النظام الاستعماري في شمال افريقيا . صرح احد واضعي السيناتوس ـ كنسولت بأن هذا الاجراء يرمي الى « تصفية شاملة للاراضي

... والى جلب واستقبال الهجرة الاوربية ... والى التشتيت القبلي » . (١)

لقد استطاعت هذه العملية الواسعة لنزع الملكية العقارية للاهالي أن تفكك ، تفكيكا جذريا ، التوازن الاقتصادي القائم على استحالة تقسيم الاراضي التي تعتبر الضامن الاساسي لاندماج التراث العائلي والقبلي وللتناسق الاجتماعي للجماعات الريفية . ويتوارى الاندماج والحركة الاجتماعية ليحل محلها الانخرام والتفكك (٢) ويفقد المجتمع هياكله بفقدان قاعدته الاقتصادية وهكذا يجرفه سيل النزوح الريفي الذي وصفه الملاحظون لتلك الفقرة ، والذي أنتج بدوره هذا التطور الحضري « المرضي » الذي تمخض عن ظهور المدن القصديرية الاولى في شمال افريقيا .

ب ــ ظهور المدن القصديرية :

ان تكسير القواعد الاقتصادية للمجتمعات الفلاحية أنتج نزوحا جماهيريا ولد بدوره مدينة غير متوازنة ازدادت خطرا بالنمو الديمغرافي الذي أصبح محتوما اعتبارا من الحرب العالمية الثانية . ان التطور الحضري اللا متوازن فرض نفسه في جميع اصقاع شمال افريقيا ابتداء من الثلاثينات لينتشر انتشارا مطردا بعد الحرب العالمية الثانية . وفي أقل من ثلاثين سنة أي من سنة ١٩٣٠ــ١٩٥٦ تضاعف عدد سكان المدن اذ مر من (١٧ ٪) الى (٣٠ ٪) . وتتجاوز نسبة النمو الحضري (٥ ٪) في العام تقريبا (٣) بحيث أضحت اهم مدن شمال أفريقيا تنمو بصفة سريعة (٤) ، ولاول مرة وفي هذا الاطار من التطور الحضري الحاد (Paroxistique) تظهر المدن القصديرية (٥) . وهذه « الاحزمة من البؤس » التي تحدث عنها العديد من الكتاب ، ان عبرت عن شيء فانما تعبر عن تناقضات النظام الاستعماري وعن عملية التفكك الواسعة التي يستهدف اليها المجتمع المهيمن عليه (٥ Dominé Bis) .

وتتسع رقعة هذه الاحزمة بسرعة حول عواصم شمال أفريقيا وحول بعض المدن الصناعية والتجارية . وتتطور نسبة سكان المدن القصديرية تطورا مذهلا بحيث تمثل ربع سكان مدينة تونس وثلث سكان مدينة الجزائر وخمس سكان الدار البيضاء (٦) .

ج ــ النشاز والخلل بين التطور الحضري والنمو الاقتصادي والتشغيل :

خلافا لانموذج التطور الحضري في المجتمعات الصناعية يمتاز أنموذج التطور الحضري الشمال ــ افريقي في فترة الاستعمار بوجود هوة بين العمران الحضري والتصنيع والنمو الاقتصادي والتشغيل ، وبالتالي نجد

انفسنا امام عمران بدون تصنيع أو نمو اقتصادي ولذلـك نجـد أنفسنـا أمام عمران حضري مرضي (Pathologique)

١ ـ ضعف النمـو الاقتصادي :

ينعدم كل تطابق بين العمران الحضري والتصنيع وبين ما يسمى بالتقدم الاجتماعي في بلدان شمال أفريقيا ذلك لان الاقلية الاستعمارية كانت تستحوذ على الانتاج وتصدر المرابح الى اوطانها . أما مواطن الشغل الصناعية فهي جد قليلة ولا يتمتع بها الا النفر القليل من الاهالي . ويؤكد سمير أمين في بحث حديث له على ظاهرة العمران الحضاري غير المصحوبة بالتصنيع . ونـراه يقول بعد تحليل تناقضات النظام الاستعماري أن « نسبة ودرجة النمو عرفـا ضعفا وعدم انضباط كبيرين ... ولم تكن لعملية استثمار رؤوس الامـوال فاعلية عظمى . وبالتالي فان التصنيع الثقيل والخفيف كان محدودا (٨) »

ومن ناحية أخرى وانطلاقا من أن الإقلية المستعمرة بحكمها المبـاشر تستحوذ على أغلبية المراكز السياسية والادارية ، نلاحظ ان جملة الحيـاة الاجتماعية مكيفة حسب مصالح المجتمع المهيمن وانطلاقا كذلك من الفوارق في التشغيل الحضري بين السكان الاجانب والمسلمين يصل سمير أمين الـى هذا الاستنتاج : « ان الاجانب لا يحتلون كل مراكز النفوذ في الدولة والاقتصاد فحسب بل يمثلون كذلك اليد العاملة المختصة وشبه المختصة » .

وبالنسبة للجزائر ، يقول روبير دي كلواتر « تعتبر عاصمة الجزائر في سنة ١٩٥٤ مقرا للتبادل من النمط الاستعماري ذلك لان نشاطها لا يساهم الا بالقليل في تطور الاقتصاد الجزائري وفي معيشة سكانها ... والجزائر تعبر بوضوح عن التأخر الصناعي اذ أن صناعتها تمثل ذيلا للاقتصاد الفرنسي ... و (٧٠ ٪) من مواطن الشغل في الجزائر بالنسبة للقطاع التجاري محتكرة من الاوروبيين (٩) .

٢ ـ ظهور الطبقـات المعدمـة :

وفي هذه الظروف لا يصعب تخيل نسبة البطالة وانعدام الشغل السائدة في النظام الاستعماري لشمال افريقيا سواء اكان ذلك في الريف ام بالمدينة وخاصة بالاحياء القصديرية . ونظرا لانعدام احصائيات مبلورة حول ضخامة البطالة في الاحياء القصديرية فاننا نكتفي ببعض المعلومات المبعثرة .

ففي الدار البيضاء تم تعداد (١٠٫٠٠٠) عاطل عن العمل سنـة ١٩٣٤ . وابان الاستقلال مثلت نسبة البطالة (٢٠٪) من القوى البشرية

المنتجة . وتبرز نتائج تحقيق قامت به السلطة الحاكمة حول المداخيل الشهرية للعائلات بالحي القصديري (درب جديد) بالدار البيضاء (١٠) ، تبرز ضعف المداخيل لهذا الحي وعدم قدرته على مجابهة الحياة . كما ظهرت عدة تحقيقات حول الاحياء القصديرية لمدينة تونس أبرز واحد منها ، تحقق سنة (١٩٥٠) بالحي القصديري (جبال الحمر) أن ثلثي السكان مكونون من عمال يوميين واخرين لا عمل لهم . وفي وصف حالة البؤس التي يتردى فيها السكان يقول المحققون : « تعتبر تونس غريبة في هذا الخضم من الشقاء حيث يعمل رب العائلة حمالا بالميناء تارة ومنظفا لسلات المهملات أو سارقا طورا أخر ، وتلتقط الام الكواخظ وتزني البنت ويتسول الابناء الصغار (١١) . ومن خلال تحليل الهياكل الاجتماعية والمهنية لمدينة قصديرية اخرى بتونس يكتشف (بول سيباق) أن الطبقات السفلى للبروليتاريا تمثل (٦١ر٨ ٪) والطبقة الشغيلة تمثل (٢٠ر٤ ٪) (١٢) .

ان اغلب الابحاث التي دارت حول مدن الصفيح تحدد الى (٦٠٪) نسبة الشرائح السفلى للبروليتاريا ونجد أنفسنا في أغلب الاحيان أمام سكان اقتلعوا من حقولهم وتغربوا دون أن يكونوا مسلحين بشغل و ثقافة أو تكوين مهني يساعدهم على مجابهة ظروف الحياة الصعبة . وبناء على ذلك فان النزوح لا يفسر بالجاذبية (Pull) المدينية وبديناميكية المجتمع الحضري وانما بانقلاب (Push) فلاحي وانحلال المجتمع الريفي .

الخلاصة :

ان رسوخ النظام الاستعماري في شمال افريقيا قد غير المجتمع بأسره واقتصاده تغييرا جذريا . ولا يكون لهذه التغييرات البارزة التي رسمنا خطوطها في هذا الفصل الاول من معنى الا اذا ارتبطت بعضها ببعض ووضعت في اطارها الصحيح . وهذه التغييرات تكون خطا تصاعديا . ولا يمكن فهم البروز المفاجىء لهذه المساحات التحت عمرانية (Infra Urbain) وهي الاحياء القصديرية والبطالة التي تميزها ، الا اذا وضعت في نفس أفق نهب الارض والتصنيع الضعيف الموجه نحو العالم الامبريالي ، والغياب الكلي لسياسة تربوية وللتشغيل . وظاهرة كالبطالة التي بلغت حدودا عريضة تأخذ اهمية خاصة بها . فبعيدا عن أن تكون تعبيرا عن حالة عرضية كما هو الشأن في المجتمعات المتصنعة فهي تمثل على العكس ، ضغطا هيكليا نتيجة تناقضات الاقتصاد والمجتمع الاستعماريين .

وهذه الظاهرة من بين ظاهرات أخرى ، هي النتيجة الحتمية لحالة استعمارية (١٣) قد أوجدت مجتمعين غير متساويي القوة . فمنذ البداية

شوش النظام الاستعماري جذريا قاعدة مجتمع شمال أفريقيا وذلك بالنهب الكلي والمتواصل للارض دون أن يستطيع القيام بالتحويلات الشكلية (١٣) اللازمة لخلق تغيير جذرى وكلي في المجتمع بأسره .

الفصل الثاني : العمران الحضري والتغيير الاجتماعي في شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر :

تطورت عملية « التمدين » (أو العمران الحضري) في شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر بصفة خارقة للعادة . وظهرت كنتيجة لتظافر عوامل اهمها :

- تطور سكاني سريع ـ استيطان السكان الاوروبيين مكان السكان المسلمين .
- التغييرات الفلاحية وسقوط مستوى معيشة الفلاحين الصغار .
- حركة تعليمية واسعة وتحرك اجتماعي قوي . وأخيرا
- تصنيع متواصل .

ولا يخفى علينا ان هذه العوامل ليست الوحيدة من حيث تأثيرها على حركة التطور العمراني الحالي وليست لها الحدة نفسها في البلدان الثلاثة الشمال ـ افريقية . كما انها عاجزة عن تفسير الديناميكية الكلية للمجتمع بصفة مباشرة ، وعن ابراز التطور العمراني كنتيجة لهذه الديناميكية ورغم كل هذا فان العوامل الآنفة الذكر تسمح لنا بتسليط بعض الاضواء وفهم آفاق التطور العمراني الحالي لشمال أفريقيا وسوف نحاول في الفصل الثالث التعرض اجماليا لهذه العوامل والاقتصار على تحليل المدن التصديرية .

١ ـ احتداد عملية التطور العمراني :

ورغم رجوع مليون ونصف المليون من المستعمرين الى أوطانهم بعد الاستعمار المباشر فقد أخذت مدن شمال افريقيا تتطور بسرعة مذهلة ، فسكان المدن يمثلون حاليا ٣٠٪ من جملة السكان وسيصلون الى ٥٠٪ في العشريات المقبلة من السنين (١٥) لقد تضاعف عددهم في عشرية واحدة وقفز من سبعة ملايين و ٨٠٠ر٠٠٠ نسمة في ١٩٥٥ الى ١٠ ملايين و ٧٠٠ر٠٠٠ نسمة في ١٩٧٠ . وسجلت المدن الكبيرة على الخصوص نسبة نمو كبيرة وصلت الى ١٠٪ سنويا .

فمدينة مثل الدار البيضاء تشهد مضاعفة لسكانها كل عشرية بحيث تقفز عدد السكان من نصف المليون في ١٩٥٧ الى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ نسمة في

١٩٦٧ ويصل الى المليونين سنة ١٩٧٥ (١٦) اما الجزائر العاصمة فبينما كان عدد سكانها يتراوح بين ٤٤٩،٠٠٠ في ١٩٥٤ اصبح سنة ١٩٦٦ يصل الى ٨٩٧،٠٠٠ نسمة ، وأما مدينة تونس فقد تضاعف عدد سكانها بين ١٩٥٦ و ١٩٧١ وسيبلغ سنة ١٩٨٠ / ٢٠٠،٠٠٠ نسمة وحتى المدن مثل فاس وقسطنطينة وعنابة التي تعد عادة من المدن المتوسطة تضاعف عدد سكانها في عشرية واحدة .

٢ ــ احتداد وتغيير مفهوم النزوح :

ان ظاهرة التطور العمراني لا تفسر بالنمو الديمغرافي المرتفع فحسب (نسبة النمو الطبيعي المرتفع تقدر بـ ٣٠٪) بل كذلك وخاصة بالنزوح الريفي الذي يزداد حدة يوما بعد يوم . ان نوع هذا النزوح يعتبر نتيجة التحولات الهيكلية في الميدان الفلاحي (التجربة التجارية في تونس) وخلاصة لضعف مستوى معيشة الفلاحين (١٧) ويظهر لنا تحقيق جرى حديثا بتونس أن تيار النزوح تضاعف بين ١٩٦٥ و ١٩٦٦ (١٨) وهذا التاريخ يقترن بظهور تجربة التعاضد الفلاحية ويمكن اعتبار مثل هذا النزوح تيارا يسمح بالصعود في السلم الاجتماعي ذلك أن عديدا من الابحاث اظهرت أن النزوح الذي يتكون من اطارات عليا وموظفين ونخبة متوسطة قادمة من القرى والسواحل اصبح هائلا (١٨ مكرر) بحيث يتضخم تيار النزوح ويفقد المحتوى الذي كان عليه في فترة الاستعمار المباشر .

٣ ــ تحرك اجتماعي كبير وحركة تعليمية واسعة :

لقد مثلت المدن الكبيرة منذ الاستقلال اقطاب جاذبية(Pôles D'Attraction) للسكان منذ الاستقلال واذا استطاعت ادماج عدد كبير من هؤلاء السكان في قطاع نشاطهم القديم فمرد ذلك الى :

أ ــ تعويض المعمرين بالسكان الاصليين وهذا التعويض هو الذي سمح لبعض الوطنيين بالتدرج في السلم الاجتماعي افقيا وعرضيا .

ب ــ تدعيم المهام السياسية والادارية والثقافية لهذه المدن الكبيرة مما سمح بتقوية طاقة التشغيل .

ان رجوع الاجانب الى أوطانهم فتح آفاقا عريضة لاهالي شمال افريقيا في اغلب قطاعات النشاط الاجتماعي . فازداد عدد فرص الشغل بالمدن (موظفون ، خدمة ، جنود وعمال مختصون) ٦ بل ١٠ مرات بالنسبة للجزائر عما كان عليه من قبل (١٩) ويمكن أن نتخيل الى اي حد استطاعت هذه التخبيرات التي ينعتها سمير امين « بالعظم » ، تحويل الهياكل الاجتماعية

في المدن بسماحها لظهور وتقوية طبقات وسطى جديدة ونخبة محظوظة بالقياس الى الشرائح السفلى للبروليتاريا التي تضخمت بلا انتهاء . وتدل بعض الاشارات دلالة واضحة على أن شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر اصبح مجتمعا تحدوه تناقضات بين فصائله . وتقطعه طبقات اجتماعية تتضح في ازدياد ابتداء من ١٩٥٥ (٢٠) .

ان بروز نخبة جديدة انبثقت عادة من أوساط اجتماعية متواضعة وتقوية الطبقات الوسطى قد تدعما بالسياسة التعليمية التي حققت ، بدرجات متفاوتة في البلدان الثلاثة ، أرقاما قياسية ولنضرب مثلا بتونس التي وصلت نسبة النمو السنوي بها للاطفال المدرسيين (اي الذين دخلوا المدرسة) (Scolanisés) الى ٢٧ ٪ . ففي ١٩٧٠ — ٣٠ ٪ من الميزانية و ٩ ٪ من المدخل القومي خصصا للتعليم وفي الجملة فقد استطاع ٨٠ ٪ من الاطفال الدخول الى المدارس ويمكن بسهولة تقييم هذه السياسة التعليمية حين نعلم ان تونسيا على اربعة سنة ١٩٧٠ (١٫١٢٢٫٠٠٠ تلميذ على ٥٫١٠٠٫٠٠٠ سكان) له وضعية طالب أو تلميذ وأن الاغلبية الساحقة من السكان في طور التعليم قادمة من أوساط شعبية .

٤ — تطور عملية التصنيع :

يأخذ التصنيع في التحول السريع في بلدان شمال أفريقيا بعد سنوات التردد . والامر جلي في بلد كالجزائر الذي اقر العزم على المضي قدما نحو تحقيق مجهود جدي ومنظم ليستغل خيراته ويكون قطاعا صناعيا كبيرا . وهاكم بعض أرقام تمثل التمويلات السنوية الجزائرية ٥ ٪ من الانتاج الداخلي سنة ١٩٦٣ و ٢٩ ٪ سنة ١٩٦٩ . وبالنسبة للفترة نفسها تقدر التمويلات الصناعية بـ ٢٣ ٪ و ٥١ ٪ من جملة التمويلات . وتزداد عملية التصنيع حدة في المخطط الرباعي الجزائري (١٩٧٠ — ١٩٧٣) حيث يتوقع تمويل قدره ٢٧٫٧ من المليارات من الدنانير اي ٣٥ ٪ من الانتاج الداخلي . وستحصل الصناعة منه على ٤٥ ٪ (٢١) .

أما في تونس فان حركة التصنيع التي انطلقت من « قطاع صناعي هزيل » استطاعت أن تحقق مكاسب عديدة في ظرف عشرية واحدة ، ولقد ساهمت (وخاصة بخلقها « نواة صناعية للتنمية ») ، في التخفيض من حدة انعدام التوازن التوجيهي السابق وخلق ديناميكية تحول توجيهي حقيقي . وهذه بعض الامثلة التي تجسد العزم على التنشيط التوجيهي : خلق الصناعات الكيميائية في الجنوب (قابس) تقدر بـ ٥٠ مليون دينار ، بعث صناعات الملابس بالساحل (سوسة ، المنستير وقصر هلال) استخدام عشرات الآلاف

من العمال في معمل الفولاذ وتركيب القطع ببنزرت وختاما قطاع سياحي كبير متواجد بالوطن القبلي (الحمامات) وقد اعتبرت قيمة التمويلات كبيرة ولكن انعكاس هذا التصنيع على التشغيل رغم ايجابيته في قطاع السياحة والملابس ظل سلبيا بحكم ارتفاع رساميل اغلب الصناعات المنشأة سواء كان هـذا بالنسبة لتونس أم الجزائر (٢١ مكرر) .

الخـلاصـة : ان المفارقة (Paradoxe) في شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر تمكث في أنه رغم التحولات المرحلية المنجزة (تعليم ، ارجاع الخبرات المغتصبة ، تصنيع ، حركية اجتماعية) بقيت مشاكل جوهرية كنزيف النزوح والهجرة الى الخارج وكثرة البطالة واحتداد التناقض بين الفئات والطبقات الاجتماعية .

وهذه المفارقة لا تجد تفسيرا مقنعا لا في مخلفات الاستعمار ولا في التبعية الاقتصادية ازاء الراسمالية العالمية لذلك لا بد من الاخذ بعين الاعتبار « الطرق الخصوصية » للتطور التي اختبرت ، وتناقض المصالح والتحالفات الطبقية . كل هذه العوامل اذا اجتمعت تستطيع أن تفسر الوضعية العامة الحالية للمجتمعات الشمال ــ افريقية .

الفصل الثالث : ابحاث جديدة حول الاحياء القصديرية :

وبناء على ذلك يتوجب علينا وضع مشكل الاحياء القصديرية في اطاره كي يتسنى كشف الجوانب السوسيولوجية العامة لهذا المشكل .

لقد تضاعف سكان الاحياء القصديرية ابان الاستقلال الوطني رغم المحاولات للحيلولة دون النزوح الريفي ورغم الهجرة المتعاظمة الى الخارج . ورغم المجهودات الجزئية والحقيقية لتثبيت الوضعية السكانية التي تمتاز بالبطالة وسوء التشغيل وضعف التكوين المهني ومستوى العيش . واخيرا فان سكان الاحياء القصديرية التي ازداد عددها بقدوم أهالي المدن الفقراء ، أصبحت تمثل نصف سكان المدن الكبيرة في شمال افريقيا . ان هذا النوع من التحولات في الهياكل السكنية المدينية يفرض علينا منهجا جديدا في تحليل الهياكل الدنياميكية والآفاق المستقبلية للمدن الشمال ــ افريقية .

١ ــ التضخم السكني في الاحياء القصديرية :

نجم عن الحركة العمرانية السريعة التي عددنا اهم عواملها تضخم سكني هائل . ان نسبة السكان الذين يسكنون الاحياء القصديرية في أهم مدن شمال ــ افريقيا تفوق ربع جملة السكان واذا اعتبرنا أن سكان ما يسمى

بالمناطق « العفنة » والمدن الفقيرة الآهلة بالسكان والريفية في وضع يشابه سكان الاحياء القصديرية ، يظهر جليا اي نصف سكان المدن الكبيـــرة هامشيين .

ففي تونس ومنذ الاستقلال تضاعف عدد سكان الاحياء القصديرية وازداد أكثر من الضعف رغم سياسة ما يسمى باقتلاع الاكواخ والاجراءات الادارية لشل النزوح والمهجودات المتواصلة في القطاع السكني وبالتالي فقــد قفز السكان من ١٠٥٫٠٠٠ في ١٩٥٦ الى ١٦٠٫٠٠٠ في ١٩٦٦ الى ٢٢٥٫٠٠٠ في ١٩٧١ . أما في الدار البيضاء فان ربع السكان اي ٤٠٠٫٠٠٠ نسمة يعيشون في الاحياء القصديرية وتشترك تونس مع الدار البيضاء في أن ثلثي السكان هم من اصل ريفي . وهذا النزوح حديث العهد بحيث أن اكثر من نصف السكان قدموا ابتداء من ١٩٥٦ (تونس بالخصوص) مما سيسبب صعوبات في الاندماج في الحياة الحضرية وفي دولاب الشغل .

٢ ــ البطالة وسوء التشغيل وضعف مستوى العيش :

انه لمن السهل تخيل ظروف الشغل في الاحياء القصديرية حين نعلــم أن عدد العاطلين عن الشغل يرتفع الى المليون سنة ١٩٧٠ وتؤكد التحقيقات الحديثة حول مدينة تونس ضخامة سوء التشغيل وضعف مستوى العيش . واظهر بحث حول التشغيل والمداخيل في تونس الكبرى ، أن نصف أرباب العائلات من جملة السكان لهم مدخول شهري يتراوح بين ١٠و٢٢ دينارا (٢٢). وزيادة على ذلك يتميز سكان الاحياء القصديرية بعدم الكفاءة وضعـــف الاختصاص بحيث لا نجد سوى العاطلين او نصف العاطلين عـــن الشـــغل والعمال اليدويون والعمال اليوميون ، والباعة المتجولون وعملة البيـــوت والتجار الصغار وعمالا من « غير شغل محدد » ونخص بالذكر أن المدينـــة وضواحيها والاحياء القصديرية تحتوى سنة ١٩٦٦ على ٧٨٪ من السكان لها مدخول شهري يتراوح بين ١٠ و ١٢ دينارا و ٧٨٪ من هؤلاء السكان من عائلات تشتغل باعة متجولة و ٦٣٪ من مجموع سكان الوحدات البلدية (Population Ménage de la Commune). ان الاحياء القصديرية وحدها تمثل ٤ر٣٠٪ من مجموع سكان الوحدات البلدية و ٤٢٪ من عائلات هذه الاحياء لها مداخيل شهرية تتراوح بين ١٠ و ٢٢ دينارا ويصور (اندراه آدم) فـــي أطروحته حول الدار البيضاء أوضاع أسوء الى درجة انه يقول : « لقـــد ازداد عدد العاطلين عن العمل منذ ١٩٦٠ وزادت الحالة سوءا في اواخر هذه السنين » ويظهر ان سكان الاحياء القصديرية ساد فيها سوء التشغيل وضعف المعيشة والتكوين المهني فيقول : « أن العديد مـــن الرجـــال لم

يحصلوا على شغل مستقر وحظوظهم ضئيلة لكي يحصلوا عليه مستقبلا . ان اغلبهم يعملون هنا وهناك في المهن الصغيرة التي تقتر عليهم النفع القليل لكي لا يموتوا جوعا . وما العدد المتزايد من الباعة الصغار المتجولين الا بطالة مقنعة » (٢٣) .

٣ ــ التنضيد الاجتماعي (Stratification) **في الاحياء القصديرية :**

ولا تخدعنا رغم مستوى العيش الضعيف وانعدام الاختصاص في سكان الاحياء القصديرية تلك الصور التي يقدمها لنا بعض الناس والتي تذهب في نزعة من المبالغة الى القول بالمجانسة (Homogénété) بين السكان بسبب من الفقر والحاجة . هذا التصور يتناقض والتنضيد الاجتماعي الذي نشاهده على الاقل في الاحياء القصديرية القديمة (كالجبل الاحمر بتونس) وهو التنضيد الذي يسمح بتمييز السكان المحظوظين عن الاخرين . ومن النتائج التي وصلت اليها ابحاث حديثة (٢٤) حول الحي القصديري في الجبل الاحمر الآهل بالسكان نجد العناصر المعمرة التالية :

أ : الهيكل المجتمهني (Socio-professionelle) **للسكان**

١ : لا عمل لهم	٪١١
٢ : العمال اليوميين	٪٣٢
٣ : عملة في القطاع الحديث والادارة	٪٣٢
٤ : التجـــار الصغار والحرفيون	٪١٩
٥ : مستخدمون وموظفون	٪ ٦

ب : المسكـــن

ثلثا السكان لهم مساكن حجرية أي ٧٣٪ و ٢٧٪ لهم اكواخ .

ج : التعليـــــم

١ ــ الاطفال الذين هم في المدارس والمتراوحة اعمارهم بين ٦ر١٤ سنة (٨٨٪) واناث (٧٨٪) .

٢ ــ الفتيان بين ١٥ و ١٠ سنة : ذكور (٥٠٪) اناث (٣٣٪) .

د : دنياميكيـــة النـــزوح

يعد سكان الجبل بـ ٣١٪ قبل ١٩٥٤ .
في ٥٠ــ١٩٥٩ اسهام جديد بـ ٣٤٪ .
في ٦٠ــ١٩٦٨ اسهام جديد بـ ٣٥٪ .

وبالتالي فالنتائج هـذه تظهر مدى عمق عمليـة الحـركة الاجتماعية (Mobilité Sociale) في الجبل الاحمر الذي ، وان كان سنة ١٩٥١ يعد الثلثين من البطالين والعمال اليوميين فقد أصبح سنة ١٩٧٠ لا يعد الا ٤٣٪ وفي نفس الفترة مرت نسبة عمال الصناعة الحديثة من ١/١٠ الى ١/٣ ان هذه الارقام تدل دلالة واضحة على الحركية الاجتماعية الحقيقية التي عرفها الجبل الاحمر تؤكد أن الاوساط القصديرية ليست أوساطا سوسيولوجيـة جامدة حيث يمثل انعدام الاختصاص المهني وجمود الحركية الاجتماعية وكثرة البطالة، القاعدة الرئيسية . ويمكن أن نذهب الى اكثر من ذلك فنقول ان الفضـاء الاجتماعي القصديري سجل تقدما نسبيا على المدن الفقيرة الريفية كما أوضح (أندراه آدم) حين يقول ان « نسبة السكان العاطلين ضعيفة في الاحياء القصديرية بالقياس الى المدن القديمة والحديثة » (٢٥) ان هذه الظـاهرة تجد تصديقا لها في مدينة تونس حيث أثبت تحقيق حديث (٢٦) أن الهيكل الاجتمهني (Socio-professionelle) للسكان النازحين لها أسوأ من ذلـك الذي يوجد في الاحياء القصديرية . ولكن هذا لا يعني أن الوضع العام فـي أغلب الاحياء القصديرية يشبه ذلك الذي يوجد في الجبل الاحمر . لقد أردنا بهذا المثال التذكير بأن الاحياء القصديرية رغم بؤسها تعرف حركية اجتماعية ذات بال وهي بالتالي تفتقر الى تحليل في اطار علم الاجتماع الكلي للاحياء القصديرية .

٤ ـ سكان المدن الفقراء والطبقات السفلى للبروليتاريا (Sous-prolétariat) في الاحياء القصديرية والفلاحون المعدمون :

واذا أردنا مقارنة سكان الفقراء والفئات السفلى للبروليتاريا في الاحياء القصديرية بالفلاحين المعدمين والباقين في الريف نلاحظ أن الاولين رغم ضعف مستوى عيشهم وتكوينهم المهني وسوء التشغيل لهم وضع أحسن من ذلـك الذي يعرفه الفلاح المعدم الذي استقر في الريف حيث نسبة التشغيل ضعيفة (أقل من ٤٠٪) ونسبة التفسخ الاخلاقي كبيرة (٢٦ مكرر) .

ويثبت بحث حديث يقارن الوسط القصديري بالوسط الريفي في تونس أن سوء التشغيل وتدهور مستوى العيش وتفسخ القيم الثقافية كبير فـي الوسط الريفي (٢٧) ويصل الباحث الى القول ان « البطالة وسوء التشغيل اكثر حدة في بن بشير (منطقة فلاحية غنية بالامكانيات الطبيعية) مـن الجبل الاحمر (حي قصديري بتونس) زد على ذلك أن عائلات الفلاحين المعدمين في بن بشير ليست لها امكانية كبيرة في ايجاد شغل بينما يتمتع ابناء الجبل الاحمر

بأمل في العمل في معمل صناعي من معامل العاصمة او بالقيام بنشاط هامشي في القطاع الثالث » .

ان تفسخ القيم الثقافية في وسط اجتماعي فقد قاعدته المادية يزيد الطين بلة ويدعم الاضمحلال الاجتماعي وأخذ سكان الريف يحطون من وضعهم وينظرون الى انفسهم باستخفاف الى درجة انهم فقدوا حتى شعورهم بوضعهم . واذا كان يخيل لنا انهم يتشبثون بوضعهم هذا فانما ذلك ناتج عن يأس وليس عن تعلق كما يثبته التحقيق : « ان نماذج اغلبية سكان الريف فقدت قيمتها لا من طرف الاقلية الحضرية فحسب ولكن كذلك في نظر العديد من الفلاحين الذين بقوا متعلقين بالمثل القديمة لا لشيء الا لانهم لا أفق لهم » .

٥ ـ الحد من النزوح والهجرة الى الخارج :

في هذا الوضع المتأزم الذي يمتاز بمدن فقيرة واحياء قصديرية معدمة وأرياف متدهورة حاول النظام السياسي شل النزوح والتنقيب عن حل لايقاف البطالة فشجع سياسة الهجرة للخارج ولكن فشلت كل المحاولات للحيلولة دون النزوح . فلا الاجراءات الادارية الجزرية (بتونس) ولا السياسية المالتوزية (Malthusienne) في البناء العمراني (بالجزائر) ولا المحاولات الاولية المتفرقة في الاصلاح الزراعي في شمال افريقيا استطاعت تكبيل جماح النزوح ، بل على العكس من ذلك سمحت سياسة التعاضد الفلاحية بتقوية عملية النزوح.

ومن ناحية اخرى نلاحظ منذ بداية الاستقلال الوطني تشجيع سياسة هجرة العمال الى اوروبا . وعرفت هذه الهجرة تضخما كبيرا وتطورت بصفة استثنائية في جميع انحاء شمال افريقيا بقطع النظر عن النظام السياسي القائم . ويعد عمال شمال افريقيا المشتغلون في اوروبا برقم يفوق المليون سنة ١٩٧٠ ، وعلى سبيل المثال نرى ان حجم اليد العاملة الشرعية التونسية التي هاجرت في اربع سنوات تضاعف اذ مر من ٧٠٫٠٠٠ سنة ١٩٦٦ الى ١٤٠٫٠٠٠ سنة ١٩٧٠ (٢٨) . وبالتالي فان عدد الايدي العاملة المهاجرة الى الخارج تفوق الايدي العاملة التي تشتغل في الصناعة (١١٠٫٠٠٠ سنة ١٩٧٠) اما الجزائر فان عدد العاملين الجزائريين في اوروبا تضاعف منذ الاستقلال (٤١٨٫٠٠٠ في ١٩٦٢ و ٧٤٠٫٠٠٠ سنة ١٩٧١) وتبرز العديد من العلامات أن الهجرة الى الخارج في ازدياد متواصل خلال السنوات المقبلة وعليه فان شمال افريقيا يمتاز بوضعية متناقضة تتلخص في أن هذا المجتمع ضل طبقته الشغيلة ووهبها الى الغرب.ويمثل الموقفان (الاجراءات الادارية والهجرة الى الخارج) في الحقيقة مظهرين من سياسة واحدة فأمام ضخامة التحولات الجارية في شمال أفريقيا بعد الاستعمار المباشر وعجز

النظام الحاكم عن حل مشاكل التشغيل لا بد للنظام هذا أن يحمي نفسه من نتائج هذا الوضع وليس مدهشا أن نرى الاقليات المدينية في السنوات الاخيرة (وخاصة في فترات الازمات) تضغط بحدة وتلقي صيحة فزع ازاء السكان النازحين وأخطار تحولهم الى المدن . ويمكننا في هذا الصدد الرجوع الى الجرائد اليومية حيث ينظر الى سكان الاحياء القصديرية من خلال خطابات المسؤولين ورسائل القراء على انهم كارثة اجتماعية وخطر عمومي . ومن المهم أن نقوم حاليا ببحث حول تصورات الفئات المختلفة والنخبة الحاكمة ومختلف الشرائح المدينية المحظوظة ، للنزوح وللسكان فحسب بل تعبيرات لا شعورية لنماذج متغلغلة في الشعور الجماعي لسكان شمال أفريقيا تتمثل خاصة في التناقض والتباين بين عمرانين يرجعان الى عهد قديم وهما العمران الحضري والعمران البدوي وما ينجم عن هذا المفهوم المؤمن بأن البداوة « خراب العمران » .

٦ ـ سكان الاحياء القصديرية والهامشية الاجتماعية :

ان عددا من الابحاث حول سكان الاحياء القصديرية والمدن الفقيرة ينعت بتسرع هؤلاء السكان بالهامشية . ان هذا الحكم لا يؤول تأويلا صحيحا الحقائق ولا يصعب كشف تحتياته الايديولوجية . هل يمكن اعتبار نصف سكان المدن الكبيرة هامشيين ؟ الا يستحسن اعتبار وجود هؤلاء السكان خلاصة التغييرات الهيكلية العميقة في المجتمع الشمال أفريقي شكلا ومضمونا وبالتالي محاولة تفسيرها منطقيا ؟

ان مفاهيما كالهامشية والاندماج لا تسمن ولا تغني من جوع في مجتمع يعرف تطورا عمرانيا كبيرا في فترة قصيرة نسبيا ، في مجتمع تضاعف سكانه في عشرية واحدة وفي مجتمع نصف سكانه المدينيين يشكون ضعف التشغيل وضعف المعيشة . (وبالتالي نجد انفسنا أمام وضع متعفن بأكمله لا تجانس ولا تناسق فيه) .

ففي الحقيقة ما ظاهرة النزوح الا النتيجة الحتمية لاهم التغييرات الطارئة على الريف الشمال ــ افريقي (انتزاع الارض ، ادماج الفلاحة الحديثة والتغييرات التقنية والتنظيمية ، تفكيك الشعور الجماعي Conscience Collective اصلاحات زراعية حديثة نمو طبيعي لا محدود للسكان) ولتشويش الهياكل الاجتماعية والفلاحية (ضعف العلاقات والهياكل الابوية ، افتقار السكان ، تفسخ القيم الثقافية) بحيث يعتبر النزوح هو النتيجة المباشرة للمجتمع الريفي وليس التعبير عن ديناميكية المجتمع الحضري . وبناء على ذلك فان ظاهرة النزوح لا تمثل حدثا هامشيا ومعلقا بين الارض والسماء وانما تعبير

عن تركيبة اجتماعية ومن ناحية أخرى حاولنا ابراز الفرق بين العمران الحضري للمجتمعات الصناعية الذي كان مصحوبا بنمو صناعي حقيقي وهائل بين العمران الحضري لشمال افريقيا الذي يشكو تخلفا صناعيا . وتتضخم المدن بالسكان دون أن يصحب هذا التضخم قدرة انتاجية حقيقية وفي هذه الظروف لا يبدو النزوح التعبير عن ديناميكية داخلية للتطور وانما نتيجة غياب التطور . ان هذا الوضع يفسر بالتبعية المباشرة في الفترة الاستعمارية والتبعية غير المباشرة بعد الاستعمار المباشر كما يفسر بالتناقضات الداخلية والطبقات اللامتساوية التي تنخر المجتمع والناتجة من تغيير جذري للهياكل الاجتماعية . وبهذا يعجز النظام الاجتماعي عن ادماج عدد كبير من السكان في هياكل الانتاج وهذا لا يعني أن السكان لا يدورون في فلك النظام الاجتماعي وبالتالي فهم هامشيون بل يعني بالعكس أن هذا العجز مؤشر واضح لمحدودية النظام ولاختناق هياكله .

٧ ــ الهامشية أم بوادر تركيبة اجتماعية جديدة :

يبدو كأن المجتمع الشمال ــ افريقي قد تحول من تركيبة اجتماعية الى اخرى يصعب تحديدها في الفترة الحالية لما تتطلب من مجهودات نظرية مفقودة في الوقت الراهن . ويمكن القول انالاشكالية (Problématique) السائدة في الابحاث حول هذا المجتمع هي شكلية طبقية قبل كل شيء فمنطق الفئات القديمة قد ولى . و « الصراع الطبقي كلمة تجمع كل ما يجرى من تناقضات حالية ومستقبلية » كما يصرح حديثا بارك في دراسة حول فاس (٢٩) .

ان لمحة تاريخية يمكن أن تساعدنا على فهم هذا الوضع . اننا نعلم أن المدينة القديمة تعتبر منطقة مفضلة حيث يلتقى المجتمع بأسره بحيث تظهر المدينة وكأنها مجتمع قائم على سلم اجتماعي واندماج نسبي لمختلف الاطراف الاجتماعية : الحرفيين ــ التجار ــ العلماء (الثلاثية القديمة) . ان هذا العالم السوسيولوجي وان لم يخل من صراع وتناقضات فانه يمتاز بالاندماج والتناسق والتوازن النسبي . اننا أمام مجتمع يعيش لنفسه وينظر لذاته (Intraverti) وباستطاعته أن يوازي ويوفق بين المصالح الموجودة .

لقد فقد هذا الانموذج كل صلاحيته فحين تغادر البورجوازية القديمة فضاءها العمراني لتحل بمكان اخر تفقد في الوقت نفسه سورها وسلطتها ونفوذها (بدرجات مختلفة حسب المجتمعات الثلاثة) تحت تأثير ومنافسة الوظائف الاقتصادية الجديدة وصعود نخبة أخرى في السلم الاجتماعي . ومن ناحية أخرى تتسع قاعدة الطبقات الوسطى بفضل السياسة التعليميةالواسعة والحركية الاجتماعية الكبيرة والمهام الادارية الضخمة . أما الطبقة العاملة

فلم تعد « جنينية » (Embryonnaire) بداية من عصر التصنيع رغم محدودياتها ورغم الهجرة الى الخارج . أما الفئات السفلى للبروليتاريا فهي في اتساع متزايد نتيجة تفكك المجتمع الريفي وضعف الطاقة الانتاجية للمدن .

ان الهيكلية الجديدة يمكن ان تحدد بصورة اكثر دقة موقف سكان الاحياء القصديرية داخل التركيبة الاجتماعية الشمال ـ افريقية الحالية . وتسمح سلسلة من المؤشرات (تصورات الثقافة ، المجتمع ، الحضارة العالمية) برفض اطلاق اطروحة الهامشية على سكان « المدنيين الجدد » وتشهد بمحدودية النظام الاجتماعي وهشاشيته (Rigidité) ولكن ليس بالهامشية « الحتمية » لسكانه . والشيء الذي لا يجب التغافل عنه هو أن أهداف الطبقات التي عددناها آنفا لا تتماشى والغايات والاختبارات الاجتماعية يعني انها في التحليل الاخير لا تتماشى ومطامح الاقليات الحضرية المحظوظة والطبقات المهنية . لنحتط اذا من الانزلاق في الحديث عن الهامشية في حين اننا أمام تناقضات قائمة في صلب تركيبة اجتماعية في حالة مخاض .

٨ ـ الآفاق المستقبلية :

في امكاننا أن نتساءل عن درجة التناقضات المتولدة عن ظهور الهياكل الطبقية الجديدة وعن قدرة النظام الحالي على مجابهة الوضع . ولكن من الصعب الاجابة عن هذا التساؤل . لنقتصر اذا على بعض الاحتمالات . في صورة ما اذا تحققت اصلاحات جوهرية وهيكلية . (جماعية الاراضي Collectivisation تأميم واشتراكية قوى الانتاج ، القضاء على التبعية الاجنبية) بامكاننا التخفيض من حدة التناقضات لا غير . فيكون في استطاعتنا تشغيل اكبر عدد ممكن ولكن لا يمكن استيعاب كل البطالين لان الطلب يقل عن امكانيات العرض بكثير . ويمكن افتراض انعدام تحرك اجتماعي ويبقى الوضع كما هو فتتعفن الامور وتتصدع الوضعية وتحدد التناقضات ولكن هذا لا يعني بقاء النظام الحالي وربما لمدة طويلة .

يبدو كأن كلا من الاحتمالين يمكن ان يتحقق لوجود الظروف السوسيولوجية المناسبة . ان الابحاث الجديدة التي ستقام حول الاحياء القصديرية والطبقات السفلى للبرولتاريا سوف تثبت هذا وتظهر الظروف السوسيولوجية الحقيقية وسوف تسمح لنا معرفة مدى تأثير هؤلاء السكان على الحياة الاجتماعية والسياسية وستقيم لنا درجة وعيهما السياسي وتكوينها . ويمكننا البحث كذلك عن آفاق اندماج هؤلاء السكان في المدن كما

هو الحال في تاريخ المدن العربية والاسلامية أو البحث على العكس عن آفاق بقائها متصدعة وكأنها آخذة بالثأر للمستقبل « الحديث » للمجتمع الشمال — أفريقي .

الخلاصة : لقد حاولنا من خلال هذا العمل فهم بعض مظاهر العمران الحضري التي تسببت في ظهور وامتداد الاحياء القصديرية وثبت لدينا أن هذا المشكل ومشكل النزوح لا يمكن فهمهما الا عند وضعهما في اطارهما الاجتماعي الكلي الذي يعبران عنه .

وعليه فان ظاهرة كالنزوح تعتبر عملية اجتماعية لا تكسب ما فيها من معان الا اذا سلكنا منهجا اجماليا (Holistique) يفرض علينا الرجوع الى النظام الاجتماعي الكلي الذي يفسر فيما يفسر ظاهرة النزوح . أما النمو السريع للسكان فيرجع لعاملين .

أ — ازدياد نسبة النمو الطبيعي .

ب — النزوح البدوي — الحضري . ان النزوح ليس الا النتيجة الحتمية لتفكك المجتمع الريفي وليس هو بالتعبير عن ديناميكية المجتمع الحضري .

ومن هنا يجدر بنا أن نتساءل لماذا انعدلت حركات النزوح السريعة وغير المنتظمة انطلاقا من نفوذ البنية الاجتماعية الاستعمارية والبنية الوطنية وهيمنتهما على البنية الاجتماعية « القديمة » ان الجواب على هذا السؤال الاساسي انما يكون دراسة العمران الحضري ويتطلب مجهودا تنظيريا محددا (Théorisation Spécifique) ما يزال جنينا في الفترة الحالية . ولكن بامكاننا تلخيص الظروف الهيكلية المحددة لعملية النزوح والتي ذكرنا بعضا منها آنفا .

١ — ان نهب الاراضي أنتج فقرا مدقعا للسكان الريفيين .

٢ — ان تحطيم دواليب الانتاج الفلاحي القديم ومزاحمة القطاع الحديث له أصبح قطاعا مهيمنا صير القطاع القديم ذيلا للسوق العالمية التي تتسبب في تأرجح الاسعار وتنتج البطالة وتقوي التبعية .

٣ — تزايد النشاز (Dissymétrie) الواقع بين سكان ريفيين في حالة نمو سريع وانتاج فلاحي في حالة انخفاض هائل أو في حالة استقرار .

٤ — عدم تساوي نفقات العيش والمداخيل بين المدن والارياف أصبح واضحا وانتج تبعية اكبر للريف .

٥ ــ عدم تطابق القاعدة الاقتصادية مع الهياكل الاجتماعية في الريف لمس النظام الاجتماعي والثقافي واحدث ضعفا في طاقاته الاندماجية وفي المراقبة الاجتماعيــة .

٦ ــ الهوة التي تفصل بين حركة النزوح وبين امكانيات الشغل في نظــام الانتــاج .

٧ ــ ضعف الانتاج الصناعي والحرفي (Artisanal) سبب انخفاضــا في الانتاجية باستعمال يد عاملة كثيرة وذات ثمن بخس .

٨ ــ تضخم النظام الاداري (من جراء نوع الحرفاء الجهويين) يقطع النظر عن الحاجيات الحقيقية لهذا القطاع .

وخلاصة القول ان العمران الحضري في شمال ــ أفريقيا في ظواهره الحالية لا يعبر عن عملية « تحضر » وانما عن تدعيم التناقضات الاجتماعية الناجمة عن نمط تطور محدد بالتراث الاستعاري والتبعية العالمية وتجــذر متناقضات المصالح المتواجدة والتحالفات الطبقية المعقدة .

ودوام النظام يتوقف على قدرته على استيعاب الوضع ومهارتــه في اخذ المواقف وبعد تجربة التأميم والتعليم اللتين ركزنا عليهما آنفا ، لا بد من ابتكار مشاريع اخرى كلية تكفل حث الهمم وايقاد العزائم وارجــاع الثقــة في المستقبــل .

NOTES

1 - A. de Broglie: *Une réforme administrative en Algérie.* Paris 1860.

2 - Pierre Bourdieu: *Voir Ses Travaux Sur L'Algérie.*

3 - Samir Amin: *L'économie de Maghreb,* T.I.

4 - Voir en particulier les travaux de:
Mahmoud Saklani: *Villes et Campagnes en Tunisie.* Rev. PoPulation, n° 3, 1960.
Robert Descloitres: *l'Algérie Des Bidonvilles,* Paris 1961
André Adam: *Casablanca.* Paris 1968.

5 - Te terme de bidonville se répand à partir de 1936, On le trouve dans le livre de Félicien a propos de ta Tunisie (1934).

5 - bis Robert Montagno: *Naissanse du prolétariat Marocain.* voir chapitre II

sur les bidonvilles.

6 - A Tunis la population des bidonvilles double en l'espace d'une décennie passant de 50.000 en 1946 à 105.000 en 1956.
A Alger la population des bidonvilles est de 86.000 soit 29% de la population totale.
A Casablanca 100.000 personnes vivent en bidonville en 1950.

7 - Cette thèse de l'urbanisation sans industrialisation est largement vérifiée pour beaucoup de pays "sous-développes".
Pour sa démonstration nous renvoyons à l'important travail théorique de Manuel Castells: Structure sociale et processus d'urbanisation: Analyse comparative inter-sociétable. Rev. Annales, n° 4, 1970.

8 - Samir Amin: *Le Maghreb Moderne.* Paris 1970.

9 - Robert Descloitres: *l'Algérie Des Bidonvilles.*

10 - André Adam: Casa.

11 - Dardel et Klibi: *Djebel Lahmar.* Rev. Cahiers de Tunisie n° 10, 1955.

12 - Paul Sebag: *Un Faubourg De Tunis : Saïda Manoubia.* 1960.

13 - George Balandier: *Sans et Puissance.* 1971.

14 - Jacques Berque: *Pluriels.* Rev. Esprit, Juillet 1972.

15 - Au Maghreb la population urbaine représente aujourd'hui plus de 30% de la population totale et doit atteindre 45% au Maroc et 55% en Tunisie en 1985.

16 - André Adam: Casa.

17 - A. Zghal: *La Protection Sociale et L'Urbanisation Des Ruraux en Tunisie.* 1970.

18 - M. Picouet: *Aperçu des migrations intérieures en Tunisie.* Rev. Population, Mars 1971.

18 - bis H. Attia: *l'urbanisation de la Tunisie.* 1970.

19 - S. Amin: *le Maghreb Moderne.*

20 - Jacques Berque: *Fez Ou Le Destin D'Un médina.* Rev. C.I.S. 1972.

21 - Gérard De Bernis: *Les Industries Industrialisantes et les Options Algériennes.* Rev. Tiers-Monde n° 47, 1971.

21 - bis Samir Amin: *Le Maghreb Moderne.*

22 - H. Eckert: *les populations du grand Tunis,* 1970.

23 - A. Adam: *Casa.*

24 - A. Zghal: *enquête citée.*

25 - A. Adam: *Casa.*

26 - M. Eckert: *La Médina Centrale, Faubourg Ou Gourbiville.* 1970.

26 - bis A. Bouhdiba: *Criminalité et Changements Sociaux en Tunisie.* 1965.

27 - A. Zghal: *Enquête citée,* 1970.

28 - M. Seklani: *Déjà cité.*

29 - J. Berque: *Fez.*

30 - A. Zghal: *Déjà Cité.*

المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي

دكتورة ناهد رمزي *

يعد موضوع عدم اسهام المراة الكامل في مجال العمل العقلي من الموضوعات الهامة التي اثارت شغف الكثير من الباحثين المهتمين بسيكولوجية المراة . وعندما نتحدث في مثل هذا الموضوع الهام نجد اننا ازاء آراء متعددة يجمعها اتجاهان كبيران : اتجاه يرى أن عدم تحقيق المراة لنجاح يعتد به حتى الان أمر راجع الى عوامل ذاتية تختص بها وتنبع من داخلها كافتقارها الى الدافع الايجابي الذي يدفعها الى الانتاج الامثل مما يؤثر على نشاطها وبالتالي على انتاجها العقلي ، أو لضعف في امكاناتها وقدرتها العقلية مما لا يساعدها على مسايرة مثل ذلك المنحى العلمي ، أو لعدم تمتعها بسمات شخصية تساعدها على النجاح أو الاستمرار فيه .

بينما يرى الاتجاه الاخر ان ذلك القصور يرجع في حقيقته الى عوامل اجتماعية نفسية تتمثل في ضغوط يضعها المجتمع أمام المرأة لكي تمتثل للدور المحدد الذي رسم لها والذي لا يتناسب مع الحياة العلمية اذا ما قورن بدور الرجل .

من خلال هذين الاتجاهين سنحاول ان نعرض لموضوعنا لنستكشف كنه ذلك القصور وما اذا كان مرجعه عوامل نفسية معرفية أو نفسية اجتماعية ، أم ان الامر اكثر تعقيدا وتركيبا ويشمل هذين الاتجاهين اللذين يتشابكان معا لكي يكونا عقبة كأداء امام اطلاق طاقات المراة وقدرتها على التفكير والانتاج الامثل .

وتعد البحوث التي أجريت في مجال الدافعية والعوامل الشخصية والموقفية من أهم البحوث التي تعرضت لموضوع معوقات اسهام المراة الكامل في مجال العمل العقلي . وفي هذا يذهب كولمان (Coleman, 1961) الى ان هناك تفاوتا بين قدرات الاناث وبين ادائهن . فهناك بعض العوامل التي

---

* خبيرة اجتماعية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمهورية مصر العربية .

تؤدي الى تعويقهن عن بذل قصارى جهدهن من أجل التفوق . ويبدو ان استهجان المجتمع يكون له آثار مباشرة في الحد من تعبير الانثى عن أفضل قدراتها العقلية وذلك بالتأثير على ارادتها كي لا تحاول التفوق لكي لا تتهم بنقص الانوثة أو بالخروج عن المعايير السائدة في مجتمعها ، بينما لا يجد الذكور ضغوطا مشابهة تعيق رغبتهم في التفوق في العلم اذا شاءوا هم ذلك التفوق . فقد توصل كولمان من دراسة استهدفت مجموعة من الاطفال الموهوبين لتحديد ما سيؤولون اليه عندما يبلغون سن الرشد ، فتبين له عدم وجود ارتباط بين نسب ذكاء الفتيات التي حصلن عليها أثناء سن الدراسة وبين مستوى أدائهن في الوظائف التي شغلنها بعد ذلك في الكبر . أما بالنسبة للذكور فتبين أن هناك ارتباطا واضحا وقويا بين المتغيرين (Maccoby, 1963)

ويرى تيرمان واودن (Terman, Oden, 1947) أن الفتيات الموهوبات (وينطبق ذلك على الراشدات أيضا) لا يستخدمن امكانياتهن الجيدة أفضل استخدام . وقد قامت باحثة اجتماعية بتلخيص بيانات علمية تشير الى أنه حتى بالنسبة للنساء القليلات جدا اللائي كان لديهن القدرة على الاستمرار في العلم والعمل فنادرا ما نجد بينهن من برزت بشكل ظاهر (Hoffman, 1973)

وفي هذا المجال ، نجد سلسلة بحوث هورنر (Horner, 1970, 1972) التي قامت بها على عينة من الاناث الجامعيات العاملات . وقد وجدت هورنر أن البحوث التي أجريت على الذكور افترضت متغيرين من متغيرات الشخصية يتدخلان لاحداث نوع من الفروق الفردية بين الاشخاص ، أولهما الحاجة الى الانجاز أو الدافع الى بلوغ الهدف ، وثانيهما الخوف من الفشل أو الدافع الى تجنب الفشل (Karabenick, Marshall, 1974) . ورأت هورنر أن هذين المتغيرين لا يصلحان وحدهما ليفسرا أداء الاناث أو انجازهن فافترضت وجود متغير ثالث هو الخوف من النجاح وان هذا المتغير قد يكون له دور هام في تفسير السلوك الانجازي لدى الاناث . وتبعا لنظرية قيمة القبول ، التي وضعتها هورنر فان الاداء يمكن أن يكف أحيانا اذا وجد ميل الى تجنب النجاح مما يعطل امكانية هذا النجاح ويكون بمثابة الحافز السلبي أو العكسي له وبخاصة بالنسبة للاعمال التي تعتبر أكثر ملائمة للرجال .

ولكي توضح هورنر ابعاد ما يسمى بالخوف من النجاح ، طلبت في تجربة لها من مجموعة من الذكور والاناث في سن التعليم الجامعي أن يكتبوا قصصا تحت شروط معينة أعطيت لهم يصفون فيها خبرة نجاح . فطلبت من الاناث أن يكتبن قصة حول عبارة مؤداها « وجدت آن نفسها بعد نهاية امتحانات الفصل الدراسي الاول أولى دفعتها في كلية الطب .. » . وطلبت من الذكور

ان يؤلفوا قصة مماثلة بعد ان استبدلت اسم آن بجون لكي يصبح البطل ذكرا .

وتبين من تحليل مضمون هذه القصص أن هناك قلقا وان كان محدودا ظهر في قصص الذكور من أجل الوصول الى النجاح بينما ظهر في قصص الاناث ما افترضته هورنر من قبل وهو « الدافع الى تجنب النجاح » . ومن ذلك ، ما ذكرته الفتيات في قصصهن من أن الفتاة المتفوقة كانت غير محبوبة أو انها لم تكن جذابة ولم يكن لها من نشاط الا الانكباب على الكتب بشكل مبالغ فيه ، أو انها قررت أن تقلل من نشاطها لكي تعطي فرصة لصديقها لكي يتفوق عليها . ولاحظت هورنر حدوث الخوف من النجاح لدى الانثى اذا تضمنت قصتها المكتوبة بعض التصورات لحدوث نتائج سلبية حدثت فعلا أو من المتوقع حدوثها نتيجة لتحقيق نجاح معين لبطلة القصة . وعند بلوغ هذه النقطة يحدث القلق والصراع أو الاثر السلبي للنجاح والذي يؤدي الى انكار للموقف الذي ادى الى حدوث هذا النجاح أو حدوث استجابة غريبة لا تتلاءم مع سير الاحداث . وقد اظهرت نسبة كبيرة من عينة الاناث (٦٢٪) ان الخوف من لنجاح هو خاصية اساسية لديهن يقابل هذه النسبة نسبة (٨٪) من الذكور . وكان الفرق بين العينتين على هذا المتغير دالا احصائيا . كذلك ظهرت فروق داخل عينة الاناث ايضا بين من اظهرن خوفا من النجاح وبين من لم يظهرن خوفا منه على متغير اخر هو اهمية المنافسة . فلوحظ أن من اظهرن مثل هذا الخوف كان اداؤهن اكثر جودة اثناء عملهن بمفردهن . اما اذا دخلن في منافسة مع اخرين فان هذا الاداء ينخفض بعض الشيء وخاصة اذا كان المنافسون من الذكور ، بينما كان متغير المنافسة شيء له اعتباره في رفع درجة الاداء لدى من لم يظهرن خوفا من النجاح . ولا يؤثر جنس المنافس سواء كان ذكر أم انثى على جودة هذا الاداء ، في حين أن الرجال ابلوا بلاءا حسنا في موقع المنافسة سواء كانت هذه المنافسة مع افراد من جنسهم أو افراد من الجنس الاخر فظهر اداؤهم افضل مما هو عليه في الموقف المفردي .

وتفسر هورنر نتائجها هذه بما يلقن للانثى منذ نعومة اظافرها من أن النجاح لا يتلائم مع الدور الانثوي . لذا فيسبب لها النجاح ــ اذا حدث أو كان متوقعا ــ احساسا بعدم الراحة وخاصة اذا تطلب هذا النجاح نوعا من المنافسة أو السلوك العدواني مما لا يتلاءم مع الطبيعة الانثوية فينتابها الخوف او القلق نتيجة احساسها بأن نجاحها الاكاديمي قد يصاحبه شكل من اشكال الرفض الاجتماعي او فقدان الانوثة بحيث تؤدي عملها دائما بكفاءة اقل مما يتناسب مع قدراتها العقلية نتيجة لصراعها الدائم بين النجاح وبين وصمة المجتمع لها بالسلوك الذكري .

والواقع ان هورنر تعرض المشكلة في صورتها المباشرة وهي خــوف الاناث من النجاح دون أن تحاول أن توضح الاساس السيكولوجي لهذا الخوف وهو الامر الذي يمكن ان يلقى الضوء على سيكولوجية الاداء والتنافس لــدى الانــاث .

فنحن نستطيع هنا أن نفترض أن الموقف يأخذ الصورة أو الشكــل الاتي : ان الحضارة الحالية تعتبر أن التنافس يتضمن في جوهره رغبة في التنازع والتصارع ويتضمن هذا التنازع والتصارع اتجاهات عدوانية . وقد اثبت عدد من البحوث أن العدوانية ترتبط بالنجاح لدى الذكور .

ولان التصارع والعدوانية تبدو وفقا لحضارتنا سمة ذكرية ، فالمحصلة النهائية للموقف تؤدي الى معادلة بين مظهرين هما النجاح والعدوانية . ولان العدوانية هنا تتجه نحو الذكور ، فان مثل هذا الفهم من جانب المراة يؤدي بها الى الخروج من دائرة التنافس وبالتالي استبعاد الرغبة في النجاح والــى تنمية الخوف من النجاح أو تجنبــه .

يؤيد ذلك ما توصل اليه فيروف (Veroff) في بحث له استخدم فيــه مجموعة من الصور وطلب من مفحوصاته ان يؤلفن قصصا تدور حول هــذه الصور . واظهرت التجربة نتائج غير متوقعة وهي أن جميع افراد العينــة نظروا الى النجاح في العمل على انه ملائم للذكور ، وانقسمت العينة في تبرير هذا التصور الى مجموعتين : مجموعة ترى ان الحضارة فرضت ذلك منــذ الازل ، والمجموعة الاخرى ترى أن الاناث لا يرتفعن الى مستوى الذكور في النجاح . والجدير بالذكر أن الصور التي قدمت للعينة تضمنت شخصيــات ذكرية ، وغير معروف ما اذا كان المنبه الذكري يثير قدرا أعلى من الرغبة في تجنب النجاح أم لا . لذا تحتاج هذه الفكرة الى مزيد من البحث والدراسة لمعرفة اثر المنبه على اداء المفحوصين في هذا المجال .

غير أن ما توصلت اليه هورنر من وجود خوف من النجاح ، لا يتفق مع عدد من نتائج بحوث أخرى اتجهت لتأكيد نزعة الاناث القوية الى النجاح وبلوغ الهدف حيث يحصلن على درجات مرتفعة في رغبتهن في الانجاز وانهن يتساوين في هذا مع ما يحصل عليه الذكور . فقد أظهرت الاناث في عينة الدراســة التي قامت بهــا انجيليني (Angelini, 1955) رغبــة حــادة في بلوغ الهدف وقدرة على مواجهة منافسة الاخرين .

وفي دراسة لفرنيش وليسر (French, Lesser, 1964) كانــت الفتيات مرتفعات الذكاء ذوات نجاح أكاديمي في مدرستهن العليا متميزات بنمط

دافعي يتشابه مع ما لدى الذكور ، كما أظهرت عينات بحث فرنيش وليسر وجود أناث محددات لدورهن ذوات قدرات عقلية متميزة .

وعلى هذا فقد أثارت نتائج هورنر الشك لدى بعض الباحثين المهتمين بهذا المجال . فنجد كارابينيك ومارشال يوجهان نقدا مؤداه أن هناك متغيرا اخرا كان يجب الاهتمام به في دراسة هورنر هو علاقة سمة الخوف من النجاح بالخوف من الفشل . فليس من المؤكد أن القلق الذي نشأ عن الانجاز اثناء الاداء منشأة الخوف من بلوغ الهدف . فقد يكون مصدره الخوف من الفشل أو شدة الحرص على النجاح مضيفين الى هذا انه اذا كان ما تقوله هورنر من أن الخوف من النجاح هو الذي يؤدي الى ارتفاع درجة القلق صحيحا لكان من المنطقي أن نجد ارتفاعا في درجات الاناث عن الذكور في اختبارات القلق بصفة منتظمة . ولكن هورنر لم تستطع التوصل الى مثل هذه النتيجة . لذا بدأ من الضروري دراسة طبيعة العلاقة بين الخوف من النجاح والخوف من الفشل لكي نوضح أثر التفاعل مثل هذين المتغيرين في موقف الاداء الانجازي لدى الاناث .

أدى هذا بكارابينيك الى اجراء بحث اخر لاختيار النتائج المستخلصة من بحث هورنر مدخلة بعض العوامل الشخصية والموقفية في اعتبارها ، علاوة على اثر العائد (Feedback) على الاداء الانجازي لدى مجموعة من الذكور والاناث . وتوصلت من بحثها على مجموعة من الدارسين والدارسات الى تأكيد الغرض الذي توصلت اليه هورنر من وجود ما يسمى بالخوف من بلوغ الهدف . فقد انقسمت عينتها الى قسمين : القسم الاول يخشى بلوغ الهدف (ونتائجها في ذلك قريبة من نتائج هورنر وان كانت نسبة الاناث اللائي اظهرن خوفا من بلوغ الهدف كانت أعلى لدى هورنر) . والقسم الثاني ، أناث يخشين الفشل أو عدم بلوغ الهدف . كما لاحظت كارابينيك أيضا أن درجة القلق كانت ترتفع لدى هذه المجموعة اذا ما اقتربت في قصتها من خبرة فشل . كذلك ، توصلت الباحثة الى نتيجة أخرى وهي أن للعائد اثرا في تحسين الاداء بشكل يختلف لدى منخفضات الخوف من الفشل عنه لدى مرتفعات الخوف من الفشل . فمن كان لديهن خوف قليل من الفشل لوحظ أن اداءهن يتحسن أكثر بعد خبرة الفشل منه بعد خبرة النجاح ، بينما من حصلن على درجات مرتفعة على متغير الخوف من الفشل يتحسن اداؤهن بعد خبرة نجاح وليس خبرة فشل . هذا ، وقد توصلت الباحثة الى هذه النتائج نفسها على الذكور أيضا .

كما ادت نتائج مجموعة أخرى من الباحثين الى وقوفهم موقفا وسطا من هذه النتائج المتناقضة من هؤلاء فيروف وولسلي والبر وماكوسكي .

فقد توصل فيروف الى أن الاناث اللائي كن ذات درجة انثوية منخفضة على مقياس ولسلي لوجهة الدور (The Wellesley Role Orientation Scale) . قد قدمن قصصا ــ كما طلب منهن ــ اظهرن فيها النساء على انهن صالحات للقيام بأي اعمال فنية دقيقة كمعالجة بعض الامراض الخطيرة او القيام ببعض الجراحات الدقيقة ، كما صورت جهودهن في هذا المضمار على انها جهود ناجحة . اما اصحاب الدرجات الانثوية المرتفعة على المقياس نفسه فقد قدمن قصص نجاح ايضا ، ولكن كان الهدف من وراء هذا النجاح يختلف تمام الاختلاف عن هدف النجاح في قصص المجموعة الاولى . فقد تركزت قصص النجاح لدى هذه المجموعة على نساء حققن نجاحا عن طريق الزواج . أما النجاح في العمل فلم يشرن اليه الا لماما وعلى اساس ان العمل يأتي بعد ان تفرغ المراة من تربية ابناءها . وانحصرت الاعمال التي ذكرتها هذه المجموعة في الاعمال التي تتجه وجهة انثوية مثل ادارة مصنع للروائح العطرية او اختراع الة تيسر الاعمال المنزلية .. وهكذا . ويمكن القول باختصار ان هدف هذه المجموعة كان دائما البحث عن الزواج والحياة في طمأنينة فيما بعد .

والجدير بالذكر أن من ذكرن ــ من هذه المجموعة ــ قصص نجاح او نبوغ لبعض الاناث في مجالات لا تخص جنسهن ، كان دور المراة في هذا النجاح لا يتعدى جانبا ثانويا في حين صور الرجل على انه صاحب النجاح الفعلي . اما المراة فصورت على انها عامل مساعد تقف الى جوار الرجل لتقدم له العون والمساعدة ــ ولوحظ ان المراة لم تصور ابدا على انها صاحبة نجاح حقيقي .

كما تحدثت الكثيرات من افراد العينة عن مخاطر الكفاح من اجل تحقيق النجاح وهذا هو بالضبط ما تطلق عليه هورنر الخوف من بلوغ الهدف وان اختلفت المسميات (Alper, 1973) .

وقريب من هذا ما توصل اليه (Makosky, 1972) من ان هناك علاقة بين تجنب بلوغ الهدف وبين وجهة الدور الجنسي (Sex Role Orientation) . فالاناث اللائي يتسمن بالخوف من النجاح يقدمن افضل أداء بالنسبة لهن اذا كان المنبه المقدم يقع في محيط الاهتمامات الانثوية . والعكس صحيح لمن لديهن دافع الى النجاح أو لبلوغ الهدف فكن يحصلن على افضل اداء بالنسبة لهن في محيط ذكري وليس في محيط أنثوي .

كما توصل ولسلي ايضا في بحثه على عينات من طالبات الجامعة من البيض والزنوج واستخدم فيه قصة هورنر الى أن ٥٠٪ من افراد العينة قدمن قصصا يظهر فيها الدافع القوي الى بلوغ الهدف بينما اظهرت نسبة الـ ٥٠٪ الباقية تجنبا للنجاح أو تجنبا لبلوغ الهدف (Alper, 1973) . وفي هذا

المجال ، يمكن الاشارة الى بحث البر الذي افترضت فيه وجود نوعين من النساء تبعا لوجهة دورهن الجنسي : نوع يقبل النجاح على انه ملائم للدور الانثوي ، والنوع الاخر يرفض هذه الفكرة او على الاقل لا يميل الى قبولها تماما . لذا ، فقد اهتمت البر في بحثها هذا بوجهة الدور واستخدمت في هذا مقياس ولسلي مدخلة عليه بعض التعديلات . وقد توصلت البر الى وجود ارتباط جوهري بين الدافع الى بلوغ الهدف وبين وجهة الدور الجنسي لدى الاناث .

وبالنسبة للعينة ككل فقد ذكرت نسبة ٤٨٪ منهن دافعا الى النجـــاح وتضمنت قصص ٦٪ منهن نجاحا وان كان لتحقيق هدف آخر أو حاجة اكثر الحاحا . ولم تكن الفروق بين المجموعة التي أظهرت تجنبا للنجاح وبين المجموعة التي اظهرت رغبة في بلوغ الهدف ذات دلالة احصائية .

كما أثبتت النتائج ايضا أن ذوات الدرجات الانثوية المنخفضة على مقياس ولسلي المطور كن اكثر ترديدا لقصص النجاح من ذوات الدرجات الانثوية المرتفعة . وكان الفرق بين المجموعتين دالا عند مستوى (٠٫٢) كما كانت مرتفعات الدرجة الانثوية أكثر ترديدا لقصص تجنب النجاح من منخفضـــات الدرجة الانثوية حيث تركز مضمون قصصهن على الخطر الذي يكمن في اي نجاح يمكن أن تحرزه ابطال قصصهن أو كانت الفروق بين هاتين المجموعتين دالة عند مستوى (٠٫١) . واذا قارنا بين البحث الحالي وبحث هورنر فسنجد أن النتائج مختلفة بعض الشيء . فعلى الرغم من أن نتائج البر اثبتت أن هناك مجموعة من الاناث أظهرن خوفا من النجاح أو تجنبا له الا أن نسبتهن كانت أقل بكثير من نسبة مثيلاتهن في بحث هورنر وبشكل دال احصائيا . وتضيف البر أيضا ان الفروق بين نسبة المجموعتين في بحثها ، ممن كان لديهن دافع للنجاح وممن كان لديهن رغبة في تجنبه ، هي فروق غير دالة .

ويبدو أن هذا القدر من الاختلاف يمكن رده الى التصميم التجريبي في كلا البحثين حيث نجد مثلا اختلافا في المنبه المقدم : فلدى هورنر كان مضمون المنبه لفظيا ، وفي بحث البر كان المنبه مجموعة من الصور . وفي بحث هورنر قدم النجاح جاهزا فقد كانت العبارة التي ستبنى عليها القصة كالتالي :

« وجدت آن نفسها أولى دفعتها .. » ، بينما كان اختيار النجاح أو الفشل في بحث البر متروكا للمفحوص نفسه كما ترك له أيضا اختيار نوع النجاح ، بينما كان النجاح في بحث هورنر في مجال الطب . ومعروف أن هذا المجال من المجالات التي نظر اليها فترة طويلة على انها اكثر ملاءمة للرجال ، وقد يختلف الامر لو كان مجال النجاح في احدى المهن المحايدة أو الملائمة للمرأة

كالعمل في دار حضانة مثلا .

قد تكون كل هذه الاسباب وراء تصميم بحث هورنر هي التي اظهرت عينتها بصورة أكثر تجنبا للنجاح من بحث البر أو أي بحث اخر من البحوث التي عرضنا لها من قبل . وسواء ارتفعت أو انخفضت الرغبة في تجنب النجاح ، فانها ظاهرة قائمة لدى الاناث كما توصلت الى ذلك مجموعة البحوث التي عرضنا لها . ولكن ما وراء هذه الرغبة في محاولة تجنب النجاح أو عرقلة الوصول الى الهدف هو ما يدعونا الى التساؤل .

وهنا تلقى نتائج هذه البحوث بعض الاضواء على دوافع النجاح او الانجاز لدى الاناث حيث تتوصل في مجموعها الى أن لدى الاناث دوافع قوية تجاه الانتماء أو الاندماج (Affiliation) الذي يؤثر تأثيرا واضحا على دوافعهن وسلوكهن . فهو يقوم أحيانا بدور المشجع اذا ما حقق لهن ما يقمن به من عمل احساسا بالانتماء ، بينما يقوم أحيانا أخرى بدور المثبط اذا ما هدد هذا العمل احساسهن بالانتماء .

فنحن هنا أمام متغير جديد ، قد ينجح في تفسير الموقف وهو الاحساس بالانتماء لدى الاناث . وتتناول بحوث الفروق بين الجنسين هذا المتغير بالدراسة في محاولة للتعرف على دوافع الاناث والعوامل المؤثرة في أدائهن .

وتؤكد هذه البحوث أن دوافع الاناث الى الانتماء اقوى من دوافع الذكور (Oetzel, 1966 - Welberg, 1969) . لذا فقد كان من المنطقي أن يشتد الصراع بين الانجاز والنجاح وبين الانتماء لدى الاناث .

وكما هو معروف (Caccoby, 1962) فان جزءا كبيرا من اهتمامات المراة يذهب الى تحديد مدى اتساق سلوكها مع السلوك الانثوي ، وان كانت الاكاديميات والمهنيات من النساء يحاولن عادة أن يخصصن جل اهتمامهن لاستغلال امكانياتهن العقلية أحسن استغلال ممكن . ولكنهن يكن على استعداد دائما للتضحية بتفوقهن اذا ما تعارض هذا التفوق مع وئامهن العائلي .

وهذا ما دعا هورنر في تفسير نتائج بحثها (Horner, 1968) الى أن الخوف أو القلق ينتاب المراة نتيجة احساسها بأن النجاح الاكاديمي قد يصاحبه شكل من أشكال الرفض الاجتماعي أو فقدان الانوثة .

كما وتوصلت ايضا الى أن الموقف التنافسي يضعف الاداء في عينتها ليس لدى الاناث فقط بل ايضا لدى الذكور الذين يظهرون دافعا قويا الى الانتماء . وذهبت هورنر في تفسير هذه النتيجة الى أن هذا الهبوط في مستوى الاداء مرجعه الى نوع من صراع الدوافع ، طالما أن الشخص المنافس يمثل ـ

بشكل من الاشكال ـــ خصما اكثر مما يمثل صديقا . وهذا ما يتعارض بلا شك مع ميل هؤلاء الاشخاص الى الانتماء .

وعلى الرغم من أن النتائج التي توصلت اليها هورنر (Horner, 1972) توضح أن الدافع الى الانتماء يقف عقبة في سبيل الانجاز ، فان هناك معطيات تشير الى أن الرغبة في الحب والقبول يمكن أن يكون لهما أيضا اثرا فعالا في الوصول الى النجاح لدى الاناث . ويرى كل من جاراي وشينفيلد (Garai, Sheinfed, 1968) أن السلوك الانجازي لدى الفتيات ليس مدفوعا بالرغبة في التفوق ـــ كما هو الحال لدى الذكور ـــ ولكنه مدفوع بالرغبة في الانتماء .

ونجد في هذا المجال دراستين مختلفتين تناولتا هذا المتغير : أجريت الاولى على مدرسة حضانة واجريت الثانية على مدرسة ابتدائية للبنات . وقد اوضح كل منهما أن الانجاز لدى الاناث غالبا ما يكون مدفوعا برغبة في القبول الاجتماعي اكثر مما هو لدى الذكور . وبالنسبة للتجربة الاولى التي تمت في مدرسة الحضانة ، فقد أجريت فيها محاولة لدفع الاطفال عن طريق الاغراء بالتفوق ، فنجح هذا الاسلوب مع الذكور وفشل مع الاناث (Hofman, 1973) . وبالنسبة لتجربة المدرسة الابتدائية ، ارتبط دافع الانجاز لدى البنين ارتباطا موجها بدرجات اختبارات التحصيل . أما لدى البنات فكان الارتباط بالرغبة في الانتماء وليس بالدافع الى التفوق هو الارتباط المرتفع (Sears, 1962, 1963) .

وهناك بعض الدراسات الاخرى التي اجريت ايضا في بعض مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية ، توصلت الى أن الانتماء والتحصيل يرتبطان ارتباطا موجها لدى الفتيات بينما لا يوجد مثل هذا الارتباط لدى الذكور (Tyler, Rafferty, 1962) وهذا ما يحدث أيضا بالنسبة للراشدات من الاناث ، فقد ثبت أن اثارة الرغبة في التحصيل عن طريق اغراء القبول الاجتماعي تنجح مع الاناث وتفشل مع الذكور (Horner, 1968)

كما اشار عدد من الدراسات الاخرى الى أن الذكور في مرحلة المدرسة الثانوية يعتبرون أكثر استجابة من الفتيات للاعمال التي تتطلب نوعا من التحدي والتفوق . فقد أظهروا ميلا اكثر لاختيار الاعمال الاكثر صعوبة بينما كانت الاناث أكثر اختيارا للاعمال التي تكون مضمونة النجاح بأقل جهد ممكن .

ومن هنا اتضح أن السلوك الانجازي لدى الاناث ـــ حتى بالنسبة لمرحلة ما قبل المدرسة أو المرحلة المبكرة من المدرسة ـــ يكمن وراءه دافع الرغبة في الحب اكثر من الرغبة في التفوق . أما عندما تتصارع أهداف الانجاز مع الانتماء (كما حدث في تجربة هورنر في دراستها ذات المدلول الاسقاطي الذي

استخدمت فيه اسلوب اكمال القصص وعن طريق افتعال موقف تنافسي بين الجنسين) يحدث نوع من الخوف من النجاح لدى الاناث يجعلهن اقل ميلا للدخول في مواقف منافسة ، وينتهي الامر بضعف السلوك الانجازي وارتفاع درجة التوتر والقلق .

ولا يؤدي الدافع الى الانتماء الى ضعف الاداء الاكاديمي لدى الاناث بوجه عام ، ذلك انه قد يمثل احيانا دافعا قويا من اجل النجاح . فقد وجد في احدى التجارب التي اجريت في بعض المدارس الابتدائية ، أن التفوق يقابل بحب وقبول الوالدين والمدرسين والزملاء . كما اثبتت دراسات أخرى انه ، بالنسبة للمستويات الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة ، يقابل تفوق الفتيات بنوع من الشعبية (Hoffman, 1973) .

ويبدو أن الحاجة الى التدعيم عن طريق التفوق في الاداء ليس اساسيا في تكوين الفتاة ــ وخاصة بالنسبة للراشدات منهن . ولكنهن يحتجن الى نوع من القبول الاجتماعي وهذا ما يدفعهن الى التفوق الدراسي وزيادة الجهد من اجل الحصول على درجات مرتفعة . لذا نجدهن يسجلن تفوقا على الذكور في مرحلة المدرسة الثانوية والمرحلة الجامعية .

ومن المعتقد ان الحاجة الى الانتماء تتأصل منذ التجارب الاولى عندما يكون الطفل بسبيله لتعلم انماط التأثير (Patterns of Effectance) وهنا تظهر الفروق بين الذكور والاناث . فبينما يحاول الذكور جاهدين تدعيم تفوقهم عن طريق التدريب على الاستقلال وتنمية مهاراتهم للتلاؤم مع بيئتهم والثقة في قدراتهم ، نجد أن الصغيرات من الاناث يتعلمن أن التأثير بل والامان يأتي عن طريق علاقاتهن الوجدانية . وقد عبر كاجان (Kagan, 1964) عن هذه الفكرة بقوله « ان الذكور يحاولون تمثل العمل نفسه بينما تحاول الاناث تمثل المدرس » . ويبدو أن هذا الوضع يتأصل في الجنسين نتيجة للتجارب المبكرة في الطفولة ثم يتم تدعيمه بالتجارب والخبرات المختلفة فيما بعد .

ويفسر هوفمان (Hoffman, 1973) دافع الاناث القوي الى الانتماء بعدم تشجيع الوالدين لهن على الاستقلال منذ المراحل الاولى من العمر . هذا علاوة على أن انفصال الفتاة عن امها يتم في مرحلة متأخرة وقد لا يتم بشكل تام وذلك لان الام تمثل الجنس نفسه وتلعب الدور المتوقع ذاته . هذا بالاضافة الى أن صراع الانثى مع والديها اقل بكثير من صراعات الذكر مع والديه . لذا فهي لا تسعى لتنمية ثقتها في قدراتها من اجل الاستقلال عمن حولها ــ كما نجدها تؤكد مخاوفها الطفلية عن طريق الاستسلام (Abandonment) ومحاولة التأثير فيمن ترتبط بهن وجدانيا .

وقد توصلت بعض البحوث الى أن الاباء اكثر تشجيعا لابنائهم الذكور على السلوك الاستقلالي بينما لا تحصل الاناث على مثل ذلك التشجيع . وقد طلب كولارد (Collard, 1964) من مجموعة من الامهات أن يحددن — من وجهة نظرهن — المرحلة العمرية التي يسمح فيها الاباء لابنائهم بممارسة تصرفات معينة منها : الالعاب العنيفة بدون مراقبة الكبار ، واللعب خارج المنزل لفترات طويلة أثناء اليوم بدون اخبار الاباء باماكن تواجدهم . وقد اظهرت نتائج هذا البحث وجود فروق جوهرية بين معاملة الاباء لكل من الجنسين من حيث درجة الاستقلال التي يسمح بها لكل جنس منهما ، فكان يسمح للذكور بالقيأم بهذه التصرفات في مرحلة عمرية أكثر تبكيرا من الاناث . وكانت النتائج أكثر وضوحا بالنسبة لامهات الطبقة المتوسطة (Hoffman, 1973)

ويبدو أن التدريب على السلوك الاستقلالي يرتبط بشكل ما ببعض القدرات فيؤدي الى تنميتها أو اضعافها . وفي هذا تذهب ماكوبي (Maccoby, 1963) الى أن تشجيع الطفل على الاستقلال والمبادأة يرتبط ايجابيا بالقدرة على التفكير التحليلي .

وقد اظهرت دراسة مبكرة في هذا المجال قام بها دافيد ليفي (D.M. Levey, 1943) اهمية التربية الاستقلالية في تنمية بعض الوظائف العقلية ، اذ قام بدراسة مجموعة من الاولاد أظهروا درجة اقل من أقرانهم في الاستقلال لمبالغة أمهاتهم في تدليلهم ومعاملتهم كأطفال حتى سن متأخرة . وقد وجد ليفي أن هؤلاء الاولاد المحتضنين أكثر تقدما في اللغة كانوا يجيدون القراءة والتعبير اللغوي ولكنهم أظهروا ضعفا في الرياضيات (Maccoby, 1963) .

كما توصل ويتكن واخرون (Witkin, et al, 1962) في دراستهم الاستطلاعية (التي أرادوا أن يحددوا عن طريقها ظروف الحياة التي تخلق في الطفل الميل الى الاعتماد على البيئة أو الميل الى الاستقلال عنها والاعتماد على ذاته) ، الى أن الامهات اللائي يتسمن بالنظرة التحليلية الى الامور أعطين لابنائهن فرصة للاعتماد على النفس وحرية في التصرف . وعلى العكس من ذلك ، كانت الامهات الاتكاليات أكثر ارتباطا بأبنائهن واقل رغبة في أن يسلك أبناؤهن سلوكا استقلاليا (Maccoby, 1968) .

وتوصل كراندال رابسون (Rabson, 1960) الى أن هناك نوعا من الآباء يتميز بتقديم عون أكثر مما ينبغي لابنائهم . ولما كان التفوق يتطلب دائما قدرة على تحمل الاحباط ، فان الاباء الذين يسارعون الى تقديم العون الى ابنائهم يحرمونهم من تنمية هذه القدرة وتكون النتيجة أن ينمو لدى الفرد ميل الى الهروب من الاعمال الصعبة . ويبدو أن الاناث أكثر ميلا لهذا السلوك

من الذكور ، كما توصل كراندال ورابسون أيضا الى أن فتيات المرحلة الابتدائية يملن الى الانسحاب من المواقف التي تثير تهديدا . وعادة ما يطلبن المساعدة من الزملاء أو من الراشدين أكثر مما يفعل الذكور . ويذكر الباحثان انه لا تتوفر لدينا بيانات تدل على أن اباء الفتيات يتميزون عن اباء الفتيان بالافراط في تقديم العون . ولكن هذا الفرق الذي ظهر بين الجنسين قد يكون راجعا الى التدريب المتواصل للبنين على السلوك الاستقلالي . ويضيفان أن الشواهد تدل على أن هذا النمط يدعم عن طريق تجارب التنشئة (Socialization) التي تتعرض لها الفتيات فيما بعد . وهناك العديد من البحوث التي اظهرت انه على الرغم من أن الاتكالية لدى البنين أمر غير مقبول من الاباء والمدرسين والزملاء وحتى من الوسائل الاعلامية ، الا أن هذا السلوك نفسه من الممكن أن يكون أكثر قبولا من الفتيات وغير مستهجن من المجتمع (Hoffman, 1973) .

ويذهب بعض الباحثين الى أن الاتكالية لدى الاناث لا ترجع فقط الى عدم تشجيع الافراد المحيطين بهن على تنمية السلوك الاستقلالي ولكنه يرجع ايضا الى بعض العوامل الاخرى ومنها انفصال البنت عن أمها أكثر صعوبة من انفصال الولد عن أمه . ويشير كل من بارسونز (Parsons, 1965) ولاين (Layn, 1962, 1969) الى أن ارتباط الطفل يكون بأمه أولا بصرف النظر عن جنسه .

وتعتبر الفتاة أمها هي المثل الاعلى بالنسبة لها فهي تمثل الجنس نفسه مما يشعرها بالاتساق مع دورها الجنسي . ويختلف الامر بالنسبة للذكر الذي يسعى الى الانفصال عن أمه ويؤكد المحيطون به هذه الرغبة فيحاولون تدريبه على التمثل بالاب أو على الاقل على فهم بعض المفاهيم المجردة عن دور الذكر . ومن هنا تتدعم فكرة انفصال الذكر عن أمه حيث يحدث ذلك في مرحلة عمرية مبكرة . بينما نجد الفتاة تشجع على تدعيم رابطتها وتمثلها بامها مما يترتب عليه تأخير احساسها باستقلال الذات عن الذكر . ولكن اذا ما مكنتها تجاربها المبكرة من التغلب على مصاعب ومشاكل البيئة باعتمادها على نفسها وليس باعتمادها على الاخرين كان ذلك عاملا حاسما في نمو استقلالها وثقتها بنفسها . ومع أنه لا توجد دراسات ناقشت هذه الفرضية بشكل مباشر ، فان هناك عدة دراسات اظهرت أن توحد الانثى بالام وزيادة الميول الانثوية لديها يجعلها اقل استعدادا للانجاز وللتفوق في الرياضيات وفي المهارات التحليلية وفي القدرات الابداعية .

وعلى سبيل المثال فقد توصل بلانك وبلانك (Plank and Plank, 1954) الى أن المتفوقات في الرياضيات أكثر التصاقا بالاب وتمثلا بصورته.كما توصلت هيلسون (Helson, 1966, 1967) في بعض بحوثها الى النتيجة نفسها . كذلك ، توصل بيري (Bieri, 1960) الى أن الاناث ذوات القدرات التحليلية أكثر ميلا للتمثل بوالدهن كما ترتبط درجة الذكورة المرتفعة ارتباطا موجبا بدرجات مقاييس التحصيل المختلفة (Hoffman, 1973) .

كما اثبتت بعض البحوث ارتباط ارتفاع الاداء على مقاييس التحصيل المختلفة بالسمات العدوانية للاناث . وبما أن أغلب دراسات الفـــروق الجنسية في العدوان قد اثبتت أن الذكور أكثر عدوانية من الاناث فهم يربطون هنا بين العدوان وبين القدرة على الاستقلال عن البيئة المحيطة . فارتفاع درجة العدوانية لدى الذكر تجعله يدخل في صراعات مع السلطة الوالدية (Maccoby, 1962) . ويبدو أن الفتاة تحتاج الى نوع من الرفض البسيط مـــن الام لكي تصبح أكثر استقلالا وكفاءة وثقة بالنفس .

وهناك ما يشبه التعميم ، في البحوث التي أجريت في هذا المجال ، على أن مرتفعات التحصيـــل من الاناث لديهن أمهات أكثـــر عداء (Hostile) ، بينما مرتفعي التحصيل من الذكور لديهم أمهات يتميزن بالدفء العاطفي (Carai, 1968) .

وقد جاء هذا التعميم اساسا من نتائج دراسة فلز التتبعية (Fels Longituding Study) فقد ارتبط في هذه الدراسة عداء الام تجاه الطفل في مرحلة السنوات الثلاثة الاولى ارتباطا موجبا بالسلوك التحصيلي في البلوغ لدى الاناث ، بينما ارتبط ارتباطا سالبا بالسلوك التحصيلي لدى الذكور في البلوغ . وكما أن الافراط في الحماية يرتبط ارتباطا سالبا باداء الاناث على اختبارات التحصيل ، وارتباطا موجبا بأداء الذكور على الاختبارات نفسها .

وفي مناقشة نتائج دراسة فيلز في العدوان تجاه الام يذكر هوفمان (Hoffman, 1973) ان ذلك النوع من العدوان لا يتكون من لا شيء ولكنه ينشأ اساسا عن سلوك الام الرافض لابنائها . ويشير أيضا الى بحوث توصلت الى أن منشأ هذا العدوان هو عدم توفر دفء الام العاطفي . كما اتضح أن سلوك الام الذي يكسب الفتيات عدوانا قويا تجاه أمهاتهن قد لا يؤدي الى الدرجة ذاتها من العدوان لدى الذكور نظرا لما تحتاج اليه الفتاة وتتوقعه من معاملة حانية .

وعلى الرغم مما يكسبه رفض الام من سلوك عدواني للابناء نحوها

وخاصة الفتيات ، الا ان هناك عدة بحوث منها بحوث كاجان وموس (Kagan, Moss, 1962) توصلت الى أن السلوك الجامد الرافض من الام تجاه الفتيات وبخاصة في الفترة المبكرة من حياتهن يعجل أو يسرع من دفعهن الى النمو العقلي والحركي على عكس الافراط في الحماية الذي يعطل هذا النمو . ولم يستطع الباحثان التوصل الى النتائج ذاتها في حالة الذكور .

وفي هذا الاتجاه نفسه توصلت (ن.رمزي ، ١٩٧٧) في دراسة على عينات من الاناث في ثلاثة مستويات حضارية باستخدام أسلوب التحليل العاملي الى ان البيئة الاسرية التي تتميز بتدخل الام المبالغ فيه يؤدي الى السلبية والشخصية غير الاجتماعية للابنة . وقد اتضح من النتائج العاملية أيضا أن هذا التدخل الاموي يقابل بالاستقلال والمقاومة من الابنة اذا اتسمت بسمات ذكرية .

كما اظهرت الدراسة نفسها ايضا انه اذا توفر للفتاة رغبة قوية في تحقيق استقلالها فان ذلك يجعلها تحاول التغلب على ما يواجهها من عقبات او ضغوط تعيق جهودها لتحقيق هوية مستقلة حتى اذا تمثلت هذه العقبات في صورة تدخل للاب فنجدها وقد وقفت منه موقفا مضادا ورافضا لاي محاولة منه للتفاهم معها أو كسب صداقتها لدخولها معه في صراع ينمي اتصالها واستقلالها الذي تسعى للحصول عليه . وهذا ما تمثل في صورة عامل يجمع تشبعا ت سلبية لقبول الاب والتفاهم معه من خلال مفحوصة تتميز بالاستقلال والتحرر وقوة الانا . ويؤدي بنا ذلك الى القول أن الاستقلال لدى الفتاة لا بد أن يصحبه درجة عالية من التحرر وقوة الانا يساعدانها على تنمية ذلك الاستقلال .

ويجعلنا هذا نستطرد في الحديث عن الفروق بين الجنسين في سمة الاستقلال الذي تناولته العديد من البحوث وتوصلت منه الى أن الذكور أكثر استقلالا واعتمادا على النفس من الاناث . وقد يرجع ذلك في جانب من جوانبه الى الرعاية المفرطة التي تنالها الفتيات في مرحلة الطفولة من كلا الوالدين والذي يؤدي في كثير من الاحوال الى فشلهن في مواجهة الضغوط الشديدة في مرحلة الرشد اذا ما تعرضن لمثل تلك المواقف مما يؤدي الى ضعف ثقتهن في مقدرتهن على مواجهة تلك المواقف وخاصة أن سمة الثقة بالنفس تتكون من تكرار خبرات نجاح فعال في المراحل العمرية المبكرة ، مما يؤدي أيضا الى انخفاض درجة الثقة بالنفس لدى الاناث عنها لدى الذكور . وتشير بعض البحوث (Hoffman, 1973) الى انه حتى مرتفعات الذكاء من الفتيات يقللن من شأن قدراتهن الخاصة حتى انه اذا سئلن عن

تقييم عمل لهن فانهن يقدمن تقييما اقل من تقييم الذكور لاعمالهم واقل أيضا من أدائهن الفعلي لما قاموا به من عمل . هذا الى جانب أنهن اكثر تأثرا باراء الاخرين وميلا لتغيير أحكامهن الاداركية (Perceptual Judgement) اذا ووجهن باراء تعارض ارائهن . ونجدهن يملن الى تجنب الاعمال الصعبة غير مضمونة النجاح ، بينما يعتبر الذكور ان العمل الصعب بمثابة التحدي لقدراتهم .

نتيجة لكل ذلك نجد أن الاناث يبحثن عن التأثير (Effectance) من خلال الاخرين مما يترتب عليه نمو حاجة الانثى الى الانتماء وهو ما يجعل دافعها الى التحصيل ينبى على أساس رغبتها في أن تجد نفسها موضعا للرضى من المجتمع فتضحي بانجازاتها أو تقمع رغبتها في التحصيل اذا ما تعارضت هذه الرغبة مع حاجتها الى الانتماء والا وقعت في حالة من التوتر والقلق .

المراجـــع

ــ رمزي ، ناهد ، « التنشئة الاسرية والنمط الشخصي للاناث ــ دراسة تجريبية في ثلاث حضارات » ، المؤتمر الدولي الثاني للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية . المجلد ۱ . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ۱۹۷۷ ــ ۱۳۳ ــ ۱۵۵ .

— Alper, T.G., The Relationship Between Role Orientation and Achievement Motivation in College Women, **J. personality,** vol. 41, 1973, pp. 1-4.

— Maccoby, E. "Woman Intellect", In the **Potential of Woman,** (Edt) Farber, S.M., New York, Magraw Hill, 1963.

— Garai, J.E., Scheinfeld, A., Sex Differences in Mental and Behavioral Traits, **Psych. Monog.,** 1968.

— Helson, R. Personality of Woman With Imaginative and Artistic Interests; The Role of Masculinity, Originality and Other Characteristics in Their Creativity, **J. personality,** 1966, 34, 1, 1-25.

— Helson, R., Sex Differences in Creative Style, **J. personality,** 1967, 35, 214, 233.

— Hoffman, L.W., **Early Childhood Experience and Women Achievement** 1973, 1-73.

— Horner, M., Toward an Understanding of Achievement Related to Conflict in Woman, **J. social issues,** 1970, 28 (2).

— Horner, M. "The Motive to avoid success and changing aspirations of college women", in **Reading in Psychology of Woman, by Bardwich,** I.M., New York, 1972.

— Kagan, J. **Personality Development,** Harcourt Brace, Jovanovich, Inc., 1971. U.S.A.

— Karabenick. S.A. The Effect of Sex of Competition on the Performance of Females Following Success, Reprinted from **proceeding of 8th Convention,** ARP, 1972.

د. محمد عدنان النجار ★

انـــواع مجموعات العمل :

تظهر القيادات الجماعية باشكال مختلفة في وحدات تنظيمية تسمى مجموعات العمل (Teamworks) ، مثل المجالس (Boards) والهيئات (Commissions) والفرق (Teams) واللجان (Committees) . وتعتبر اللجان النموذج الاكثر شيوعا من مجموعات العمل اذ لا تكاد تخلو منهـا مؤسسة حكومية أو تعليمية أو دينية أو اعمال . وقد تظهر اللجان باسماء مختلفة مثل لجنة الادارة ولجنة المالية ولجنة السياسات ولجنـة التخطيط ولجنة الرواتب والاجور ولجنة الشكاوي وغيرها . وفي (الجدول رقم ١) يتبين بوضوح انواع اللجان التي توجد عادة ضمن الادارة العليا وعن النسبة المئوية من الاداريين العاملين فيها وعن وسطي عدد الاعضاء في اللجنة ووسطي الاجتماعات السنوية التي يتم عقدها وذلك في دراسة جرت عن أهمية اللجان في الولايات المتحدة الامريكية (١) .

(الجـدول رقم ١)

اهميـة اللجان في بعض مشـاريع الولايـات المتحدة

نوع اللجـان	النسبة المئوية من الاداريين فيها	وسطي عدد اعضاء اللجنـة	وسطي عدد الاجتماعات السنويـة
الادارة العامة	٧٧ر٤٪	٨ر٦	٢٧
الماليـة والرقابـة	٣٧ر٧	٦ر٧	٢٣
التسويـق	٢٣ر٩	٧ر٤	٢٤
الانتـــاج	٢٥ر٢	٨ر٩	٢٨
الافراد والعاملون	٣٩ر٤	٧ر١	١٤
البحث والتطور	١٤ر٩	٨ر٢	١٨
العلاقات العامة	٥ر٥	٧ر٤	٩
أخـرى	٢١ر١	٨ر٣	١٤

★ استاذ الادارة بكلية التجارة في جامعة دمشق .

وكما يتضح من الجدول فان مجموعة العمل المتعلقة بالادارة العامة هي اكثر اهمية من غيرها من اللجان ، حيث ان النسبة المئوية من الاداريين المشتركين فيها تعادل (٧٧٫٤٪) من المدراء التنفيذيين والاستشاريين المؤهلين في المستويات الادارية العليا من المشروع . وتتخذ مثل هذه المجموعة عادة قرارات تنفيذية تلزم المشروع ووحداته بالتقيد بها وتطبيقها .

ويمكن ان تكون مجموعات العمل تنفيذية (Line) او استشارية (Staff) بحسب طبيعة السلطات التي تحوزها المجموعة . فعندما تشمل سلطات الوحدة حق اتخاذ القرارات الملزمة للمساعدين تجاهها فانها تمثل قيادات جماعية ومجموعات عمل تنفيذية . أما عندما تكون سلطات الوحدة استشارية بالنسبة للاداري اي انها لا تتخذ قرارات ملزمة وتقتصر فقط على ابداء النصح والمشورة ، فانها تمثل مجموعات عمل استشارية وليس قيادات جماعية .

وقد تكون مجموعات العمل رسمية (Formal) او غير رسمية (Informal) بحسب ارتباطها بالتنظيم المعلن المعروف . والوحدات الرسمية هي التي تشكل جزءا اساسيا من هيكل المنظمة التنظيمي ولها مسؤوليات وسلطات محددة ومعروفة ومقررة . واغلب اللجان ومجموعات العمل الاخرى هي من النوع الرسمي لانها تشكل جزءا أساسيا من التنظيم الرسمي للمنظمة . ولكن قد توجد الوحدات بشكل غير رسمي وذلك عندما لا تشكل جزءا اساسيا من هيكل المنظمة التنظيمي الرسمي . فقد يرغب الاداري بتحديد ومعرفة فكر المجموعة بالنسبة لاحدى المشاكل أو قد يحتاج الى استشارات اختصاصية من أشخاص من خارج الوحدة الادارية التي يشرف عليها فيدعو الى لقاءات جماعية لهذا الغرض . كما قد يشكل العاملون وحداتهم الخاصة بهم والتي لا علاقة ولا علم للادارة بها وذلك من اجل تلبية حاجاتهم الاجتماعية والفنية . وتكون هذه الوحدات بالطبع خارجة عن الهيكل التنظيمي الرسمي للمنشأة .

وقد تكون مجموعات العمل دائمية أو مؤقتة وذلك بحسب استمراريتها وديمومتها . وقد يظن البعض بأن مجموعات العمل الرسمية هي المجموعات الدائمة وأن مجموعات العمل غير الرسمية هي المجموعات المؤقتة . ولكن الواقع يشير الى وجود مجموعات عمل رسمية من أجل تحقيق مهام وأهداف مؤقتة محددة مثل دراسة موقع البناء الجديد للمصنع ، شراء آلات المصنع أو المكاتب ، النظر في عقود الشراء من بلد معين ، وغيرها من المهام والاهداف المحدودة . وتنتهي مهام هذه المجموعات عندما يتحقق القصد أو الغرض الذي

وجدت المجموعة من اجله . ومن الجانب الاخر ، فان مجموعات العمل غير الرسمية قد تستمر فترة طويلة في أعمالها سواء كان للاداري الرسمي ام لم يكن له دخل في تشكيلها .

وظائف مجموعات العمــل :

تؤدي مجموعات العمل وظائف هامة تجعل مجزيا استخدامها في المنشآت والمؤسسات ، كما أن لها محاذير وسلبيات تعيق من استخدامها . ومن الضروري موازنة هذه المزايا والمساوىء واستخدام مجموعات العمل بفعالية وكفاءة في المؤسسة المعينة .

مزايا مجموعات العمــل

١ ــ تحسين الاداء :

يتم تشكيل مجموعات العمل من اجل تحقيق النتائج الافضل وزيــادة مستويات الكفاية والانتاجية في أداء وتنفيذ وظائف وفعاليــــات المشروع الاساسية والفرعية . وعلى الرغم من أن مجموعات العمل لا توجد قيما بيعية مباشرة الى المستهلك او المشتري ، الا أن الغاية من استخدامها يجب أن تؤدي الى وضع الخطط والاهداف والارشادات والقرارات التي تحسن في الامد الطويل من كيفية الاداء .

٢ ــ تحسين القرارات :

من المتفق حوله بأن القرارات المتخذة من قبل المجموعة هي افضل من قرارات الفرد لوحده ، وذلك نتيجة زيادة المشاركة وتبادل الافكار والاراء بين أعضاء المجموعة (٢) . فعن طريق تجميع الخبرات والاختصاصات المختلفة يمكن تطوير حلول اكثر واختيار ذلك القرار الممثل لوجهات النظر المتوازنة والمعقولة .

وهذه المزية في تحسين القرار تعتبر بشكل عام صحيحة . وحقيقة الامر في الوضع المعين يعتمد على طبيعة مجموعة العمل ونوعية القرار المتخذ . فاذا كان القرار بسيطا ، مثلا ، أو كانت طبيعة مجموعة العمل من النوع الذي تكثر فيه الصراعات ومضيعة الوقت فان القرار الناتج قد يكون أسوأ في المجموعة منه في الفرد .

ويتحسن القرار المتخذ من قبل المجموعة عادة اذا كان القرار الذي يجب اتخاذه يخص اقسام عدة ويمثل وجهات نظر متعددة . فعندما يكون أعضاء المجموعة من اقسام ووحدات من الضروري التنسيق فيما بينها ،

فان القرار الذي يتم التوصل اليه سيمثل على الغالب وجهة نظر المجموعة بدلا من ان يمثل وجهة نظر شخص معين أو قسم ما .

٣ ـ تحسين الاتصالات :

يتم خلال اجتماعات مجموعات العمل عادة تبادل واعطاء المعلومات الى الاعضاء مجتمعين بدلا من اعطائها الى كل منهم بشكل فردي وشفهي أو عن طريق النشرات والبلاغات . وتهيء مجموعات العمل بهذه الاشكال فرصا للتساؤل والمشاركة والاعتراضات على المعلومات المتلقاة من قبل العضو المشارك . وتكون مجموعات العمل لذلك الوسيلة التي يتم بموجبها الاتصال وازالة اللبس والغموض والابهام .

٤ ـ تقديم النصح والارشاد :

تتهيأ للاداري عن طريق مجموعات العمل فرص جيدة للافادة من اراء ومقترحات الاعضاء المشاركين حول كيفية حل المشاكل المطروحة . ولكن مع الاسف قد لا يستفيد الكثيرون من الاداريين من هذه الارشادات والتوجيهات بسبب سيطرة مشاعر الانانية والتعالي في نفوسهم . وفي أحد الابحاث الادارية كانت النتيجة الاساسية أنه لمن الافضل للرئيس الاداري عدم عقد الاجتماعات من أن يعقدها بطريقة يشعر بها المرؤوسون عدم الاهتمام بأفكارهم (٣) .

ومن البديهي ان تكون الآراء والاقتراحات المقدمة في مجموعات العمل افضل من الاقتراحات والآراء التي يقدمها الاداري لوحده . والمثل الذي يقول « رايان افضل من راي واحد » يبدو صحيحا خاصة عندما يتمكن أعضاء المجموعة من تبادل الآراء في تطوير القواعد والبرامج والسياسات التي سيسير المشروع على هداها في السنوات القادمة ، اذ ستكون الحاجة ماسة للاستفادة من الخبرات والتجارب في تقدير احتمالات المستقبل وتوضيح رؤيا غير المعروف والمؤكد ومعرفة الثغرات والقيود الممكنة .

٥ ـ المشاركة في المسؤوليات والسلطات :

تسمح مجموعات العمل والقيادة الجماعية بتوزيع المسؤوليات والسلطات بين اعداد كبيرة من الاشخاص بدلا من حصرها باداري واحد . فقد لا يتمتع الاداري بالمؤهلات والخبرات والاختصاصات او بثقة السلطات العليا مما يوجب منعه من حيازة سلطات واسعة خوفا من سوء التصرف والاستخدام . وتمنع القرارات الجماعية من تعسف الفرد وشططه كما انها تحمي الجماعة اذ تعطيها استقرارا ونموا .

ويبدو ان توزيع المهام والسلطات يصبح هاما في الحالة التي تتضمن اتخاذ قرارات من جهات عدة لا يمكن لأي منها اتخاذ القرار النهائي بمعزل عن الجهات الاخرى . ففي مشكلة مواجهة طلبات الزبائن من بعض المنتجات الخاصة ، فان القرار النهائي قد يعود الى لجنة تمثل اقسام البيع والانتاج والهندسة والكلفة ، نظرا لان ادخال التعديلات على البضائع المصنوعة يتضمن جوانب تخص اختصاصات كل من هذه الاقسام .

٦ ـ تشجيع الاعضاء المشاركين :

من المأمول أن تسمح مجموعات العمل بالتفاعل والمشاركة في اتخاذ القرارات بين جميع الفئات المهتمة . ومن المرجح أن يشعر الشخص بالاندفاع والحماس في قبول وتطبيق القرار أو الخطة أو الاجراء الذي شارك في اتخاذه (٤) . ولكن يجب الحذر في هذه التعميمات اذ قد تؤدي المشاركة في بعض الاحيان الى الانقسام والمشاحنة والخصام ، خاصة اذا كانت توجد الانقسامات والحزازات المسبقة بين الاعضاء المشاركين . كما يوجد عادة اتجاه الى الوقوف في وجه اي تحرك أو مباداة ما لم تتم الاستشارة المسبقة حوله من قبل الاعضاء المشتركين .

مساوىء مجموعات العمل

على الرغم من الوظائف الهامة التي تؤديها مجموعات العمل ، الا انها ليست بدون سلبيات ، وقد تحد هذه السلبيات من الاستخدام الواسع لها ، الا انه يمكن التغلب على الكثير منها عن طريق العمل الدؤوب والدراسة والتحليل العلمي .

١ ـ تجنب القرار والتنفيذ :

قد يلجأ الاداري الى استخدام مجموعات العمل هربا من المسؤولية ومن اتخاذ موقف أو قرار معين . فقد لا تكون الظروف مواتية لاتخاذ موقف حاسم فيلجأ الاداري الى تكوين مجموعة عمل من اجل دراسة الموقف وهو يقصد عدم اتخاذ قرار . واذا ما تم اختيار اعضاء المجموعة ، والاداري يقصد عدم اتخاذ موقف معين ، فان أعضاء المجموعة سيصرفون أوقاتهم وطاقاتهم في جدالات بيزنطية وصراعات جانبية وفوضى وتعثر في مناقشة الحالة المعروضة . وفي هذا المجال ، وصف احد المتهكمين اللجان بانها تتكون من مجموعة من غير الاكفاء المعينين من قبل فاقد الارادة لمعالجة غير الضروري (٥) .

حتى ولو لم يكن في فكر الاداري عند تشكيله لمجموعة العمل رغبة في عدم اتخاذ قرار او موقف ، فان طبيعة مجموعات العمل تنطوي على عوامل تجعلها مسارح للمزايدات والتسويات والمشاحنات وما ينتج عن كل ذلك من تأخر في الوصول الى نتيجة أو قرار . ففي مجموعات العمل تتأخر المبادأة من قبل المشاركين وتتأخر اجتماعات مجموعات العمل كما يتأخر اعتبار جميع وجهات النظر وشرح المشكلة والوصول الى حقائق حولها . وتتم هــذه التأخيرات عاد دون شعور بالالتزام والمسؤولية على أساس ان المجموعة هي المسؤولة وليس اي عضو مشترك فيهـــا .

٢ ـ سيطــرة الاقليـــة :

من الصعب الاعتقاد أن بامكان المجموعة أن تفكر وتناقش وتتخــذ قرارات . والحقيقة أن الاشخاص هم الذين يفكرون ويناقشون ويتخذون قرارات . والذي يحدث فعلا في اجتماعات مجموعات العمل أن يظهر شخص يتحرك ويقود ويبادىء ، وقد يسيطر في النهاية على أعمال المجموعة وتصبح قراراتها قراراته الخاصة . اما اعضاء المجموعة الاخرون فقد ينقلبوا الى امعات لا يمكنهم الا ان يقولوا نعم ويتبعون ما يؤمرون ويوعز به . وتعتبر هذه النتائج بالطبع مخالفة للقصد من تكوين مجموعات العمل حيث يجب أن يكون قصدها المشاركة والتفاعل وان يعمل اعضاؤها وهم على مستوى واحد ووزن متساو وعلى الدرجة الرتبوية نفسها .

وحتى عندما لا يسيطر شخص واحد على أعمال المجموعة فان بذور الفشل قد تتولد عندما تنقسم مجموعة العمل الى جماعات متنافرة متناحرة يسيطر على كل منها رئيس أو أكثر يتصارعون ويتنافسون لكسب الشعبية وتمرير القرارات والسياسات والخطط التي تلائمهم .

٣ ـ التســويات الســيئة :

عندما توجد اختلافات في وجهات نظر أعضاء المجموعة ، فان القرارات المتخذة في المجموعة ستكون على اساس التسويات والرضاءات بدلا من أن تكون نتيجة الخبرات والتحاليل والعقلانية . فالرغبة في الوصول الى قرارات ترضى عنها جميع الفئات ، يجبر أعضاء المجموعة الى تبنــي الحلول المقبولة بدلا من الحلول الافضل .

وقد يحدث أحيانا في كثير من مجموعات العمل أن تحاول الاكثرية تجنب معاداة الاقلية منعا للمشاعر السيئة راضية باتخاذ المواقف الاسوأ والاضعف

والتي ترضى عنها جميع الفئات وذلك على حساب الافضل والهـــدف العـــام .

والشخص نفسه ضمن المجموعة يبدأ عادة بتلاؤم افكاره وسلوكه مع افكار وسلوك الاخرين مما يعرضه لان يفكر ويتصرف بأشكال ترضي الاخرين بدلا من التفكير المستقل والتصرف الجيد . وتجدر الاشارة الى اهمية رئيس المجموعة في هذا المجال اذ بامكانه تشجيع التفكير والتصرف المستقلــين الجيدين . ففي احدى الدراسات ، استخدمت مجموعتي عمل هما (أ) و (ب)، واكد الرئيس في المجموعة (أ) على ضرورة الاتفاق والاجماع ، بينما أكد رئيس المجموعة (ب) على المناقشة والتحليل الموضوعي للمشاكل المطروحة (٦) . لقد كانت النتيجة أن وجد اتجاه في المجموعة (أ) لترويج الافكار التي تؤكد على الاتفاق والتفاهم مع اهمال للكثير من الحقائق واختيار القرارات دون تمثيل كاف لمختلف وجهات النظر .

٤ ــ التكـــاليف المرتفعـــة :

تكلف المجالس ومجموعات العمل مبالغ كثيرة من المال . فالوقـــت الذي يقضيه عضو المجموعة في سفره وانتقاله الى مكان الاجتماع واثنـــاء الجلسات في التحدث والاستماع والمناقشة يكون عادة طويلا ومكلفا . وبالاضافة الى تكاليف الانتقال وحضور الجلسات فانه توجد تكاليف العمـــل الاساسي أو الوظيفة الاصلية التي يؤديها الشخص في وحدته التنظيمية . فترك عمل الاداري الاساسي من أجل حضور جلسات مجموعات العمل قد ينطوي على تكاليف عالية هي ما كان له أن ينتجه لو كان في عمله . وكذلك توجد تكاليف الكتبة والطباعة والنسخ وتهيئة الاجتماعات وغيرها مـــــن التكاليف المكتبية والورقية التي ينطوي عليها استخدام مجموعات العمل . وتجب موازنة جميع هذه التكاليف لمجموعات العمل مع التكاليف الاقل لمجموعات العمل الصغيرة او حتى للقيادات الفردية .

٥ ــ العلاقات غير الرسمية :

يحمل اعضاء مجموعات العمل عادة معهم حياتهم الاجتماعية غير الرسمية مما قد يؤثر على فعالية المجموعة في تحقيق أهدافها . واذا كانت العلاقات غير الرسمية سيئة فانها ستنعكس بشكل سلبي على اعمـــــال المجموعة ومهامها الاساسية . ولذلك كان ضروريا بناء العلاقات الاجتماعية الجيدة بين اعضاء المجموعة حتى تتحقق فعالية مجموعات العمل بشـــكل أفضـــل .

ويحضر اعضاء مجموعات العمل معهم ايضا الى الاجتماعات حاجاتهم الشخصية الخاصة واهتماماتهم ووجهات نظرهم التي قد تكون بعيدة عـــن اهداف المجموعة وفعاليتها . فقد يشعر عضو المجموعة بارتباطه الوثيق مع اقرانه ومرؤوسيه واصدقائه الاخرين مما يجعله ينظر الى المشاكل والقرارات المواجهة من حيث آثارها عليهم بدلا من اعتبار آثارها عـــلى الصالح العام والهدف المشترك . وقد يكون لعضو المجموعة مشاكله الخاصة في البيت ومع الزوجة والاولاد مما قد يؤثر على طريقته في النقاش والتعبير عن رايه . وقد يتجاوب عضو المجموعة مع الاشخاص المشتركين بدلا من تجاوبه مع الافكار المعروضة والمواقف المواجهة وذلك بحسب حبه أو كرهه لهم او بسبب انتمائهم الى مجموعات معينة .

وتنقص فعالية مجموعة العمل كما تقل الحاجة الى استخدامها في كل من هذه الحالات . وعلى الادارة والمسؤولين في المجموعة أن يضعـــوا جهودهم لسيادة الحياة الاجتماعية المشجعة على العمل والتفاعل والمشاركة حتى تنقلب هذه السلبيات الى ايجابيات تفيد في تحقيق هدف مجموعة العمل والمنظمة التي توجد فيهـــــا .

جعل مجموعات العمل فعالة

من البديهي أن لا تحدث الاجتماعات الجيدة لمجموعات العمل بشـــكل عارض . وتوجد عناصر وخصائص متعددة تجعل من مجموعات العمل اكثر فعالية ونجاحا . ويمكن تمييز هذه العناصر والخصائص في العوامل الاولية التاليـــة :

١ ــ حجم مجموعة العمل
٢ ــ قيادة مجموعة العمل
٣ ــ عضوية مجموعة العمل
٤ ــ ادارة الجلســـــات

اولا ــ حجم مجموعة العمـــل :

تؤكد النظرية التقليدية في الادارة على ضرورة جعل مجموعة العمـــل صغيرة الحجم . وقد اقترح احد كتاب الادارة التقليديين أن يكون عدد الاعضاء بما فيهم رئيس المجموعة سبعة أشخاص (٧) . كما تبنى اخر رقما يتراوح بين ثلاثة وتسعة أشخاص (٨) . وقد دل البحث العلمي على أن حجـــم مجموعة العمل الامثل عندما يتمتع اعضاؤها بالمهارات والمعارف الكافية هو

خمسة اعضاء (٩) . فعندما يزداد أعضاء المجموعة الى اكثر من سبعة أو تسعة أشخاص فان الاتصالات تصبح مركزية وصعبة ويتعذر ضمنها اتصال العضو المشارك مع غيره مباشرة . كما أنه عندما يقل عدد اعضاء المجموعة الى اقل من خمسة أشخاص فان العمل ضمن المجموعة يصبح صعبا لظهور الصراعات والاختلافات بين الاعضاء المشاركين . فقد تبين في احــدى الدراسات انه عندما تكون مجموعة العمل مكونة من ثلاثة أعضاء فقط فانه يوجد ميل لتشكيل تحالف بين الاثنين ضد الشخص الثالث وتكون الوحــدة متحسسة جدا للاختلافات في وجهات النظر (١٠) .

ويمكن قياس الحجم الامثل بمقاييس ومؤشرات تعكس الفعاليـــة والنجاح . بعضها يعتبر داخليا وبعضها الاخر يعتبر خارجيا . فكبر أو صغر مجموعة العمل قد يؤثر على العلاقات الاجتماعية والعاطفية للاعضـــاء المشتركين أو قد يؤثر على كيفية أدائهم وتصرفاتهم في مجموعات متحابـــة ومتضامنة أو مجموعات مشتتة مبعثرة . وقد تمثل بعض المقاييس او المؤشرات الخارجية مدى مساهمة مجموعة العمل المعينة كوحدة تجــاه أهداف المنظمة ومحافظتها على النظام الاكبر . ويمكن القول بشكل عام ان الابحاث العلمية قد دلت على أن مجموعات العمل الصغيرة نسبيا افضل من مجموعات العمل الكبيرة لانها تزيد من قدرة عضو المجموعة على المشاركة والوعي والمتابعة والحكم على كل عضو من أعضاء المجموعة وبالنسبـة للوحدة ككل ، كما تمكنه من تحسين اتصالاته معهم (١١) .

وقد يصعب اصدار الاحكام بشكل حازم ونهائي حول حجم مجموعة العمل الامثل ، ولكن يمكن القول بشكل عام ان مجموعة العمل يجب ان تكون كبيرة الى الحدود التي تمكن من حيازة الخبرات وتشجيع عمليات المحاكمة والموازنة بين المشاركين فيها وزيادة درجات تجاوبهم وتضـــامنهم والاتصال فيما بينهم . كما يجب أن تكون صغيرة الى الحدود التي تمكـــن الاعضاء من التعبير بحرية عن مشاعرهم الايجابية والسلبية وأن يحترموا مشاعر وحاجات بعضهم وان يتمكنوا بثبات من حل المشاكل المواجهة .

وقد تستدعي الضرورة في بعض الاحيان وجوب تمثيل وجهات نظـــر عديدة مما يجعل من مجموعات العمل وحدات تنظيمية غير فعالة تحـــوى على أعضاء غير متجانسين أو متلائمين مع بعضهم البعض . ولكن يجب في مثل هذه الحالات وضع جميع الجهود الممكنة من اجل التأكيد على حســـن سير الاتصالات بين الاعضاء المشتركين وللتعبير عن وجهات نظرهـــم ومشاعرهم . كما قد يصبح ضروريا تجزئة المشكلة المواجهة الى مشـــاكل

فرعية اصغر وتشكيل مجموعات عمل صغيرة من اجل معالجتها وحلها .

ثانيا ـ قيادة مجموعات العمل :

يجب ان لا نكون بحاجة الى كتاب ومدرسة واستاذ كي نتعلم وندرك مدى اهمية القائد في نجاح اعمال مجموعة العمل . فكل مجموعة عمل هي بحاجة الى قائد ناجح يوجه اعمالها ويحدد أهدافها ومشاكلها ويرشد تفكيرها وسيرها ويمكنها من الوصول الى الهدف المقصود بأفضل السبل واقلها تكلفة . وعلى هذا القائد ان يحوز على الشخصية المؤثرة الفعالة وأن يحظى بقبول اعضاء المجموعة له والثقة بقدراته وشخصيته . وهو يحتاج بالاضافة الى المهارات القيادية في التخطيط والتنظيم والتشجيع والرقابة الى قدرات لمقاومة الجدل البيزنطي الطويل ولتأجيل عرض المشاكل التي لا تدخل في صلب الموضوع او تلك التي لا توجد حولها الحقائق الكاملة .

وقد أكدت الابحاث والدراسات على اهمية قائد المجموعة مما دعى احد الكتاب لان يقرر ان المشكلة هي ليست في مجموعات العمل في الادارة بقدر ما هي ادارة مجموعات العمل (١٢) . ويبدو أن نجاح القائد فيمجموعات العمل يتحقق بشكل افضل عندما يمارس دورا قياديا . ففي احدى الدراسات ، تبين أن عضو المجموعة الذي نال نقاطا اكثر فيمقياس الرقابة تم تقويمه بشكل افضل في مقياس القيادة ومقياس المساهمة في اعمال المجموعة (١٣) .

وللدور الذي يمارسه قائد المجموعة اثر واضح في نجاح اعمال المجموعة . ويمكن تمييز دورين : الدور الاجتماعي أو العاطفي أو السلوكي والدور الانتاجي أو العمل (١٤) . ويتعلق الدور الاجتماعي أو العاطفي أو السلوكي بتحقيق تضامن ووحدة المجموعة عن طريق التشجيع والانسجام والموازنة وتقليل المشاحنات . اما الدور الانتاجي أو العمل فانه يخص كل ما يمكن من تحقيق أغراض المجموعة واهدافها مثل ايجاد المعلومات ، اتخاذ زمام المبادأة ، اعطاء الآراء او البحث عنها ، تقديم الاقتراحات .. الخ . وقد بين البحث العلمي امكانية وضرورة ممارسة هذين الدورين من قبل قائد المجموعة وانه توجد عوامل مختلفة تؤثر على درجة ممارسته لكل من هذين الدورين مثل هدف المجموعة ، حجم المجموعة ، شخصيات الاعضاء ، طول فترات الاجتماع . كما تدل الدراسات ايضا على أن القائد الناجح هو الذي يتمتع بالقدرات الفنية والقدرات الانسانية (١٥) .

ثالثا ـ عضوية مجموعة العمل :

قد يعتقد البعض من الناس انه بامكان اي شخص النجاح في الاشتراك في مجموعات العمل وشغل عضويتها ، وبالطبع يعتبر هذا خطأ . فبعض الاشخاص يتلعثمون في التحدث امام عدد من الاشخاص الآخرين او امام اشخاص اعلى منهم مرتبة او نفوذا . وبعض الاشخاص يتأثرون بالاشياء او الافكار او الناس مما يؤثر على نجاحهم في الاشتراك في عضوية مجموعات العمل . فمن المعروف ، مثلا ، ان رجال الانتاج يتأثرون اكثر من غيرهم من موظفي المشروع بالاشياء والمواد وهم لذلك اقل اندفاعا في علاقاتهم مع الاشخاص الاخرين . وفي اشتراكهم الفعال في مجموعات العمل .

ويمكن القول بشكل عام ان على عضو المجموعة ان يكون مؤهلا وظائفيا وشخصيا حتى ينجح في تحقيق اهداف المجموعة (١٦) . فهو وظائفيا يجب ان يمثل وجهة النظر التخصصية وان يحوز على المعارف والقدرات والمهارات الفنية لتحقيق اهداف المجموعة . كما انه شخصيا يجب ان يحوز على مهارات اجتماعية ونفسية كي يمكنه الاتصال مع الاخرين والتجاوب معهم . وبما ان عضو المجموعة يمثل عادة مجموعات ووحدات واقسام معينة في المشروع ، فعليه ايضا ان يكون قادرا على نقل اهتماماتهم وحاجاتهم .

ومن الاهمية ان يكون عضو المجموعة متحمسا ومندفعا لتحقيق التضامن والتعاون مع الاشخاص الاخرين في المجموعة . فقد بين البحث العلمي ان اعضاء المجموعة الذين تم تشجيعهم على التعاون اظهروا ردود افعال ايجابية نحو بعضهم البعض وكانت تصوراتهم جيدة ، كما كانوا اكثر اندماجا في اعمالهم واكثر رضى عنها (١٧) . كما اوضحت الدراسات ان المجموعات التي يشارك ويتفاعل اعضاؤها في تحقيق الهدف والقصد العام هم اكثر رضى وانتاجية من المجموعات التي يتنافس اعضاؤها لتحقيق اشباعات شخصية (١٨) .

ويرتبط نجاح عضو مجموعة العمل من حيث تحركه وتفاعله ومشاركته في معالجة المشاكل المعروضة على الطريقة التي تم تعيينه فيها وعلى اسباب قبوله للعضوية . وقد تتحقق العضوية في مجموعات العمل بطرق مختلفة مثل الاختيار من قبل رئيس معين او من قبل لجنة او التعيين بطريقة انتخابية او بشكل ايفائي طوعي . كما قد يقبل الشخص عضوية مجموعة العمل بسبب رغبته في تحسين مركزه القيادي والاجتماعي او رغبة في حل المشاكل العامة او من اجل تحقيق زيادة في الاجر والتعويضات

والضمانات او للسيطرة على شروط العمل . وفي هذا الصدد ، لا بد من الاشارة الى دراسة هامة (١) . ففي هذه الدراسة ، قسمت مجموعات العمل الى نوعين ، نوع متضامن ونوع غير متضامن ، وقد استخدمت ثلاثة اسس أو مقاييس للتضامن :

١ ـ الجاذبية الشخصية لاعضاء المجموعة

٢ ـ الشهرة والمركز من العضوية

٣ ـ تحقيق انجاز للعمل

وقد تبين من الدراسة أن اعضاء المجموعات التي تكونت على اساس الجاذبية الشخصية للاعضاء كانوا يشاركون في محادثات شخصية ممتعة وطويلة وكان كل منهم مقدرا ومتحسسا لآراء الاخرين . أما أعضاء المجموعات التي تكونت بسبب رغبة الاعضاء في الشهرة والمركز فكانوا يتصرفون بحذر ورهبة ويشاركون فيمناقشات مقتضبة حريصين على عدم تجريح بعضهم البعض . وفي المجموعات التي تكونت على اساس الرغبة في انجاز العمل كان الاعضاء ينهون اعمالهم بفعالية وسرعة مركزين مناقشاتهم واهتماماتهم على المشاكل المواجهة . وفي جميع هذه الانواع الثلاثة من مجموعات العمل المتضامنة كان التفاعل والمشاركة بين اعضاء المجموعات اكثر منه في المجموعات التي اتصفت بعدم التضامن .

رابعا ـ ادارة الجلسات :

في ادارة جلسات مجموعات العمل يوجد عدد من الاعتبارات أو المبادىء التي يجب مراعاتها واخذها بعين الاعتبار من اجل جعل مجموعات العمل اكثر فعالية ونجاحا . فاولا ، يجب ان تتوضح لاعضاء المجموعة مجال المسؤوليات والاهداف التي تسعى المجموعة لتحقيقها ، وفيما اذا كانوا هم مسؤولين عن اتخاذ القرارات او تبني التوصيات او الاقتصار على المناقشات بقصد اعطاء التصورات لافضل للاداري المسؤول . ويفيد مثل هذا التوضيح في تحسين اداء المجموعة والسرعة في الوصول الى مواقف وقرارات وفي ازالة اللبس والغموض وسوء الفهم والريبة وفي وضع المؤشرات لتحديد حسن سير المجموعة في الوصول الى أهدافها (١٩) .

كما أنه من الاهمية ثانيا ان تكون المواضيع التي تتعرض لها مجموعات العمل قابلة للعرض امام مجموعة من الاشخاص . ومن المواضيع القابلة للعرض أمام مجموعة من الاشخاص ما يتعلق بأعمال التخطيط الشامل والبعيد المدى والاستراتيجيات والسياسات العريضة واعتبار الحالات

والجوانب القانونية في المشاكل وتطبيق الرقابة على اعمال الاداريين المسؤولين عن تنفيذ الخطط والسياسات (٢٠) .

ومن الاهمية ثالثا أن يتم عرض المواضيع على الاعضاء المشاركين بشكل مسبق وبشكل يسهل من عملية تحليل ومناقشة الجوانب المختلفة للمشاكل . وحتى أكثر الاعضاء قدرة ومهارة لن يتمكن من المشاركة الفعالة في اعمال المجموعة ، الا اذا عرف الاشياء المتوقعة منه بشكل مسبق .

ويجب رابعا تسجيل تفاصيل الاجتماعات وكتابة الاحرف الاولية لما يجري فيها وتوزيعها بين الاعضاء من أجل تصحيحها او تعديلها ومن ثم المصادقة على النسخة الاخيرة منها . وتعتبر هذه الاعمال ضرورية من اجل الحفاظ على وحدة الفكر حول ما تم الاتفاق حوله وازالة اسباب اللبس وعدم الثقة بين الاعضاء .

واخيرا وليس آخرا ، فانه توجد فائدة من قيام المجموعة بمراجعة اعمالها وأوضاعها وتحديد فعاليتها في تنفيذ مهامها . وقد يعين لهذا الغرض شخص من أجل ملاحظة الاجتماع وتسجيل ما يحدث فيه وتقزيم تقارير بملاحظاته خلال فترة التقويم . وقد يتناوب الاعضاء على عملية الملاحظة والتقويم كي تتاح لكل منهم فرصة النظر الى الاجتماعات نظرة الخبير من الخارج . ويمكن أن يتضمن تقويم سير الاجتماعات الاجابة على بعض من الاسئلة مثل (٢١) .

- كيف تعتبر الاجتماع بشكل عام ؟ ممتاز ، جيد جدا ، جيد، وسط ، رديء ؟
- ما هي ايجابيات الاجتماع ؟
- ما هي سلبيات الاجتماع ؟
- كيف تصف تصرفات الرئيس ؟
- هل اعطي الاعضاء فرصة كافية للتعبير عن افكارهم ؟

القيادات الجماعية والفردية :

عندما تعطى مجموعات العمل حق التقرير واصدار الاوامر والمحاسبة فانها تمثل قيادات جماعية . وتشكل القيادات الجماعية نوعا متميزا من القيادة هو عكس القيادة الفردية التي تتميز باعطاء شخص واحد حق اصدار الاوامر والتقرير والمحاسبة . وقد تم نقاش وظائف وسلبيات مجموعات العمل وشروط استخدامها في القيادة الادارية وظهر لنا بوضوح نسبية هذه المزايا والسلبيات والشروط .

فمن الواضح ان القيادة في القيادات الفردية هي صفة من صفات الاشخاص وتتصف القرارات الصادرة عنها بالسرعة والوضوح وضآلة الكلفة والفعالية والالتزام . ويقول أحد المديرين في هذا الصدد انه لا توجد لدينا مجالس تتخذ قرارات بامكان الفرد اتخاذها . وحتى بالنسبة لحسن قرارات المجموعة والابداع فيها فقد وجد بنتيجة الدراسات أن الفرد يعتبر اكثر ابداعا من المجموعة اذا ما قورن انتاج المجموعة مع انتاج نفس عدد الاشخاص كل يعمل لوحده (٢٢) . ولكن للقيادة الفردية سيئة كبيرة تنتج من خطورة وضع سلطات واسعة بيد فرد ما قد يستغلها طغيانا وجورا وفائدة ساعيا وراء مصلحته الخاصة ومصالح اولئك المقربين اليه .

وتحقق القيادات الجماعية فوائد هامة تم بحثها مسبقا بالاضافة الى تخفيفها من آثار استخدام السلطات من شخص لا يتمتع بالثقة والمؤهلات اللازمة في قرارات هامة جدا . ولذلك تجد في بعض المؤسسات والوحدات التنظيمية استخدام القيادات الجماعية بشكل واسع بحيث تدار من اعلاها الى ادناها بواسطة مجالس جماعية . ففي شركة دوبونت (Dupont) » في الولايات المتحدة مثلا تجد بأن القيادة الجماعية العليا تتكون من المدير العام وثمانية من نوابه يجتمعون اسبوعيا لاصدار القرارات الهامة للشركة . وفي سورية تجد بأن قانون تنظيم الجامعات يؤكد بشكل واضح على القيادات الجماعية واتخاذ القرارات من قبل مجالس الاقسام والكليات والشؤون العلمية والشؤون الادارية والجامعة والتعليم العالي .

ونظرا للمزايا التي يمكن ان تتحقق ضمن كل من القيادات الفردية والجماعية ، فان الاتجاه الحالي هو نحو استخدامهما معا بطريقة أو بشكل ما . ففي دوائر الدولة في الولايات المتحدة الامريكية تجد اليوم اتجاها نحو اعطاء أمر ادارة الوحدة الى اداري واحد مع استخدام المجالس التي يمكن ان تسمى بالمجالس الارشادية هدفها نصح وتوجيه وارشاد الادارى المعين تاركة له الحرية والمسؤولية في اتخاذ القرارات المناسبة .

وعلى الرغم من التقصير الكبير في الفكر الادارى والضحالة الواضحة في البحث والدراسة فيما يخص المقارنة بين القيادة الجماعية والقيادة الفردية لارشاد الادريين الممارسين وتوجيه جهودهم ، فانه لا بد من الاشارة الى دراسة هامة قامت بها الرابطة الامريكية للادارة منذ حوالى ربع قرن حول هذا الموضوع (٢٣) . لقد شملت هذه الدراسة على مقابلات للمسؤولين الاداريين في عشرين شركة أمريكية هامة وذلك بقصد تحديد النسب المئوية من :

١ ـ المهام التي تنفذ بفعالية من قبل مجموعات العمل .
٢ ـ المهام التي تنفذ من قبل مجموعات العمل ولكن يمكن أن تنفذ بفعالية اكبر من قبل الفرد الواحد .
٣ ـ المهام التي تتطلب المبادأة الفردية والتي يمكن أن تدعم من قبل مجموعات العمل .
٤ ـ المهام التي تنفذ بفعالية من قبل الفرد الواحد .

ويلخص الجدول التالي رقم (٢٣) نتائج هذه الدراسة فيما اعتقده رجال الادارة العليا في شركات ناجحة حول القيادات الفردية والقيادات الجماعية . ويبدو من الجدول بوضوح أن رجال الادارة يفضلون القيادات الجماعية من أجل تسوية المنازعات والمسائل القانونية فقط ، وانهم يفضلون القيادات الفردية على القيادات الجماعية في ادارة المهام الاخرى .

(الجـدول رقـم ٢)

المهام الادارية بين القيادات الجماعية والقيادات الفردية

المهام أو الفعاليات الادارية	يمكن أن تمارس بفعالية من قبل مجموعات العمل	يمكن أن تمارس بفعالية من قبل مجموعات العمل ولكن يمكن أن تمارس بفعالية اكبر من قبل الفرد الواحد	المبادأة الفردية هامة ولكن يمكن أن تدعم من قبل مجموعات العمل	عمل الفرد مهم ومجموعات العمل غير فعالة
التخطيط	٢٠	٢٠	٢٥	٣٥
الرقابة	٢٥	٢٠	٢٥	٣٠
وضع الاهداف	٣٥	٣٥	١٠	٢٠
التنظيم	٥	٢٥	٢٠	٥٠
المسائل القانونية	٩٠	١٠	ـ	ـ
القيادة	ـ	ـ	١٠	٩٠
الادارة	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠
التنفيذ	١٠	١٥	١٠	٦٥
التجديد والابتكار	٣٠	٢٠	٢٠	٣٠
الاتصال	٢٠	١٥	٣٥	٣٠
النصح والارشاد	١٥	٢٥	٣٥	٢٥
اتخاذ القرار	١٠	٣٠	١٠	٥٠

وفي دراسة اخرى شملت ٧٩ اداريا من الادارة العليا حيث سئلوا فيما اذا كان الافراد او مجموعات العمل هم المسؤولون عن اتخاذ القرارات في ثماني مجالات ادارية اساسية (٢٤) ، تبين أن الافراد كانوا يتخذون القرارات فيما يتعلق بسياسات الاسعار ، خطط الاعلان وترويج المبيعات ، حجم الانتاج ، سياسات الافراد ، وتوظيف المدراء . أما المجالس فكانت تتخذ القرارات في مجالات التخطيط طويل الاجل واستثمار رأس المال الكبير . كما كانت اللجان تتخذ القرارات فيما يتعلق بسياسات تبني البضائع الجديدة .

FOOTNOTES

1. Rebert F. Bales, "In Conference", **Harvard Business Review,** March-April, 1954.
2. Harold J. Leavitt, "Small Groups in Large Organizations", **The Journal of Business,** January, 1955.
3. Rensis Likert, "Motivational Approach to Management Development", **Harvard Business Review,** July-Augest, 1959.
4. Keith Davis, **Human Relations at Work,** New York: McGraw-Hill Book Co., Inc., 1967.
5. **Ibid.**
6. Eugene E. Jennings, "Agreement or Compromise? The Leveling Effect in Group Discussion", **Personnel,** July, 1954.
7. C. J. Berwitz, "The Work Committee: An Administrative Technique", **Harvard Business Review,** January, 1952.
8. R. C. Davis, **Fundamentals of Top Management,** (New York: Harper and Row, 1951).
9. A. C. Filley, "Committee Management: Guidelines From Social Research", **California Management Review,** Fall, 1970.
10. Robert F. Bales, **Op. Cit.**
11. A. P. Hare, **Handbook of Small Group Research,** (New York: The Free Press, 1962).

12. R. Tillman Jr., "Problems in Review: Committees on Trial", **Harvard Business Review,** May-June, 1960.

13. L. Schlasinger, J. M. Jakson, and J. Butman, "Leader-Member Interaction in Management Committees", **Journal of Abnormal and Social Psychology,** Vol. 61, No. 3, 1960.

14. Amitiai Etzioni, "Dual Leadership in Complex Organizations", **American Sociological Review,** October, 1965.

15. R. M. Stogdill and A. E. Coons (eds.), **Leader Behavior: Its Description and Measurement** (Memograph, No. 80), Bureau of Business Research, The Ohio State Univ., 1957.

16. A. C. Filley and R. J. House, **Managerial Process and Organizational Behavior,** (New York: Scott, Foresman and Company, 1969).

17. A. P. Hare, **Op. Cit.**

18. A. Zarder and D. Wolf, "Administrative Awards and Coordination Among Committee Members", **Administrative Science Quarterly,** Vol. 9, June, 1964.

19. G. Strauss and L. R. Sayues, **Personnel: The Human Problems of Management,** (New York: Prentice-Hall, Inc., 1967).

20. H. Koontz and C. O'Donnell, **Principles of Management:** An Analysisof Management Functions (New York: McGraw-Hill Book Co., 1972).

21. G. Strauss and L. R. Sayles, **Op. Cit.**

22. E. Dale, "Planning and Developing the Company Organization Structure", **Research Report,** No. 20, (New York: American Management Association, 1952.

23. Rebert F. Bales, **Op. Cit.**

24. **Management Review,** "Committees: Their Role in Management Today", Vol. 46, October, 1957.

ندوة العدد

نـدوة العـــدد

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت مجلة العلوم الاجتماعية سياسة ترمـــي الى تطوير مضمون القضايا التي تطرح على صفحاتها ، وتغيير الاطـــار العام للمجلة ، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وقد انتهزت المجلة فرصة انعقاد مؤتمر منظمة تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الاوسط بفندق شاطىء المسيلة بالكويت في الفترة من ٢٢ـــ٢٥ اكتوبر ١٩٧٧ .

لتلتقي من خلال الصفحـــات في حـــوار مفتوح يتناول ابعاد الهجـــرة وحررها الدكتور اسحق يعقوب القطب الاستاذ المساعد بقسم الاجتماع في جامعة الكويت . واشترك فيها كل من الدكتور عبد الكريم اليافي ، استاذ الاجتماع بجامعة دمشق . والدكتور عبد القادر زغل ، استاذ الاجتماع بجامعة تونس . والدكتور عبد الهادي الجوهري ، استاذ الاجتماع المساعد بجامعة المنيـــا .

أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية إلى المدن في الوطن العربي

تنظيم وتحرير : د. اسحق القطب *

د . القطب — نرحب بكم ونشكر لكم تفضلكم بالمشاركة في هذه الندوة التي تتناول موضوع الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي ، وهي من موضوعات الساعة التي اخذت تحتل اهتمام المسئولين والعلماء في مجالات التنمية . وللهجرة ابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ، كما لها اسباب انسانية وبيئية ، بالاضافة الى آثارها في الحراك السكاني وتركيب وبنية المجتمعات المصدرة للمهاجرين والمستقبلة لهم ، ولهذه الاسباب نجتمع في هذا اللقاء .

ربما من المهم ان نبدا بتحديد المفهوم العلمي للهجرة وكيف ينظر علماء الاجتماع للهجرة ، ونبدأ مع الدكتور عبد الكريم اليافي :

د. اليافي — يقصد بالهجرة الداخلية انتقال الشخص من منطقة ادارية الى منطقة ادارية اخرى بقصد العمل او الاقامة لمدة تزيد عن سنة ، ويمكن أن تكون من الريف الى المدينة او من المدينة الى الريف ومن الريف للريف ومن المدينة الى المدينة — اي ان للهجرة اربعة اشكال — واهمها الهجرة من الريف الى المدينة . وهذه ظاهرة ليست مهمة في البلاد العربية وحدها ، بل على نطاق عالمي لانها تشكل السبب الرئيسي في نمو المدن العملاقة . واشكال الهجرة يمكن ان تكون فردية أو جماعية في صورة اسرة واحدة او عدة اسر ، واما أن تكون دائمة أو موسمية ، واما ان تكون اختيارية أو قسرية .

د. القطب — هل للدكتور عبد القادر زغل راي في مفهوم الهجرة .

د . زغل — موافق على معنى الهجرة المحدد (تدوم على الاقل سنة) فموضوعنا لا يبحث موضوع التنقلات العادية المؤقتة بسبب العمل ، او التجارة او شبه الترحال . واذا ما اتفقنا على هذا المفهوم فان اسباب الهجرة يمكن أن تتضح بسهولة اكثر .

---

* استاذ الاجتماع بكلية الاداب في جامعة الكويت

د . **القطب** — وما راي الدكتور عبد الهادي الجوهري ، هل لديك ما تضيفه الى تعريف الهجرة ومفهومها ؟

د . **الجوهري** — في تصوري أن قضية الهجرة هي مشكلة تواجه المجتمعات المعاصرة على المستوى المحلي والقومي والدولي . ولسنا وحدنا في الوطن العربي الذين نواجه ما يسمى بتريف المدن (Ruralization of The Cities) فبدلا من التحضر Urbanization هناك عملية ترييف ، حيث ينتقل الناس من الريف والبادية بثقافتهم الريفية والبدوية ويتمركزون في مستوطنات الصفيح والعشيش والكرتون على ضواحي المدينة وتسمى بالمدن القصديرية كما يحصل في الرباط والقاهرة مثلا .

واعتقد أن من المهم أن نركز على الهجرة الاختيارية ، ويمكن أن تكون في بعض الاحيان اختيارية — جبرية . مثلا الشخص الذي ينتقل من محافظة الى اخرى بتعليمات من الدولة ، أو جماعات من البادية والريف يضطرون لهجرة الريف والبوادي في المناطق التي تنشأ فيها مشروعات الري والتنمية .

د . **القطب** — طالما حددنا مفهوم الهجرة والاطار المرجعي المتمثل في الهجرة الاختيارية ، ما هي الدوافع والاسباب التي تكمن وراء اتخاذ القرار بالهجرة ؟

د . **زغـل** — ارى أن مشكلة الهجرة ترتبط بصورة مباشرة بتأزم مشكلة الفلاحة وهي جديدة نسبيا وقد بدأت في أوروبا منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . أما قبل القرن الثامن عشر فقد كان الفلاحون يواجهون أزمات موسمية (كل عشر سنوات مثلا) . اما الازمة الجديدة في القرن التاسع عشر التي ابتدأت في اوروبا وفي القرن العشرين خارج اوروبا فتتلخص في أن الفلاحة أصبحت غير قادرة على سد حاجات الفلاحين جميعها — وهذا شيء جديد في العالم .

د . **القطب** — هل يمكن بلورة هذه النقطة — هل يرجع ذلك الى الجوانب الديمغرافية وزيادة عدد السكان في الريف ؟ هل السبب في التخلف التكنولوجي ؟ وقد تكون هناك عوامل اكثر أهمية في عجز الفلاحة عن تلبية حاجات الريفيين والمجتمع الريفي في الدول العربية .

د . **زغـل** — المهم في عملية الفلاحة قبل القرن التاسع عشر في الدول العربية هو أن الفلاحين كان عندهم امكانية الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، حياتهم ولم ترتبط بالحياة المدنية بقدر ارتباط مجتمع المدينة بالريف خاصة من

الناحية الاقتصادية والغذائية . اي ان انه كان للمجتمعات الريفية والبدوية عيشة مستقلة وصعبة .

اما ازمة الفلاحة المعاصرة فلها اسباب مختلفة ، منها ديمغرافية ، ملكية الارض ، انماط الانتاج ، اسباب تكنولوجية وغيرها — ومن مجمل هذه الاسباب اصبحت المجتمعات الريفية عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي .

د . الجوهري — اود ان اركز على العامل الاقتصادي — لقد بقي مستوى دخل الفلاح منخفضا لان العائد من الزراعة لم يتساو مع ارتفاع مستلزمات الحياة الاخرى . هذا بالاضافة الى أن الزيادة المضطردة في السكان وعدم زيادة الرقعة المزروعة قد أدى الى تفتيت الملكيات الزراعية (مع قوانين الميراث) وانخفاض الانتاجية والدخل . فمثلا يعيش معظم سكان مصر في ٤ ٪ من مساحة مصر كلها على امتداد نهر النيل وفي الدلتا .

وهناك التطور الاجتماعي الذي حدث في معظم البلاد العربية وبصورة خاصة في الزامية وديمقراطية التعليم مما اتاح الفرصة لابناء الفلاحين للوصول الى التعليم الثانوي والجامعي المتوافر خارج مجتمع القرية ، وبعد التخرج لا يعود الشاب الريفي الى القرية سواء للعيش او العمل ويفضل التمركز في المدينة ويصبح فيما بعد عنصرا فعالا في جذب افراد الاسرة والاقارب ، كواجب اجتماعي او عمل سياسي . وهناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ القرار للهجرة من الريف مثل الانتقال مع الوظيفة سواء كانت حكومية او عسكرية او في القطاع التجاري ولا ننسى حالات الكوارث الطبيعية أو الامراض التي تؤثر في الهجرة الفردية والجماعية .

د . القطب — اليس هناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ القرار للهجرة مثل طبيعة الحياة في المدن الرئيسية أو المجاورة للقرى والبوادي وما يقدمه مجتمع المدينة من فرص للعمل ومغريات اخرى ؟

د . الجوهري — لا شك ان الصناعات والمؤسسات التحتية تتمركز بنسبة عالية في المدن الكبرى ، بالاضافة الى تمركز التجارة والمكاتب الرئيسية للسفارات والمراكز الحكومية ، وكل ذلك يلعب دورا هاما في خلق فرص العمل وتوفير فرص التقدم والحراك الاجتماعي ويسهم في جذب الشباب والقوى العاملة من الارياف والبادية وتمركزهم في المناطق المتخلفة Slums في المدن .

د. القطب — لو سمحتم هناك قوى تؤثر في حياة المجتمع البدوي والريفي — العلاقات الوالدية ، القرابية ، العشائرية ، تؤثر في تمسك الكيان

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الريفـــي ـــ وبالتالي تعتبر هـــذه العلاقات عاملا هاما في اتجاه الهجرة أو ضدها ؟

د . زغـــل ــ قبل أزمة الفلاحة كانت الحياة العائلية مستقرة وثابتــة وكانت العائلة (الممتدة) هي التي تنظم الهجرة للمدن فمثلا كانت التجـــارة في تونس بيد اشخاص من جزر جربته وتمت فيها هجرة منظمة للعائـــــلات التقليدية القوية ، ولكل أسرة منطقة تقوم بالسيطرة على نوع معين من التجارة اما الان مع الازمة الكبرى للفلاحة اصبحت الهجرة غير منتظمة وتفككت العائلة الممتدة واتخذت الطابع الشخصي وفي اطار العائلة النووية .

د . اليافي ــ صحيح أن كل شيء يتغير ويتطور والهجرة نفسها تغيرت في أكثر من جانب ، ومع ذلك تبقى العوامل الكبرى واضحة وتدخل كلها تحت عامل الدفع أو الجذب أو كلاهما معا . ان قضية العـــامل الاقتصادي مهمة ، فالارتباط بالارض والفلاحة وتربية الثروة الحيوانية له علاقة بمتغيرات عديدة منها الامطار والمياه وطبيعة الارض وخصوبتها واساليب الزراعة والجدوى الاقتصادية .. الخ . والشخص المهاجر الى المدينة يجد عملا معروفا وان كان في كثير من الاحيان يعيش في ضنك أمام غلاء المعيشـــة وغالبـــا ما يتعرض للبطالة ، ومع ذلك فان الاقبال على الهجرة للمدينة يزداد بشكل يفوق طاقة المدينة على استيعاب المهاجرين .

ولكن العامل الاقتصادي وكونه مصدر جذب او طرد لا يعتبر كافيا في حد ذاته ، وهناك العامل الديمغرافي حيث أنه من الشائع أن معدلات المواليد في الريف أعلى من معدلات الوفيات وهذا يؤثر في تخفيض الانتاج وتفتت الارض وان كانت بحاجة الى أيدي عاملة . ونجد الشباب الذكور القادرين على العمل هم الذين يهاجرون الى المدينة للعمل ويسهمون في دعم القوى العاملة مـــن الناحية الكمية وليس بالضرورة الناحية النوعية ـــ وهذا شائع في الـــدول العربية في حين أن الفتيات يهاجرن اكثر من الشباب في السويد .

د . القطب ــ يعتقد بعض علماء الاقتصاد والاجتماع بأن الهجـــرة تساعد على التوازن في القوى العاملة ولها ايجابيات اجتماعية واقتصادية بالاضافة الى المشكلات التي تنشأ نتيجة الهجـــرة غير المنظمـــة ، فما رأي الزمـــــلاء ؟

د . اليافي ــ انا شخصيا اعتبر الهجرة ظاهرة طبيعية من حركـــات الكون ، واذا ما تمت في اطار سياسة مرسومة وتخطيط علمي فانها تؤتـــي بثمراتها وتحد من مساوئها . واذا استمرت بطريقة عشوائية فقـــد يتعرض

الكثير من الناس للبطالة والضيق وضنك العيش والبؤس وترتفع معـــدلات الجرائم وجنـــاح الاحـــداث .

د . **زغل** ــ الهجرة مسئولية تاريخية عالمية ــ وكثيرا ما ينظر الـــى الهجرة على انها سبب المشاكل التي يواجهها مجتمع المدينة ، ويشعر سكان المدن أن الافواج المتلاحقة من الريفيين قد أخذت تغزوا المجتمع الحضري وتزيد من حدة مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية . وقد ينظر البعض الى أن تنظيم الحياة الفلاحية قد يؤدي الى زيادة الهجرة بدلا من خفض معدلاتها . واجـــد نفسي غير قادر على اعطاء راي متفائل حول مشكلة الهجرة ــ فالمشكلة هي مشكلة المجتمع بأسره وعلى نطاق الوطـــن العربي بأسره ويصعب أن نجد حلا لها في منطقة واحدة من البلاد العربية . وباختصار فان الهجرة هي ظاهرة لمشكلة وتتضمن مشكلة وهي الازمة الفلاحية الكبرى في العالم العربي بكـــل ما حوتـــه مـــن مظاهـــر .

د . **الجوهري** ــ في تصوري أن الهجرة لا يمكن أن تكون مشكلة بـــل هي قضية الا اذا كانت غير منظمة . اما في الوطن العربي فالهجرة تعتبـــــر مشكلة هامة خاصة وان الايدي العاملة الشابة في مجالات العمل المختلفـــة تهجر الريف الى المدينة وتستقر فيها في حين أن اقل الكفاءات الادارية هـــي التي تتجه نحو الريف وبصورة اجبارية وفق قرارات السلطة والتنظيم الحكومي وسرعان ما يسعى هؤلاء بشتى الوسائل للعودة أو الانتقال للمدينة ، الامـــر الذي يؤدي الى انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتربوية والاقتصادية والدينيـــــة والاسريـــــة .

د. **القطب** ــ نستنتج من الاراء ان حركة الهجرة في الوطن العربي في وضعها الراهن تحد من سرعة تقدم المجتمعات الريفية والبدوية اذا ما قورنت بالتطور السريع الذي تشهده مجتمعات المدن ويحدث آثارا متفاوتة ، فمـــا رايكـــــم ؟

د . **اليافي** ــ من آثار الهجرة على المجتمع الريفـــي والبدوي الفقـــر وانخفاض كفاءة الايدي العاملة وحجمها وانخفاض معدلات الشباب في سن الزواج والمتعلمين . وتعمل الهجرة على تفريغ الريف من العناصر الحيويـــة والفتية مسببة تخلخلا سكانيا من ناحية واكتظاظا غير منظم في مجتمع المدينة من ناحية اخرى . هذا وينقل المهاجرون عيوب ومشكلات المجتمع الريفي عند استقرارهـــم في المـــدن .

د . **الجوهري** ــ هناك جوانب ايجابية للهجرة بالرغم من السلبيات التي تحدث عنها الدكتور اليـــافي وتتمثل في الاتية :

ا ــ عندما ينتقل احد أفراد الاسرة للمدينة مع استمرار العمل الزراعي في الريف من قبل باقي اعضاء الاسرة فان ذلك يساعد على زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة .

ب ــ في مرحلة التصنيع ، تقوم الدول بأنشاء المصانع التي تعتمد على المحاصيل الزراعية قرب الارياف ، وتجذب هذه المصانع القوى العاملة الريفية وتنشأ في الوقت نفسه المدن الصناعية الصغيرة التي تضم مساكن العمال والخدمات والمرافق اللازمة ، ويستمر العمال في صلتهم مع ذويهم في القرى اقتصاديا واجتماعيا ومعنويا .

حـ ــ انفتاح الفلاح على أوجه الحضارة المدنية الجديدة مما يجعله عنصرا ايجابيا في التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في المجتمع الريفي .

د . القطب ــ لدي سؤال يهم العلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية يتعلق بالدراسات والبحوث العلمية التي تعتبر اساسية في موضوع الهجرة في هذه المرحلة من تطور المجتمعات العربية الريفية من حيث علاقتها بحركة التطور الحضاري المعاصرة ، وما هي في نظركم طبيعة الدراسات اللازمة ؟

د. زغل ــ الاحظ ان الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الهجرة في الوطن العربي قد ركزت على الجوانب السلبية ، في حين اننا في امس الحاجة لدراسة الجوانب الايجابية لمشكلة الهجرة وكيفية تنظيمها وتخطيطها بحيث تعمل على التوازن الاجتماعي والاقتصادي ليس من حيث علاقة الريف والبادية بالمدن فحسب بل في اطار التنمية الشاملة .

وهناك ملاحظة اخرى في هذا المجال وهي أن بحوث الهجرة قد تناولت بحث حالات ومشكلات الهجرة والمهاجرين في مجتمع المدينة فقط دون تتبع المشكلة من مصدرها ، وبعبارة أخرى فان البحوث يجب أن تشمل ماذا يحدث للريفي أو البدوي عندما يبدأ بالتفكير بالهجرة ، ثم مرحلة اتخاذ القرار ، ثم عملية الشروع بالهجرة ، ثم الوصول للمدينة ، واخيرا مرحلة الاستقرار ــ وفي هذه الخطوات جميعها يمكن بحث العوامل المؤثرة والدوافع المسببة والوسائل المتبعة ثم خصائص الهجرة .

د . اليافي ــ لكل ظاهرة اجتماعية مزايا وعيوب ، والمهم أن تتناول الدراسات كيفية تدعيم الجوانب الايجابية للهجرة بحيث نتخذ دورا في عملية النمو والتنمية ، والبحث في الوسائل والاستراتيجيات التي تسهم في تخفيف حدة الاثار السلبية لها سواء في المجتمعات المصدرة للمهاجرين أو المجتمعات المستقبلة لها .

ولا بد أن يتم التعاون بين مختلف الهيئات المسئولة الحكومية والاهلية (وزارات الشئون الاجتماعية ، الاسكان ، والقوى العاملة .... والجامعات ومراكز البحوث ــ المحلية والاقليمية والدولية) في اجراء البحوث والدراسات لمختلف جوانب الهجرة وعلاقتها بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدى القصير وعلى المدى الطويــل .

د . القطب ــ حتى نتمكن من دراسة التساؤل الذي طرحه الدكتــور زغل من حيث العوامل التي تلعب دورا هاما في اتخاذ القرار لهجرة الريــف والبادية ، وكذلك الوسائل والطرق المتبعة والاثار المترتبة على الهجرة لا بد من تضافر جهود علماء العلوم الاجتماعية (الاجتماع والانتروبولوجيا والنفس والديمغرافيا والاقتصاد والجغرافيا) في دراسة حركة الهجــرة ومراحلهــا واتجاهاتها واعداد خريطة توضح التحرك السكاني من مناطق الجذب والطرد ثم الاثار المترتبة على الاتجاهات والخصائص للهجرة ليس للعواصم والمــدن الرئيسية فحسب بل على المستوى القومـــي .

وربما هناك نقطة أخيرة تتعلق بمواجهة الهجرة الريفية ومعالجتهـــا والاستراتيجيات التي يمكن اتباعها ؟

د . اليافي ــ ان معالجة مشكلة الهجرة لا تتم عن طريق اتخاذ القرارات والتدابير الحادة والجادة Arbitrary مثل الضغط على المهاجرين لمغادرة الاكواخ الجاثمة حول المدينة عن طريق قطع الماء عنهم دون حساب النتائج المترتبــة على مثل هذا الاجــراء من تفشي الامراض ، ان المعالجة ترتبط بالدراسات العلمية التي اشرنا اليها وفي ضوء الموارد المادية والامكانيــات المتوافرة في الدولة وخطط ومشروعات التنمية في المستقبل .

د . زغل ــ ان الحلول التي تساعد كل دولة في معالجة المشاكـــل الناجمة عن الهجرة لا يمكن تعميمها على الوطن العربي ككل ، نظرا للتفاوت في المقومات والعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة ، وان المعالجة لا تتركز فقط على تقديم الخدمات المتنوعة للمهاجرين بعد ان يصلوا الى المدينة مثــل زيادة الخدمات الصحية والتربوية والاسكان والترويح وغيرها ، بل ان العلاج يشمل دراسة الاوضاع الفلاحيــة بشكل شامــل ، اي دراسة الخصائص الاقتصادية للريف ونماذج ملكية الاراضي ، والتكنولوجيا حتى يتسنى للمسئولين اتخاذ السياسات الرشيدة والمواقف السليمة في معالجة المشكلة في مراحلها المتعـــددة .

د . اليافي ــ ان الانسانية تواجه العديد من المشكلات ، والمهم هــو مناقشة ابعاد المشكلة وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها بطريقة علميـــة .

لذا نشكر القائمين على **مجلة العلوم الاجتماعية** بجامعة الكويت التي أتاحت لنا فرصة مناقشة بعض عناصر المشكلة لاننا عندما ندرس المشكلة نتمكن من السيطـــرة عليهـــا .

د . **القطب** ــ في ختام هذا اللقاء لا يسعني الا أن اقدم جزيل الشكر والتقدير على مشاركتكم راجيا أن نكون قد وفقنا في تفتيح الموضوع واثـــارة الاهتمام في متابعة الحوار والنقاش بين العلميين والباحثين والمسئولين ولاجراء مزيد من الدراسـات العملية لهذه الظاهـــرة .

مراجعات بالعربية

مكسيم رودنسون : **الاسلام والرأسمالية** ، ترجمة نزيه الحكيم
(بيروت : الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، ١٩٧٤) ، ٢٠٤ صفحات .

د. فريـــد صقري ★

الفقرة التي اختارها ناشر الطبعة العربية للتعريف بهذا الكتاب تعطي فكرة مغلوطة عن موضوعه ومحتوياته ، فالكتاب ليس « دعوة للمسلمين للاخذ بالاشتراكية » كما يقول الغلاف ، ولو أن هذا ما يتمناه الكتاب « فـــي نهاية المطـــاف » .

الواقع أن هذا الكتاب هو بحث متمم لما بداه بعض الكتاب المسلمين امثال الافغاني وعبده ورضا وأرسلان في النصف الثاني من القرن التاســـع عشر ومطلع القرن العشرين عندما تساءلوا حول أسباب تأخر العرب والمسلمين بالمقارنة مع تقدم الغرب . لقد حاول أولئك الكتاب الاجابة على كتاب أوروبيين أمثال « رينان » كانوا قد ادعوا أن الدين الاسلامي وقف حجر عثرة أمـــام التقـــدم العلمـــي والحضـــاري .

أما مؤلف الكتاب الذي نحن بصدده ، وهو من المستشرقين الفرنسيين اليساريين فيناقش الموضوع ذاته ولكن من منظور اخر اذ أن جدله لا يجري مع كتاب القرن التاسع عشر ولكن مع العالم الاجتماعي الالماني المعـــــروف « ماكس فيبـــر » .

كتب فيبر اطروحته المشهورة حول « الاخلاقيات البروتستانتية وروح الرأسمالية » في مطلع هذا القرن . ولقد كان كتابه هذا وما يزال موضـــع مناقشات وبحوث عديدة ومتشعبة بين المنظرين الاجتماعيين . أدعى « فيبر » أن تقدم الغرب مرجعه الى صعود النظام الرأسمالي الحديث وأن العنصـــر الاساسي لتنمية هذا النظام يكمن في الحضارة الغربية « العقلانية » والفريدة من نوعها بين كل حضارات العالم ، وأن « الاخلاقية البروتستانتية » وخاصة الكالفينية التي بشرت بالعمل المتواصل وكأنه واجب مقدس ، حوت بـــين طياتها بذور الرأسمالية الحديثة . وسأكتفي هنا بأن اذكر أن هذا العالم وضع

* الاستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .

مؤلفات عديدة حول هذا الموضوع درس فيها حضارات العالم الكبرى (ومنها الاسلامية) من الناحية الدينية لكي يثبت أن الراسمالية الحديثة لم تنشأ في هذه الحضارات لان هذه الاخيرة كان ينقصها « الاخلاقيات البروتستانتية » التي ولدت « روح الراسمالية » والتي انفرد فيها الغرب .

يمكن وصف موقف فيبر هذا بالعنصرية الحضارية ، وهو نفسه اعترف باعتقاده بالتفوق العرقي لكنه لم يدافع عن هذا الاعتقاد بالذات لانه لم يكن لديه الاثباتات العلمية الكافية . لذا اقتصر اهتمامه في دراساته على التفوق الحضاري . ولقد اثارت اطروحة فيبر حول « الاخلاق البروتستانتية » سخط كثير من العلماء الغربيين فقام كتاب كاثوليكيون ليثبتوا أن الراسمالية الحديثة نشأت في البداية في المدن الايطالية الكاثوليكية وقبل أن تولد البروتستانتية . وكتب عالم ومؤرخ انكليزي « تاوني » كتابا يشرح فيه مطولا كيف أن المعتقدات البروتستانتية تطورت مع تطور الراسمالية نفسها وكانت تتغير بتغيرها وتعكس علاقات الانتاج الجديدة فيها وكتب كاتب يهودي (سومبارت) كتابا ادعى فيه أن نشوء الراسمالية يرجع الى « العبقرية اليهودية » وليس لاي شعب اخر ، ولقد وجد « سومبارت » روح الراسمالية في الدين ايضا ، ولكن في الدين اليهودي هذه المرة ، وفسر بداية نشوء الراسمالية في هولنده كنتيجة لدخول بعض المهاجرين اليهود الاسبانيين الى هناك وليس دخول البروتستانتية .

وهنا يدخل كاتبنا « رودنسون » ميدان المناقشة ليس لكي يثبت ان الاسلام اخترع الراسمالية ، ولكن ليبين ، خلافا لما قاله « فيبر » وغيره ، انه لم يكن هنالك اي شيء فيالتعاليم الاسلامية يقف حاجزا ضد تطور الراسمالية ، وانه وقد حدث تأخر في البلدان الاسلامية بالمقارنة مع الغرب فان اقل ما يقال هو أن هذا التأخر لا يرجع الى الدين الاسلامي .

يصف الكاتب ما اسماه « بالقطاع الراسمالوي » وهو النظام الاقتصادي السابق للراسمالية الحديثة والذي هو شرط لازم لنمو هذه الاخيرة مع انه ليس من الضروري أن يؤدي دائما اليها . ان هذا القطاع يرتكز عادة على المبادلة التجارية ويعتمد على الراسمال النقدي ، وهو يختلف عن الراسمالية الحديثة بأنه لم يستعمل الفائض النقدي في المشاريع الصناعية الكبرى مستخدما العدد الكبير من « العمال الاحرار » . يؤكد « رودنسون » ان هذا القطاع كان موجودا في الاسلام كما انه وجد في كل بلدان العالم المتمدنة القديمة .

وعلى صعيد آخر يستشهد الكاتب بالكثير من الايات القرانية والحديث ليثبت أن تعاليم الاسلام كانت واقعية وعقلانية من الناحية الاقتصادية . فهذه التعاليم مثلا ، لم تقف ضد ملكية الارض ، ولا ضد التمايز الطبقي ، ولا ضد العمل المأجور ، لا بل أنهاشجعت التجارة ومجدت التجار ولم تقف امـــام الاستفادة المادية والربح حتى في موسم الحج مستنكرة فقط أساليب الغش والخداع ، صابة جام غضبها على ما اعتاده المترفون من كفر بالنعمة ، منذرة أن ثروتهم لن تغني عنهم يوم الحساب (ص،ص، ٢٩ ــ ٤٢) . وباختصار : سن الاسلام قواعد اخلاقية عديدة حول المعاملات التجارية والعمل وفـرض الزكاه ، الخ . لكن كل هذه القواعد لم يكن المقصود منها ، بأي شكل مـن الاشكال ، انهاء نظام المعاملات والمبادلات والتوزيعات القائمة بل تعديلهـا لتصبح اكثر رحمة وانسانية .

يخصص « رودنسون » جزءا كبيرا من بحثه لمسألة الربا حيث يعتبـر البعض أن تحريم الربا قد يجعل تطور الراسمالية اكثر صعوبة باعتبـار الفائدة أحد أركان التمويل والاستثمار والتبادل النقدي في هذا النظام ويقول الكاتب ان القران الكريم يحوي بضع ايات كثيرا ما استخدمت في تحريم ممارسة الربـا . لكن معنى الكلمة يمكن أن يفسر بطرق عديدة ولا يبدو أن القصد من هذا التحريم هو الفائدة البسيطة في سبيل القروض للاستثمار ، ولكنه كان على الارجح موجها ضد مضاعفة القرض اذا عجز المدين عن الوفاء به في اجله (ص. ٣٢) وعلى اية حال ، مهما كان تفسير العلماء لهذه الايات ، يؤكد الكاتب ممارسة الربا في الدولةالتي اعقبت انتشار الاسلام ويشير الى أن فقهاء الشريعة بذلوا جهدا كبيرا لاكتشاف اساليب يتجنبون بها التحريم النظري وهي اساليب عرفت باسم «الحيل»بين المسلمين حتى وصلت الى أوروبيي العصر الوسيط الذين ابتدأوا هم أيضا باستعمالها ذلك أن الكنيسة المسيحية كانـت أيضا قد حرمت الربا (ص. ٥٠ ، ١٣٠) وهذه « الحيل » تعني بايجاز ان صاحب المال يحصل علىالفائدةالمطلوبة بشكل من الاشكال ولكـن دون ان يسميهـا ربـا .

وفي مجال آخر ، ينتقد الكاتب فرضية « فيبر » الخاصة بأن القيـم ، وبخاصة القيم الدينية ، تسير حركة التاريخ ، معطيا الامثلة العديدة ، عـدا قضية الربا ليبرهن أن أحكام الدين (اي دين على الاطلاق) ليس لها واقعيا سلطان كبير على السلوك الاقتصادي أو مكارم الاخلاق الاقتصادية (مثلا ، ص ٥٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٩٢) وان الايديولوجية تكشف عن انها اضعف بكثير من مقتضيات الوضع الاجتماعي (ص . ١٤٤) . اذن فان تلك الايات التي يمكن تفسيرها كتحريم للفائدة لم تقف حاجزا امـام التعامل

بواسطة الفائدة وتطور القطاع الراسمالوي تماما مثلما كان التسليف المصرفي موجودا ولم يكن ثمة افتقار الى المصارف على ما يظهر الا في المناطق الفقيرة ذات الاقتصاد البدائي (ص ٦١) . وبايجاز : يمكــن القــول أن المجتمع الاسلامي لم يمارس الراسمالوية فحسب ، لكنه بلغ فيها مستوى متطورا لم تبلغه مدنية أخرى قبله أو في زمانه الى درجة أنه شكل سوقا عالمية ذات اختصاصات اقليمية في الصناعة كما في الزراعة وكانت تجري المبادلات فيها بين مراكز بعيدة جدا بعضها عن بعض ولم يظهر سوق ناضج وواسع لهــذه الدرجة قبل أن تظهر السوق العالمية التي خلقتها البورجوازية الاوروبية ابتداء من القرن السادس عشر (ص ٦٦) .

يستعمل « رودنسون » الذخيرة « ذاتها اي » ذخيرة « النصوص التي استعملها « فيبر » و « سومبارت » ليثبت عكس ما اثبتاه . وبالنسبة اليه يتضمن الدين الاسلامي عقلانية اكثر من الدين اليهودي والدين المسيحي . وحتى الايمان في الاسلام ، يقول الكاتب ، يتطلب شيئا من الاقتناع العقلي ، ولن تجد في كل القران اي حديث عن ايمان يأتي عفوا باشراف حدسي لا عقــل فيه ، وتشدد الايات القرآنية على العقل والتعقل واستعمال الفكر . ويتكرر، مثلا ، السؤال التالي الاستنكاري في القرآن الكــريم ثلاث عشر مرة ، وكأنه لازمه : « أفلا يعقلون ؟ » وهنالك آيات عديدة تثبت أهمية وظيفة العقل في الايمان والسلوك (ص ٨٦) . اما في اليهودية ، يقول المؤلف ، فنحن هنا في مرحلة ما قبل النقد أو الاقتناعات العقلية . فالايمان والسلوك هنــا ، عكس الاسلام ، يجب ان يعتمد على الطاعة العمياء . وهنا نجد العهد القديم اكثر الحاحا من القران على ما للحكمة الربانية من خصائص خفية تمتنع على الادارك . وما على الانسان سوى الثقة والتسليم دون اي تساؤل . انه ثقة ابراهيم الذي يطلب اليه « يهوه » ان يضحي بابنه فتطرح هذه الثقة مثالا وقدوة (٩١) وهذا الايمان الخالي من التساؤل العقلــي موجــود أيضــا في المسيحية فالسيد المسيح يقول ، مثلا ، لتوما بعد قيامه : « لانك رأيتني يا توما آمنت . طوبى للذين آمنوا ولم يروا » (ص ٩٢ ، ٩٣) كما ويستشهد الكاتب أيضا بعدة مواضع من العهد القديم والعهد الجديد ليثبت أنه كــان هنالك تكرار لاحتقار الحكمة والتعقل . فوفقا لما ذكره النبي اشعيا يقــول الاله « يهوه » : ها انذا اصنع بهذا الشعب عجبا وعجيبا فتبيد حكمة حكمائه ويختفي فهمائة (ص ٩١) . وفي العهــد الجــديد ، نجد أيضا تنديدا قويا ضد حكمــة الحكمــاء خاصة على لسان بولس الرسول (ص ٩٣) .

ثم تجري المناقشة حول موضوع السحر مع فيبر ذلك ان هذا الاخــير اعتبر الايمان بالقوى السحرية حاجزا قويا ضد العقلانية التي تؤدي الى

التطور الراسمالي ، كما وأنه ادعى أن السحر لم يحاربه من بين الاديان العالمية سوى اليهودية والمسيحية . وفي هذا الصدد ، يقول « رودنسون » ان « فيبر » نسي ذكر الاسلام الذي حارب السحر ايضا معتبرا اياه من عمل الشيطان ويوافق الكاتب مع مقولة فيبر الخاصة بأن السحر قد يقف امام السلوك العقلاني ، وأن الاديان السماوية كانت خطوة تقدمية حيث يستطيع البشر أن يتوجهوا الى الله القوي القدير عساه يبطل مكايد السحر (ص . ٩٩ ـ ١٠٠) لكن الكاتب يعجز ، كما عجز فيبر من قبله عن أن يعطينا اية حجج مقنعة حول الكيفية التي يعيق بها الايمان بوجود السحر ممارسة تجميع الراسمال واتباع الطرق العقلانية في الحسابات المالية أو كيف استطاع العالم الاسلامي أو الغربي أو أي شعب آخر بلغ درجة عالية من المدنية انجاز ما انجزه بالرغم من الايمان بوجود القوى السحرية . كل ما يستطيع الكاتب اثباته هو أن ممارسة السحر كانت موجودة في اوروبا قبل ظهور الراسمالية بقدر ما كانت موجودة في العالم الاسلامي في العصور الوسطى ان لم تكن اكثر . ولكنه ـ ربما لانه يوافق فيبر ولو جزئيا على اهمية محاربة الاديان للممارسات السحرية يهمل الجواب على السؤال الاساسي حول هذا الموضوع : طالما أن الاديان السماوية حاربت السحر ابتداء من اليهودية وطالما انه كان لتلك المحاربة اهمية في تطور الراسمالية لماذا اذن احتاجت الانسانية بعد ذلك الى آلاف السنين لتصل للراسمالية الحديثة ؟ وفوق هذا كيف كان بالامكان استمرار الايمان بوجود السحر في اوروبا مئات السنين بعد تطور الراسمالية الحديثة والعلوم على انواعها وحتى عصرنا هذا ؟ الا يدل كل تاريخ الانسانية على أن الافراد والجماعات يمكنها ان تكون عقلانية في أمور وغير عقلانية في امور اخرى ؟ كذلك يدافع الكاتب عن التعاليم الاسلامية من ناحية الجبرية والاعتماد على القضاء والقدر وهنا ايضا يبين ان الاسلام لم يختلف عن المسيحية واليهودية . وحسب رأيه نجد في القران الكريم ازدواجية من هذه الناحية اذ هنالك آيات تتحدث عن القضاء والقدر وآيات أخرى تحث الانسان على العمل وتلح على حريته (ص ٩٦) ولا يجد الكاتب صعوبة في الاستشهاد بعدة نصوص من الكتب المقدسة اليهودية والمسيحية ليحاول اثبات أن النزوع الى الجبرية واللاعمل في هاتين الديانتين تساوي ان لم تفق مثيلتها في الاسلام (ص ٩٨ ، ٩٩) وعليه يمكن اذن الوصول الى استخلاص مؤداه ان ما نجده من سمات جبرية ظاهرة في بعض المجتمعات الاسلامية كان تعبيرا عن الحياة الاجتماعية فيها وليس للاسلام كدين اي شأن في ذلك (ص ١٠٣ ، ١٠٤) .

لا بد لي هنا من ابداء بعض التساؤلات والشكوك حول معركة النصوص

هذه وصلاحية هذه الطريقة التحليلية في سبيل تفسير تطور نظام اقتصادي معين في منطقة معينة بدلا من منطقة أخرى وفيما يلي صورة الخلاصة التي استنتجها من هذه المحاولة : يأتي العالم الاول « فيبر » ويقول : يوجد علاقة بين تطور الراسمالية الحديثة والمذهب الكالفيني البروتستانتي ذلك انني في دراسة لاهوتية هذا المذهب وجدت ارتباطا نسبيا بين هذين المتغيرين مما يثبت تلك العلاقة . ويأتي العالم الثاني (رودنسون) ويقول : ان هذا المنهج العلمي لا يمكن قبوله لانه مثالي يفترض ان البشر يتبعون معتقداتهم الدينية في معاملاتهم الاقتصادية وذلك أمر غير صحيح وهنا سأبين — يتابع « رودنسون » قائلا — مستعملا المنهج نفسه الذي استعملته انت يا فيبر كيف انه بالرغم من تشجيع الدين الاسلامي لفكرة العمل والكسب والتجارة ، واستعماله لما تسميه انت عقلانية في التفكير والسلوك والتشريع الخ ، فان الراسمالية الحديثة لم تتطور في المجتمعات المعتنقة لهذا الدين .

ومع ذلك ، فانني اعتقد أن « رودنسون » وقع في شرك طريقة « فيبر » التي ينتقدها . فبدلا من ان يثبت نقطته الاساسية بواسطة الوقائع التاريخية وكيف اثرت على تفسير بعض التعاليم الدينية كما فعل مثلا « تاوني » وكما فعل هو في حالة معاطاة الربا ، او كما كان يمكنه ان يفعل لو انه استشهد بالسلوك الواقعي العقلاني في عهد الرسول وما بعده ، نجد انه اغرق نفسه بالاستشهاد بالنصوص الاصلية التي توافق ما يريد أن يقوله والكثير منها لا علاقة لها بالسلوك الاقتصادي على الاطلاق . واذا لم يكن علاقة مباشرة بين العقلانية الدينية والعقلانية الاقتصادية كما يود أن يثبت هو نفسه — اذن ما الهدف من الاستشهاد بهذا العدد الهائل من النصوص المقدسة ؟ ويتوضح عدم جدوى هذه المحاولة عندما نذكر أن « فيبر » لم يستعن بنصوص العهد القديم والعهد الجديد قدر استعانته بالتعاليم التي أصدرها مؤسسو البروتستانتية وقادتها ابتداء من القرن السادس عشر .

ينجح الكاتب باقناعنا أن الدين الاسلامي بريء من الاتهامات الموجهة له والخاصة بانه يقف حجر عثرة في سبيل التقدم . وهذا أمر يشكر عليه الكاتب ، مع أنه بذلك لا يزيد كثيرا عما بينه كتاب المسلمين انفسهم في عصر النهضة كما ذكرنا . كما أنه يعجز كما عجز هؤلاء في أن يعطي الجواب المقنع على السؤال الاساسي : اذا لم يكن الدين هو السبب ، اذن ما هو السبب ؟ هنا يجيب الكاتب بعبارات مبهمة من هذا النوع : « فاذا كانت الشعوب غير الاوروبية لم تصل الى وضع اقتصادي اجتماعي راسمالي .... فانما هي عوامل اجتماعية وتاريخية عميقة سادت في هذا الاتجاه دون أن يكون للبشر كبير سلطان عليها دعما ولا منعا . » (ص ١٢٦ ، ١٢٧) .

وعندما يعطي بعض الكتاب الماركسيين (ورودنسون يعتبر نفسه ماركسيا أيضا) بعض الاسباب المادية لعدم تطور المشاريع الراسمالية في البلدان الاسلامية بالقول بأن هذه البلدان كانت على وشك أن تبلغ مستوى هذا التطور لولا أن داهمها الضغط الاوروبي ، يعترض « رودنسون » على هذا التفسير وينكر ان هذه البلدان كانت بصورة أو بأخرى « حبلى بالراسمالية » . ومع أن وجود صناعات « المانيفاتوره » مثلا بالنسبة له ، ونمو المدن ، وتطور الريع العقاري ، ونمو الملكية العقارية الخاصة وغيرها شروط ضرورية للانتقال الى الراسمالية فهي غير كافية بحد ذاتها (ص ١٢٧) . لكن الكاتب يعجز مرة أخرى عن اعطائنا تفسيرا علميا لماذا لم يحدث ذلك الانتقال .

لا يجد الكاتب الاثباتات الكافية لدعم مقولة ان الغزو الاقتصادي والسياسي للبلدان الاسلامية كان مسؤولا ولو جزئيا عن عدم تطور الراسمالية الحديثة في تلك البلدان مع أنه هو نفسه يشرح كيف انخفضت الصناعات المحلية في الدولة العثمانية بعد معاهدتها التجارية مع الدول الاوروبية والتي اعطت هذه الدول امتيازات خاصة واعفاءات من الضرائب الخ (ص ١١٩ ، ١٢٠) وكيف تم اجبار محمد علي تحت تهديد الاسطول البريطاني في سنة ١٨٤٠ على فتح اسواق مصر للراسمال الاجنبي مما عاد واضعف الصناعات المصرية التي كان اسسها محمد علي (ص ١١٩) ويعطي المؤلف امثلة ساطعة كثيرة حول كيفية حدوث الغزو الاقتصادي الاوروبي في بلدان اسلامية عديدة منها ايران وتركيا وسوريا ولبنان الخ .... وكيف أمكن محاصرة الصناعات الناشئة هناك وجعلها تحت سيطرة الراسمال الاجنبي . ولكنه ، بالرغم من كل هذا ، يستخلص أنه ليس لدينا الادلة الكافية على أن تلك المجتمعات كانت ستصل الى مرحلة الراسمالية لولا الغزو الاوروبي (ص ١٢٨) والاغرب من هذا ادعاء الكاتب بأن المحاولات نحو التصنيع التي قامت بها بعض الدول الاسلامية مثل ايران وتركيا في بداية هذا القرن لم تكن سوى تقليدا للغرب (ص ١٢٣) بمعنى أن هذه المحاولات لم تحدث عن طريق المبادرة الحرة وبدون تدخل الدولة بعد تأثرها بالتقدم الغربي . ولكن بعد أن حدث هذا التطور في الغرب وبعد أن أصبح الراسمال الغربي مسيطرا سيطرة عالمية على الصناعة والاسواق في البلدان الاسلامية كيف يمكن لهذه البلدان أن تبني صناعاتها بصورة تلقائية مستقلة من قبل الافراد ودون تدخل الدولة ؟ فكأن الكاتب هنا تأثر تأثرا كبيرا بافكار من يحاول هو نفسه انتقاده (فيبر) عندما يفتش عن ولادة « عقلية الراسمالية الحديثة » ولادة وطنية (ص ١٢٣) فالكاتب يعلم جيدا ان « العقلية » لا تتكون هكذا في الفراغ ودون ان تكون قد توفرت لها شروط عديدة . وحتى لو وجدت الشروط لتكوينها فانها تبقى فكرة

مجردة غير مثمرة اذا لم توجد الارض الخصبة لتجسيدها . مثلا ماذا تفيد « عقلية الراسمالية الحديثة » اذا كان استثمار الاموال في الصناعة لا يؤدي بصاحبها الا للخراب ؟ اليس عدم استثماره هذا هو العقلانية بعينها في ظل مثل هذه الظروف ؟ والخلاصة التي وصل اليها الكاتب بهذا الخصوص تدل على الكيفية التي خلقت بها الظروف الموضوعية في هذه البلدان والتي جعلت استثمار الاموال في الزراعة اكثر كسبا واقل خطورة من استثمارها في الصناعة . (ص ١٣١ — ١٣٢) وهنا اليس من المعقول أن نعترف أن الغزو الاقتصادي الاوروبي لعب دورا هاما وأن لم يكن كاملا في خلق وضع معين أوقف النمو الذاتي للتصنيع ضمن هذه المجتمعات ؟ قد يكون الخطا الاساسي في منهج « فيبر » (والذي يقبل « رودنسون » بعض فرضياته) هو التركيز الاساسي على العلاقات الراسمالية بدلا من التركيز على تطور العلم التدريجي والتكنولوجيا والسيطرة على طاقات طبيعية جديدة مما جعل بالامكان زيادة قوة الانتاج وتطور القوى البشرية العاملة وغيرها من التغييرات . وان ما سبق ذكره (اي قوى الانتاج) هو الذي يميز الراسمالية الحديثة عن القديمة وليست العلاقات الانتاجية نفسها التي هي موجودة ولو بشكل مختلف منذ أقدم المدنيات . ان الانجاز الهام للانسانية (وليس فقط للغرب) اذن لم يكن اختراع النظام الراسمالي ولكن اختراع وسائل الانتاج المتطورة التي ادت الى تغيير طبيعة ذلك النظام . والمهم في انجاح هذا النظام ليس تكوين عقلية خاصة أو بريق عبقرية افراد متفوقين مستعدين أن يخاطروا باموالهم في الصناعة بدلا من الزراعة او التجارة وانما وجود الظروف الملائمة له . ان الضعف في هذا الكتاب هو ان « رودنسون » جرب أن يدحض مقولة « فيبر » بعقلية « فيبر » وذلك بالرغم من زعمه بأنه يعتمد في تحليله منهج النظرية المادية الماركسية .

تتضح النزعة المثالية عند رودنسون في الفصل الاخير حيث يستخلص انه لا بد للعالم الاسلامي اذا اراد التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية أن يضمن تصنيع مجتمعاته . وفي هذا المجال ، هنالك خياران سياسيان لا ثالث لهما : الطريق الراسمالي والطريق الاشتراكي . فاما ان يتم التصنيع عن طريق الراسماليين واما عن طريق الدولة (ص ١٩٠) وليس هذا بالراي الخاطىء — ولو أن الكاتب يتناسى هنا امكان خلط الطريقتين بنسب مختلفة عديدة . ولكنه بدلا من أن يبحث عن الوسائل التي بواسطتها تستطيع هذه المجتمعات الاتجاه نحو التصنيع تحت ظروفها المادية الحاضرة ، يركز على على نوع الايديولوجية الصحيحة التي يجب أن تتبع لتسهيل عملية الانتقال . فالخيار الاشتراكي ، يقرر الكاتب ، انه يتطلب ايديولوجية تعبئة بينما الخيار

الراسمالي الذي يعتمد على الربح المادي لعدد قليل من الافراد لا يحتاج الى ذلك . هذا وأن رودنسون يرى أن بعض البلدان الاسلامية (مثل مصر عبد الناصر ، سوريا ، الجزائر ، الخ) قد اختارت الاشتراكية ولم يحل الدين الاسلامي دون ذلك . كما أنه يرى انها باختيارها ذاك انما كانت مدفوعة بقوة الظروف الموضوعية دون الارتكاز في ذلك على الذهنية أو العقلية الخاصة بالشعب (ص ٩٤) . ومن هنا يأخذ الكاتب على عاتقه أن ينصح قيادات هذه البلدان بانهم يحتاجون الى ايديولوجية صراع طبقي وطنية . ويضيف الى هذا قائلا أن الدين لا يصلح أن يكون ايديولوجية تعبئة جماهيرية في سبيل بناء الاشتراكية . لا ننكر أن الايديولوجية تلعب دورا كبيرا في سبيل تحريك المجتمعات نحو أهداف معينة ولكن اليست هذه محاولة من جهة الكاتب ان يفرض افكارا مسبقة من الخارج ؟ اليس هذا الموقف غريبا بالنسبة لكاتب كان قد كتب : « انه لامر بالغ الاهمية أن ندرك وان نعلن قبل كل شيء اننا لا نستطيع تغيير المجتمعات بالعمل فقط على تغيير وعيها .. ولكي نغير المجتمعات يجب أن نؤثر على القوى الاجتماعية الكامنة فيها ويجب أن نخلق المؤسسات التي تعطي بعض هذه القوى القدرة على التأثير .. اما الباقي فهو لغو وثرثرة ، وفي أفضل احواله ادب جميل . (ص ١٧١ ، ١٧٢) ولكن اليس هذا ما يحاول أن يفعله هو في النهاية ، الا يأخذ على عاتقه أن يقول لهذه المجتمعات اية ايديولوجية يجب عليهم ان يتبعوا ؟

قد يكون اساس الخطأ هنا ان الكاتب يفترض بتفاؤل غير واقعي أن بعض المجتمعات الاسلامية اتبعت الطريق الذي هو يفضله لها وأن نمط الانتاج بالتالي قد ابتدأ يتغير على نحو جعل ادخال ايديولوجية عقلانية مرسومة أمرا ممكنا . ولو نحن افترضنا أن ما يتخيل الكاتب حدوثه قد حدث فعلا ، فانني أعتقد أن عملية فرض ايديولوجية لا تنسجم مع طبيعة المجتمع نفسه ومع معتقداته الراسخة حتى ولو انبثقت من القادة الوطنيين أنفسهم ستكون ذات نتائج معاكسة لما هو منتظر منها . ولعل الكاتب يتسرع في تركيزه على طبيعة الايديولوجية التي تساعد على تغيير هذه المجتمعات وكان من الاجدر به أن يوجه اهتمامه الى كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية قبل اي شيء آخر على أن يترك الايديولوجية تنمو نموا تدريجيا طبيعيا بتفاعلها مع النمو المادي داخل أرضها وبخاصة وانه هو الذي اعلمنا ان المعتقدات الدينية الاسلامية لا تقف حاجزا امام هذا النمو .

وختاما فانني بالرغم من بعض التناقضات التي أجدها في هذا الكتاب ، وبالرغم من بعض التحفظات التي ذكرتها او لم اذكرها ، فانه لا يسعني الا أن أعتبره دراسة ذات اهمية كبرى وبخاصة للقارىء العربي الذي يهتم بمستقبل بلاده والذي يبحث عن دراسة اجتماعية سياسية ذات تفكير وتحليل عميقين .

جون جالبريث ، **علم الاقتصاد والهدف العام** (بوسطن : شركة هاوتون مفلن ، ١٩٧٣) ، عدد الصفحات ٣٣٤ .

John K. Galbraith, **Economics and the Public Purpose,** (Boston: Houghton mifflin Co., 1973), pp. 334.

د. فيصل فخري مرار *

يعمل جون جالبرث استاذا للاقتصاد في جامعة هارفارد بعد ان عمل مدة طويلة في السياسة العامة والشؤون الخارجية بالاضافة الى شغل منصب رئيس جمعية الاقتصاديين الامريكية ، وهو صاحب اكثر من مؤلف جعلته من كبار الاقتصاديين العالميين والذين ساهموا في تطوير الفكرالاقتصادي ومن مؤلفاته :

American Capitalism
A Theory of Price Control
Economics and The Art of Controversy
The Great Crash, 1929.
The Affluent Society
The Liberal Hour
Economic Development
The New Industrial State
Economics, Pence and Laughter
A China Passage.

ويعطي الاهمية الكبيرة لمؤلفين رئيسيين من مؤلفاته السابقة هما :

مجتمع الرخاء — The Affluent Society

والدولة الصناعية الحديثة — The New Industrial State

وهذا الكتاب الذى نحن في صدد مراجعته ينحدر من هذين المؤلفين وفيه بعض مما في « الراسمالية الامريكية » "American Capitalism

وفي حين تناولت هذه الكتب جزءا من النظام الاقتصادي الامريكي فان ميزة هذا الكتاب انه يضع جميع هذه الاجزاء مع بعض ويناقشها ككل كامل

---

* أستاذ الادارة بكلية التجارة في الجامعة الاردنية .

بل ويتعداها بأن يضع اللبنات الاولى لما يمكن أن يسمى النظام الاقتصادي الدولي .

ويسيطر على هذا المؤلف موضوعين هامين : النمو غير المتساوى وعدم العدالة في توزيع الدخل ، ولا يرتبط الاول بالحاجات ولا يرتبط الثاني بالانتاجية او الفاعلية ولكنهما نتيجة الاستخدام غير المتكافيء للقدرة . وبالمقارنة بالمؤلفات الاولى يجادل جالبرث بأن حياة الافراد ستتأثر من التركيز المسيطر على انتاج السلع المستهلكة وجعلها هدفا اجتماعيا ، وبان الاهتمام بالبيئة ضئيل ، وبأن الجمهور سيعاني من النمو المتفاوت في الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص والقطاع العام ، وتفاقم المشكلات الناجمة عن تزايد قوة البيروقراطيات العامة والخاصة واستغلال تلك القدرة وسيطرتها في مجالات التسليح والنمو التقني ــ لصالحها الشخصي . ويقرر بأن القوة البيروقراطية غير المرتبطة بهيمنة المستهلك اصبحت الان القوة الفصل في الحياة الاقتصادية والسياسية .

ويقع المؤلف في خمسة فصول تحت عناوين :

الغاية
نظام السوق
نظام التخطيط
النظامين
نحو نظرية عامة

ويتناول جالبرث مجالات استخدام النظام الاقتصادى والاقتصاد بشكل عام ويناقش النموذج النيوكلاسيكي ويجزؤه الى جزئين يربط احدهما بالدولة ، ثم يتعرض للاستهلاك ومفهوم ربات المنازل ثم يناقش النظرية العامة للتنمية المتقدمة .

ويستنتج جالبرث بأن النظام الاقتصادى لا يمكن معالجته كوحدة منفصلة وبأن الخطوة الاولى نحو الفهم الاقتصادى تكمن في تصنيف المؤسسات الاقتصادية ، وهكذا يصنفها الى صنفين تلك التي تملك السيطرة على الاسعار والتكاليف والمزودين والمستهلكين والمجتمع والحكومة ، وتلك التي لا تمتلك القدرة . وبشكل عام ، فالاغراض التي تتم خدمتها هي اغراض المؤسسات الكبيرة وليست الاغراض العامة .

ويركز جالبرث في هذا المؤلف على كون الاقتصاد فرع من علم السياسة ، وبأن الاقتصاد ليس الا دراسة لعلاقات القدرة ، اذ يقول في

مقدمة الكتاب « ان القوى الاقتصادية اذا ما تركت حرة فانها لا تعمل نحو الافضل سوى لمن يمتلكون القدرة » .. وفي حديثه عن القطاعين الرئيسيين في الاقتصاد الراسمالي « قطاع الشركات الكبرى وقطاع المستهلكين وصغار التجار » فان الشركات الكبرى تطور وتحقق اغراضها الخاصة وتفرضها على بقية المؤسسات الاخرى في المجتمع ، اذ ان الحاجات تخلق بالقدر الذي يتم فيه اشباع تلك الحاجات .

وحينما يسلط جالبرث مرة اخرى تركيزه على المؤسسات الكبرى فانه يحاول ان يدعو المؤسسات الصغرى لاعادة تنظيم نفسها — وهي تشمل — صغار التجار ، والفنانين وربات البيوت لكي تقاوم القوة المسيطرة — ومضاعفتها — التي تمارسها المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى .

وبدلا من معالجة الكتاب فصلا فصلا نرى عرض بعض الاجزاء الرئيسية — اي محاولة تجميع للفصول الستة ، — تحت بضعة بنود اهتم بها المؤلف ، حيث نركز على بعض الافكار والمسائل التي تثير الجدل من الناقدين والمعارضين لجالبرث .

اما القسم الاول فيقع ضمن اطار المقارنة بين نظام التخطيط ونظام السوق في الاقتصاد الراسمالي ، ويبدأ جالبرث بهجوم واسع على مساوىء الاقتصاد التقليدى والكلاسيكى والاقتصاد المحدث ويخرج بنتيجة مفادها بأن النظام الاقتصادى لا يمكن التعامل معه كوحدة واحدة . ولذا ينبغي وجود نوع من المسار المتصل يبدأ في المزرعة العائلية البسيطة الى المؤسسات الضخمة مثل جنرال موتورز .

ويجب التمييز بين مؤسسة يملكها بمفرده ويعزى نجاحها الى هذا التملك وبين شركة لا يمكن أن تبقى بدون تنظيم جيد . هذا التمييز يمكن ان يوضح لنا وجود ١٢ مليون شركة صغيرة بجانب الف مؤسسة ضخمة الاولى تمثل نظام السوق والثانية تمثل النظام المخطط .

ويتناول القسم الثاني المقارنة بين المستهلك ومركبات الهيكل الفني للنظام الاقتصادى والراسمالى . ويبين جالبرث بأن المؤسسات الضخمة لا تلتزم بمتطلبات السوق ولا تخضع لسيطرته اي انها تتعدى نطاق السوق وانها تستخدم السوق كوسيلة أو آلة لتنفيذ أغراضها وتحقيق أهدافها ، اما هيمنة المستهلك فتكاد تكون مفقودة في مثل هذا النظام الاقتصادى المزدوج ، ويشير جالبرث الى البناء الفني في النظام الاقتصادى فيعرفه بأنه غير شخصي وغير حضارى ويتمتع بقدرة — هيبة — والهيكل الفني عبارة عن مجموعة رسمية « مجموعة معقدة » ، من العلماء والمهندسين

والفنيين والبائع ين والعاملين في مجال الاعلان والتسويق وخبراء العلاقات العامة واصحاب اللوبي « الضغوط » والمحامين ورجال ذو معارف متخصصة يتبعون للبيروقراطية الفدرالية ويمارسون عمليات الاستغلال والابتزار ومجموعات من المنسقين والمديرين والمنفذين . ان هذه المجموعات تشكل ما يسميه جالبرت « بالنخبة ذات السلطة والقدرة » . وتسيطر هذه المجموعات على النظام المخطط ضمن النظام الاقتصادي الراسمالي .

وفي القسم الثالث يعالج جالبرث المشكلات التي يعاني منها مثل هذا الاقتصاد المزودج فيتعرض لمشكلات الاسعار والاجور لان كليهما يرتبط بمشكلات البطالة والتضخم . هاتين المشكلتين اللتان عانى منهما النظام الراسمالي في السبعين سنة الاخيرة .

فيعرض جالبرث لمحاولات تسيير « ادارة » النظام الاقتصادى الراسمالى من خلال الوسائل التقليدية والاساليب التي اقترحها كينز واتباعه ، ويقرر بأن تلك الوسائل لم تكن ناجعة وانه ينقصها الكثير من التعديل والشحذ ، ثم يناقش تأثير تلك المعالجات على النظامين ـ النظام المخطط ونظام السوق ـ فيعتقد بأن النظام المخطط ـ بسبب حجمه وموارده الاقتصادية وقدرته لا يعاني (محميا) من نتائج وآثار السياسات النقدية ، بينما يعاني نظام السوق من عبء آثار هذه الوسائل .

وحين يوجه جالبريث النقد الى علم الاقتصاد التقليدي فانه يركز اهتمامه على نقد السياسات المالية والنقدية التي اتبعت في النظام الراسمالي في العقدين الاخيرين ، ويعتقد أن هذه السياسات عانت من عدة أخطاء رئيسية كلها تتعلق بمحاباتها للنظام المخطط ظنا منها أن ما هو نافع لهذا النظام فهو نافع للصالح العام . ويلخص هذه الاخطاء كما يلي :

(١) اعتبر الانفاق الحكومي والضرائب وسيلتان هامتان لمعالجة التضخم أو الانكماش الا ان الانفاق الحكومي تركز في القطاع المخطط مما أدى الى تشويه عملية التنمية وعدم العدالة في توزيع الدخل وحرمان القطاعات الاخرى من الراسمال اللازم .

(٢) اما نظام الضرائب فقد اعتمد بشكل يراعى فيه مصلحة النظام المخطط ، فأعطى الافضلية لاصحاب الدخول المرتفعة في النظام الهيكلي الفني ، وهكذا اصبح أقل تصاعدا في العبء واقل استجابة للزيادة أو النقصان في الدخل واقل كفاءة لاستقرار الدخل والانفاق .

(٣) لما كـــانت زيـــادة الطلب احدى وسائل تنشيط الاقتصـــاد فقـــد اعتمدت وسيلة تخفيض الضرائب لهذا الغرض بدلا من زيـــادة الانفاق ، الا أن هذا التخفيض كان في مصلحة الدخول العالية في الهيكل الفني المخطط .
وادى هذا التخفيض الى تفاقم سوء العدالة في التوزيع ورفـــع الدخول الحقيقية لدى الموسرين حيث تم ادخار الاموال بـــدلا من استخدامها لزيادة الطلب .

ولما كان جالبيرث يحس بميـــل النخبة القادرة نحو فرض منتوجات وسلع وخدمات غير ضرورية على الجمهور ، ولانه يرى في هذه النخبة محـــاولة ورغبة في تحقيق مكافآت ضخمة للذيـــن يديرون مؤسســاتها ، ولانه يرى الفجوة تتسع بين الاغنياء الموسرين والفقراء المعدمين فان جالبريث يعتقد بأن علاج هذه المشكلات يكمن في استمرار الانفاق العام المتعلـــق بالاغراض العامة وليس لتحقيق أهداف النظام المخطط فقط ، وكذلك اعادة توزيع الدخل بواسطة هيكل تصاعدي للضرائب ، ذلك الهيكل الذي يعكس الصالح العام وليس اغراض النظام المخطط فقط .

اما الخطوة الثانية للاصلاح فترتبط بقلة الاعتماد على السياسةالنقدية اذ ان تلك السياسة تنحاز الى القطاع الاكثر تطورا والقطاع الاقـــوى ـ القطاع المخطط ـ بينما تقف ضد القطاع الاضعف والمتخلف .

ويؤيد جالبريث بحزم اجراءات الرقـــابة على الدخل والاسعار والاجور التي اعتمدت سنة ١٩٧١ من أجل معالجة البطالة والتضخم . ويدعو الى فرض تلك الرقابة في القطاع المخطط وذلك لان السياسة المالية كفيـــلة بمعالجة مشكلات قطاع السوق ، اي أن الرقابة على الاجور والاسعار هي رديف للسياسة المالية وليست بديلا عنها . ويرى في التدخـــل الحكومي لفرض تلك الرقابة أمرا حتميا لا بد منه وانها لا تشكل خطوات منطقية لحل مشكلات التضخم والبطالة ولكنها ضرورة تمليها ظروف المجتمع الراسمالي واتجاهات تطوره . ويرى جالبرث في اجراءات مراقبة الاسعار والاجور اسلوبا للرد على هيمنة النظام المخطط . ويعتمد ذلك على رئيس قادر على العمل من أجل الصالح العام وسلطة تشريعية يدفعها الصالح العـــام لفرض تلك القرابـــة .

وفي الجزء الاخير من كتابه يدعو جالبريث الى نوع جديد مـــن الاشتراكية تختلف عن الاشتراكية المنبعثة من الايديولوجية ولكنهـــــا اشتراكية حتمية وليدة واقع معين يعيشه النظام الراسمالى . ويعتقـــد أن

هذه الاشتراكية حتمية لانها لا تسمح ببديل اخر الا على حسا بالفوضى والمعاناة الاجتماعية والضرر بالصحة والرفاه الاجتماعي .

اما الظروف التي تملي هذه الاشتراكية فتعود الى التطور المتخلف لنظام السوق بالقياس لنظام التخطيط ضمن النظام الراسمالي (ص ٢٧٧) ولعدم قدرة الثاني على مواكبة التطورات التي أنجزها الاول ، لذا يصبح التدخل الحكومي ضروريا .

وتتضمن دعوة جالبرث الى الاشتراكية الواقعية اخضاع بعض الصناعات التي نشأت في نظام السوق ولكنها بقيت عاجزة عن ملاحقة مثيلاتها في النظام المخطط الى الملكية العامة ومن هذه الصناعات المؤسسات الصحية والنقل والاسكان والفن والمسرح والرسم والزراعة ، وشركات انتاج الاسلحة .

وبقدر ما يدعو جالبرث الى تطبيق الاشتراكية الواقعية على القطاع الضعيف المتخلف يدعو كذلك الى تطبيقها على القطاع القوي المتقدم (القطاع المخطط) ويمثل جالبريث لذلك شركات انتاج السلاح مثل لوكهيد التي يعتمد معظم انتاجها على الموازنة الحكومية ، حيث تمتلك الدولة كثيرا من معداتها وموجوداتها وتستوعب خسارتها وتقوم بانقاذها في حالة الفشل ، كما أن معظم موظفيها الكبار ينتقلون اليها من وزارة الدفاع — أي أن هذه الشركات اشتراكية بالفعل وليس بالاسم .

وفي ختام كتابه يعود جالبرث الى مسألة التنسيق بين النظام المخطط ونظام السوق حيث يقترح نظاما للتخطيط الاشمل وهو في اعتباره افضل الحلول البديلة للمشكلات المطروحة . فيقول بأن الحل يكمن في الاعتراف بمنطق التخطيط مع فاعلية ذلك من ضرورة التنسيق ، ويوصي جالبريث بانشاء سلطة للتخطيط العام ، وهذه يجب أن تكون تحت اشراف السلطة التشريعية المباشر حيث هنا سيتم مجابهة أصعب مشكلة على الصعيد العام وهو كيف يؤسس نظام للتخطيط لا يعكس أهداف النظام المخطط ولكن يعكس الغرض العام ، ولا يكتفي جالبرث باعطاء الاهمية لنظام عام للتخطيط على المستوى القومي ولكنه يرى في ذلك ضرورة على المستوى العالمي ، فأنظمة التخطيط القومية التي تتعامل مع بعضها على المستوى الدولي تحتاج هي الاخرى الى نظام دولي للتخطيط (ص ٣٢٢) .

واخيرا يطرح جالبرث بعض الحلول لمشكلات الاقتصاد الراسمالي بنظاميه — النظام المخطط ونظام السوق ، ويلخص هذه الحلول في ستة : —

الاول : اعفاء اصحاب الشركات الصغيرة من جميع الممنوعات الواردة في قوانين الترست التي تنص على التجمع لغرض استقرار الاسعار والانتاج . وفي حالة نشوء اية مخالفة يجب ان تعالج عن طريق الانظمة وليس بمجهودات جديدة للعودة لنظام المنافسة (ص ٢٣٦) .

الثاني : التدخل الحكومي المباشر لتنظيم وتحديد الاسعار والانتاج في نظام السوق .

الثالث : التشجيع القوي والفعال لاتحادات نقابات العمال في نظام السوق لمساعدة العمال الذين لا قدرة لهم في الشركات العاملة في نظام السوق .

الرابع : زيادة ملحوظة في المستوى الادنى للاجور (من اجل تخفيض الفارق في الاجور بين نظام السوق والنظام المخطط ويسري ذلك على جميع الشركات دون استثناء) .

الخامس : مراجعة لنظام تنظيم تجارة السلع الدولية ومراجعة متحفظة للحماية الجمركية في نظام السوق « ص ٢٥٩ » .

السادس : الدعم الحكومي للوفاء بالحاجات التعليمية والراسمالية والتكنولوجية لنظام السوق (ص ٢٦٠) .

وفي تقييمنا لهذا المؤلف لا بد من ذكر الاعتبارات التالية : ـ

١ ـ ان المؤلف بقدر ما يوجه افكاره الى القارىء العادي الا انه يهدف الى توجيه طلاب الاقتصاد وتحذيرهم من متاعب الكتب المقررة والتي تغفل التصعيد المتزايد للنقد الموجه للنماذج الاقتصادية والسياسية التقليدية والمستحدثة .

٢ ـ في محاولاته لوضع علاج لمشكلات المجتمع الراسمالي يعترف جالبرث بأنه مصلح وليس ثوري ولذا تبقى معالجاته ضمن اطار المحافظة على النظام الراسمالي مع أنه يركز على مبادىء العدالة والمساواة وعدم الاستغلال وينتقد تسلط القطاع الخاص .

٣ ـ يشترك جالبرث مع بعض الاقتصاديين الغربيين القلائل مثل (ميردال) بالدفاع عن القطاع العام وهم في ذلك يخطون خطوة جريئة لنقدهم لما يسمى بالطريقة التقليدية ، والتي دأب عليها كثير من الاقتصاديين الراسماليين .

٤ ـ ان كتاب جالبرث جـاء مقدمة لبعث دعـوة قديمة نحو اعتمـاد نظام للتخطيط على المستوى القومى في الولايات المتحدة بسبب ما يعانيه نظامها الاقتصادى من مشكلات الندرة (ندرة الموارد) ، والطـاقة والبطالة والتضخم وارتفاع مستوى الجريمة والتفكك والانحـلال الاجتماعى والتلوث البيئي .

ولما كان من الصعب تناول معظم الافكار والاراء التي يطرحها جالبرث في هذا المؤلف فاننا اردنا بهذه المراجعة لتكون مقدمة وحافزا للقارىء العربي الذى تهمه بعض الكتابات التي تتناول المجتمع الصناعى المتقدم بالنقـد والتشريح علنا ـ في الدول النامية ـ نستفيد من تجارب تلك الدول ونحن في بداية بحثنا عن نموذج ذاتي بديـل .

توفيق ابو بكر ، *فلسطين والعالم في عصر الثورة الفلسطينية المعاصرة*
(الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٧٧) جزءان :

د. امين محمود *

الكتاب محاولة لاستقصاء التطورات التي طرأت على مواقف دول العالم تجاه قضية فلسطين على ضوء تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧ . ويتضمن الكتاب في جزئه الاول مواقف دول افريقيا وآسيا واوروبا بينما ينتقل الجزء الثاني لطرح مواقف الدول الامريكية والدول الاشتراكية بالاضافة الى منظمة الامم المتحدة .

في مستهل حديثه عن الموقف الافريقي يقدم الكاتب لمحة عن علاقةاسرائيل بافريقيا قبل عام ١٩٦٧ ويشير الى أن الهدف الذي كانت تسعى اليه اسرائيل من وراء تطوير علاقاتها بأفريقيا هو كسر طوق الحصار العربي المفروض عليها والخروج بالتالي من نطاق عزلتها الاقتصادية والسياسية ، اذ أن نجاح اسرائيل في الحصول على اعتراف وتأييد جيران العرب منالافارقة يمهد السبيل فيما بعد لدفع العرب نحو الاعتراف باسرائيل .

ويعزو الكاتب أسباب نجاح اسرائيل في التغلغل بأفريقيا الى المساندة الكبيرة التي قدمتها لها دول الغرب الكبرى (بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة) متخذة اياها ستارا تتسل من خلاله الى الدول الافريقية خاصة تلك التي نالت استقلالها حديثا ، بحيث اصبحت اسرائيل من أهم الدعائم التي يستند عليها الغرب في تثبيت مواقعه السياسية والاقتصادية في أفريقيا . كما ساهمت صورة اسرائيل التي روجها الاعلام الصهيوني الموجه الى أفريقيا في مزيد من النجاح للتغلغل الاسرائيلي في القارة السوداء . فقد صورت اسرائيل دولة ديموقراطية اشتراكية مسالمة ترغب في مساعدة الدولالافريقية دون أية مآرب في ربح أو استغلال ، بما يتوفر لديها من خبرات وامكانيات في المجالات الاقتصادية والعمرانية والعسكرية . ويركز الكاتب على المساعدات العسكرية التي قدمتها اسرائيل للانظمة الرجعية في افريقيا من أجل قمع الحركات التحررية والقضاء عليها . كما أن غياب الحركة النضالية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ ساهم في تسهيل مهمة التغلغل الاسرائيلي في افريقيا .

---

* الاستاذ بقسم التاريخ في جامعة الكويت

غير ان نشوب حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما تمخض عنها من نتائج أدى الى ظهور مواقف جديدة للدول الافريقية معارضة للسياسة الاسرائيلية . فقد اتضحت للكثير من هذه الدول حقيقة النوايا العدوانية التوسعية لاسرائيل وكشف النقاب عن طبيعة الدور الذي تقوم به اسرائيل في أفريقيا الى جانب الدول العنصرية في التصدي للشعوب الافريقية المطالبة بحق تقرير المصير بالاضافة الى رفضها الموافقة على حظر وتجريد افريقيا من الاسلحة النووية .

وقد بدأت مظاهر التغير في مواقف الدول الافريقية تتضح من خلال المنظمات الافريقية الاقليمية منها والدولية رسمية كانت أم شعبية ، ومن خلال مؤتمرات القمة الافريقية ومؤتمرات دول عدم الانحياز والمؤتمرات الاسلامية . وقد تعمقت هذه المظاهر من خلال نشاط الاتصالات العربية والافريقية وظهور عدد من الدول التقدمية في القارة الافريقية ممن التزمت بخط معاد للحركات الامبريالية ودولها العميلة .

وفي أعقاب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ تزايد موقف الدول الافريقية حدة في معارضتها لاسرائيل حيث قطعت تسع وعشرون دولة علاقاتها مع اسرائيل بالاضافة الى تسع دول أخرى لم يكن لها علاقات معها أصلا . ولم يبق لاسرائيل علاقات سوى مع الدول العنصرية والدائرة في فلكها وهي : جنوب افريقيا ، ملاوى ، ليسوتو ، موريشيوس وسوازيلاند . وقد اعترفت غالبية الدول الافريقية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني .

وينهي الكاتب حديثه عن موقف افريقيا بتحديد أهم العوامل التي ساعدت على التحول الواسع في موقف غالبية دولها لمصلحة الشعب الفلسطيني ونضاله . وتتلخص هذه العوامل في دعم اسرائيل المستمر للحركات الانفصالية والرجعية في القارة ووقوفها ضد حركات التحرر في أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، بالاضافة الى التخوف من التغلغل الاسرائيلي في قوات الدول الافريقية المسلحة ومخابراتها ، وفشل عدد من مشاريعها الاقتصادية نظرا لنقص التمويل الاسرائيلي المتسرب في غالبيته الى النواحي العسكرية . ويشير الكاتب الى عوامل أخرى سبق ذكرها كمعارضتها حق تقرير مصير الشعوب وتحالفها مع الاتجاهات العنصرية ، هذا في الوقت الذي بدأت تظهر فيه دول افريقية تقدمية ذات علاقات وثيقة مع الدول العربية وشعوبها وخاصة الشعب العربي الفلسطيني .

ويلاحظ في هذا الجزء من الكتاب أن الباحث لم يتناول الحركات الشعبية التحررية في افريقيا بشكل أكثر توسعا بحيث يبين مدى تاثير هذه الحركات على الراي العام الافريقي في معارضته للتغلغل الاسرائيلي في القارة الافريقية . ان مجرد الاكتفاء ببعض البيانات المقتضبة الصادرة عن هذه الحركات لم يكن عونا للكاتب في التوصل الى تحديد مستقبل النفوذ الاسرائيلي في افريقيا .

ينتقل الكاتب بعد ذلك ليتحدث عن علاقات فلسطين بدول اوروبا الراسمالية حيث يعالجها بطريقة تختلف عن معالجته للعلاقات الفلسطينية الافريقية ، فيتناولها كل دولة على حده بطريقة مبسطة افتقرت احيانا كثيرة الى المقدرة على تحليل القوى والعوامل التي تسير سياسة تلك الدول تجاه القضية الفلسطينية . وقد أدت هذه الطريقة ايضا الى تكرار كثير من التعبيرات والمفاهيم ، ولعله كان من الافضل لو اكتفى الكاتب بتناول الدول الاوروبية الكبرى على حدة وتناول باقي الدول الاوروبية كمجموعة متكاملة على النحو الذي عالج به الدول الافريقية .

في حديثه عن بريطانيا يصف الكاتب موقفها « بالغموض المتعمد » بالنسبة للفلسطينيين ، في حين يتضح موقفها بالنسبة لاسرائيل حيث تقدم لها الدعم الواسع والتأييد المطلق . ويعود هذا الدعم البريطاني لاسرائيل الى النفوذ الصهيوني في المؤسسات البريطانية السياسية والحزبية وسيطرتها على وسائل اعلام متعددة بالاضافة الى عدائها التقليدي للعرب وعطف جماهيرها على اليهود لما عانوه من ويلات على يد النازية . وبالرغم من نشاط بريطانيا المتزايد في الفترة ما بين حزيران ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ في تقديم المشاريع والمقترحات لحل القضية الفلسطينية والتي كان اهمها قرار ٢٤٢ الشهير ، الا أن سياستها استمرت في معالجة مشكلة الفلسطينيين على اساس انها مشكلة لاجئين يحتاجون الى توطين . غير أن موقف بريطانيا أخذ يتغير تدريجيا في أعقاب حرب اكتوبر نتيجة تزايد اعتمادها الاقتصادي على العالم العربي وتزايد الاعتراف الدولي بالوجود الفلسطيني ، وكان ان اعترفت بريطانيا بوجود شعب فلسطيني يتحتم على الاسرة الدولية ايجاد صيغة تمكنه من الاعراب عن شخصيته وممارسة حقوقه الوطنية شريطة الا يمس ذلك حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها . غير أن النشاط البريطاني بدأ يتقلص مؤخرا تاركا المجال للولايات المتحدة لتقوم بالدور الرئيسي .

أما بالنسبة لمواقف القوى والاحزاب والصحافة البريطانية من القضية الفلسطينية فان الكاتب يشير ايضا الى التغيير الذي طرأ على مواقفها مثللا

على ذلك ببعض التصريحات والمقالات التي وجدت لها مجالا في الصحف والمجلات البريطانية . ولعله كان مناسبا أكثر لو تعمقت الدراسة بشكل افضل في تبيان حجم التغييرات العملية التي طرأت على مواقف المؤسسات النقابية والمهنية التي تعكس راي غالبية الشعب البريطاني عادة .

ينتقل الكاتب بعد ذلك الى الحديث عن فرنسا التي التزمت بموقف واضح منذ حرب حزيران ينادي بانسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل الحرب وادانة العدوان الاسرائيلي ضد الدول العربية ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني اما في عودته الى وطنه او حصوله على التعويض . ويعزو الكاتب هذا الموقف الى نمو المصالح الفرنسية في المنطقة العربية ورغبة فرنسا في اتباع سياسة مستقلة عن امريكا وذلك عن طريق تزعم كتلة اوروبية تكسر بها احتكار امريكا للشرق الاوسط ، بالاضافة الى تصاعد الثورة الفلسطينية التي تركت آثارا ايجابية واضحة لدى القوى السياسية الفرنسية . وفي أعقاب حرب اكتوبر اعترفت فرنسا بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وطالبت بضرورة تأسيس وطن قومي للفلسطينيين يقيمون فيه سلطة وطنية مستقلة بهم .

ويتحدث الكاتب ايضا عن مواقف الحركات النقابية والمهنية ويستعرضها بشكل اوسع واعمق من استعراضه لمواقف هذه الحركات في بريطانيا . ويتوصل في استعراضه هذا الى أن الثورة الفلسطينية استطاعت أن تؤثر بشكل ملحوظ وفعال على مختلف التنظيمات ووسائل الاعلام الفرنسية سواء اليسارية أو الليبرالية أو حتى اليمينية .

أما بالنسبة لالمانيا الغربية فان الكاتب يصفها بالتذبذب بين التبعية الكاملة للموقف السياسي الامريكي وبين الالتحاق بموقف دول السوق الاوروبية المشتركة ، اي بين التأييد المطلق لاسرائيل والتأييد المتحفظ لها . ويعود هذا الموقف المؤيد لاسرائيل الى عقدة الذنب القوية في المانيا بالذات بالاضافة الى مشاعر العداء للعرب والتبعية المطلقة للولايات المتحدة والخوف من الخطر السوفييتي .

أما عن الموقف الشعبي والحزبي فان الكاتب يقدم لنا صورة مقتضبة مستقاة في غالبيتها مما ورد في احدى الصحف او احد البرامج التلفزيونية . وحينما يتعرض لليسار الالماني فان حديث الكاتب يتخذ اسلوب السرد الموجز الذي يفتقر الى أي نوع من أنواع التحليل الذي استعمله الكاتب واجاد فيه بشكل ملحوظ في مواضيع اخرى من الكتاب .

ويقدم لنا الكاتب بعد ذلك استعراضا سريعا لمواقف الدول الاوروبية الاخرى ازاء القضية الفلسطينية ، ويبين ان هذه المواقف ــ باستثناء موقف اسبانيا ــ كانت تتراوح بين التأييد المطلق والتأييد المتحفظ لاسرائيل . ونظرا لحاجة هذه الدول الى نفط العالم العربي وأسواقه فانها لجأت الى اصدار بيانات تطالب فيها بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الفلسطينيين مقابل اعتراف العرب كاملا باسرائيل واقامة علاقات طبيعية معها . ويشير الكاتب الى موقف اليسار في هذه الدول وتبنيه الموقف الفلسطيني نتيجة تصاعد ونمو الكفاح الفلسطيني المسلح .

اما بالنسبة لاسبانيا فان موقفها المؤيد للعرب كان ينبع أصلا من كراهيتها لليهود ، غير أن تولي الليبراليين الحكم أثر وفاة فرانكو ادى الى مزيد من التأييد للقضية الفلسطينية وصلت حد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

ويتحدث الكاتب بايجاز شديد عن موقف « المسيحية العالمية » وذلك من خلال البيانات الصادرة عن الندوتين العالميتين للمسيحية اللتين عقدتا عام ١٩٧٢ في بيروت ولندن . ويتضح من هذه البيانات أن الموقف المسيحي مؤيد كل التأييد للنضال العربي الفلسطيني في سبيل استعادة حقوقه وارضه .

وفي نهاية الجزء الاول من الكتاب ، يتعرض الباحث للعلاقات الفلسطينية الاسيوية . وفي مستهل حديثه عن هذه العلاقات يشير الى ان هناك مجموعة من العوامل التي حالت بين اسرائيل وبين اختراق أبواب قارة آسيا نظرا لكون معظم دولها دولا اسلامية متعاطفة مع قضايا العرب المسلمين ، وكونها كثيفة السكان حيث أن المساعدات الاقتصادية التي اغرت اسرائيل بها دولا افريقية عديدة لم تكن ذات تأثير لدى هذه الدول المحتاجة الى مساعدات هائلة . ويورد الكاتب أيضا عوامل اخرى تتعلق بصعوبة التعامل الاقتصادي بين اسرائيل وآسيا نظرا لكونه مكلفا لبعد المسافة وغلاء اجور الشحن ، ولان كثيرا من هذه الدول لها مشاكل مطروحة امام الامم المتحدة وبحاجة الى دعم الدول العربية بالاضافة الى ان البعض منها حساس في تعامله مع اية دولة قائمة على أساس ديني لما يمكن أن يثيره ذلك من حساسيات لدى الاقليات في أوطانها .

بالنسبة للهند فانها تتخذ موقفا مؤيدا للشعب الفلسطيني وتعترف رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينية . ويعود هذا الموقف الى كون الهند دولة رائدة في مجموعة دول عدم الانحياز ومرتبطة ارتباطا اقتصاديا وثيقا بالعالم العربي ومحتاجة باستمرار للدعم العربي لمشاكلها المطروحة امام الامم المتحدة . وبالاضافة الى ذلك فان ارتباط اسرائيل بالامبريالية العالمية

وتعنتها في الانسحاب من الاراضي العربية وتمييزها ضد الهنود في اسرائيل ساهم ايضا في تشدد الهند في معارضتها لاسرائيل ودعمها للنضال العربي الفلسطيني . ويشير الكاتب الى وجود بعض الاحزاب والصحف الهندية المؤيدة لاسرائيل ولكنها لا ترقى الى الحد الذي يمكن أن تؤثر فيه على الخط العام للسياسة الهندية .

اما باكستان فانها تؤيد الموقف الفلسطيني تأييدا كاملا نظرا لكونها دولة اسلامية مرتبطة مع الدول العربية بروابط سياسية واقتصادية وثقافية عميقة . وتعترف الباكستان بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافا دبلوماسيا كاملا .

وفي حديثه عن ايران يشير الكاتب الى أن الموقف الايراني الرسمي العلني مؤيد للشعب الفلسطيني . غير أن الدراسة تتعرض لبعض الحقائق التي تبين ان هنالك علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة بين ايران واسرائيل .
اما بالنسبة للصين الشعبية فانها تتخذ موقفا مبدئيا واضحا . فهي تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه الكامل في استعادة وطنه بالكفاح المسلح . وقد اعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافا دبلوماسيا كاملا ، غير أن موقف الصين بدات تتحكم فيه بعض الحساسيات الناجمة عن سوء علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ونظرا لنمو العلاقات الفلسطينية السوفييتية مما جعلها تنظر بحذر الى هذا النمو المتصاعد في هذه العلاقات . ويشير الباحث الى انه بالرغم من أن الصين تتعامل مع مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية الا انها تؤمن أن فتح هي المحور الاساسي الذي يجب على جميع الفصائل الالتحام حوله .

أما موقف اليابان فقد بقي حتى حرب اكتوبر مؤيدا لاسرائيل ، ولكنه في أعقاب تلك الحرب بدا في التغير البطيء لصالح الحق الفلسطيني ، وذلك لاعتماد اليابان على النفط العربي الذي يهدد توقفه حركة الصناعة اليابانية ، بالاضافة الى الاستثمارات اليابانية الواسعة في العالم العربي . وقد حددت اليابان موقفها بالدعوة لانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وفي الوقت نفسه دعت الى احتراف أمن جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل . الا انه يوجد هناك ضغوط يمينية يقودها بعض التجار المرتبطين باليهود للعودة بالموقف الياباني الى ما قبل حرب اكتوبر ، ولكن هذه الضغوط لم تؤثر على الموقف الرسمي لليابان نظرا لان المصلحة اليابانية الاجمالية تقتضي الاستمرار بهذا الموقف الجديد ونظرا لوجود قوى يسارية ضاغطة على الحكومة لاتخاذ موقف مؤيد للعرب .

وتلقى القضية الفلسطينية تأييدا مطلقا في كل من اندونيسيا وافغانستان وبنغلادش ، حيث اعترفت هذه الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية وحـق الشعـب الفلسطيني في استرجاع ارضه . واتخـذت مواقف مؤيدة للحـق الفلسطيني في جميع المحافل الدولية . وشبيه بموقـف هذه الدول موقـف سيريلانكا في اعقاب عام ١٩٧٠ حيث جمدت علاقاتها مع اسرائيل فأخـذت تؤيد الموقف العربي تأييدا كاملا ، وكذلك الحال بالنسبة لنيبال التي بـدأت في مطلع السبعينات تتخذ موقفا متعاطفا مع العرب وصوتت الى جانب العرب في الامم المتحدة معترفة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

اما بالنسبة لموقف تركيا فقد بدأ يتغير بالتدريج لصالح العرب اثر حرب حزيران . وبدأت تركيا تقف الى جانب العرب في المحافل الدولية بعد أن جمدت علاقاتها مع اسرائيل . ويعزو الكاتب هذا التغير الى حاجة تركيا لتأييد العرب في صراعها مع اليونان حول قبرص والى تزايد مصالحها الاقتصادية في الوطن العربي . وقد اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية وأخذت تطالـب بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ووافقت على قرار ادانـة الصهيونية كحركة عنصرية . أما ماليزيا فبالرغم من كونها تضم اغلبية مسلمة وتتخذ حكومتها مواقف علنية مؤيدة لفلسطين ، الا انها ما زالت تحتفـظ بعلاقات اقتصادية قوية مع اسرائيل ، وهذه الصورة نفسها تتكرر بالنسبة لموقف كل من قبرص ومالطه ازاء فلسطين .

وبالنسبة لمواقف كل من كمبوديا وفيتنام وكوريا الشمالية ، فان الكاتب يبين انسجام مواقفها في معارضتها للسياسة الاسرائيلية وتأييدها المطلـق لكفاح الفلسطينيين المسلح من اجل تحرير ارضهم والعودة اليها . ويشير الكاتب الى التغير البطيء الذي بدأ يلاحظ في موقف كل من بورما والفيليبين في أعقاب حرب حزيران . فقد أخذت هاتان الدولتان تطالبان بتطبيق قرارات الامم المتحدة الداعية الى انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . أما بالنسبة لاستراليا وتايلاند فان مواقفهما مواقف الدول التابعة للولايات المتحدة . فبالرغم من ملاحظة بعض الاعتدال في مواقفهما المعلنـة ، الا أن مواقفهما العملية تعكس تأييدا قويا لاسرائيـل .

في مستهل الجزء الثاني من كتابه ، يتحدث الكاتب عن موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية ، ويبين أن التدخل الامريكي بدأ منذ نهاية ثورة عام ١٩٣٦ حين أخذت بريطانيا تتراجع تدريجيا تاركة المجال لنمو تحالف جديد بين الحركة الصهيونية والامبريالية الامريكية ارسيت دعائمه عام ١٩٤٢ بصدور برنامج بلتمور الذي حدد بوضوح هدف الصهيونية في العمل نحو خلق دولة يهودية في فلسطين معتمدة في ذلك بشكل رئيسي على امريكا .

وبعد ان يشير الكاتب اشارات عابرة الى الدور الامريكي في الاربعينات والخمسينات ، ينتقل الى تحديد ابعاد هذا الدور في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ . ففي هذه الفترة تدعمت علاقة الشراكة بين اسرائيل وأمريكا حيث تحصل الاولى على مساعدات عسكرية واقتصادية امريكية ضخمة مقابل قيامها بدور الدولة الحارسة للمصالح الامبريالية في المنطقة .

وقد كانت امريكا في عهد الرئيس جونسون تتفادى الحديث عن وجود شعب فلسطيني وتستعمل بدلا من ذلك تعبير اللاجئين العرب الذين يجب العمل على توطينهم في البلاد العربية . وقد اعلنت امريكا في هذه الفترة ضرورة حل مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي عن طريق المفاوضات المباشرة بحيث يعترف العرب باسرائيل ويقيمون معها علاقات طبيعية .

وقد بلغ تأييد امريكا لاسرائيل خلال حرب اكتوبر ان هددت بالتدخل العسكري المباشر الى جانبها فيما لو ازدادت حالتها سوءا ، وقد تم اقامة جسور بينها وبين اسرائيل زودتها عن طريقه بمختلف انواع السلاح الذي لم يستعمل بعضه الامريكيون انفسهم .

وفي الوقت الذي بلغ فيه التحالف الامريكي الاسرائيلي ذروته ، اخذت السياسة الامريكية تتظاهر بالتقرب من العرب وتبدي استعدادها للمساهمة في ايجاد حل عادل ودائم لما تسميه بمشكلة الشرق الاوسط . وقد نجح هذا الموقف الامريكي المخادع في كسب ثقة بعض الدول العربية التي سارعت بالتخلي عن صلاتها بالاتحاد السوفييتي واخذت تقدم تنازلات اساسية مقابل مكاسب لم تتجاوز في غالبيتها مجرد بضعة تصريحات معسولة وتلاعب في الالفاظ الهدف من ورائها ضرب الحركة الفلسطينية الثورية وبالتالي تقوية اسرائيل .

اما بالنسبة للموقف الشعبي في امريكا تجاه القضية الفلسطينية ، فهو موقف في مجمله لا يزال مؤيدا لاسرائيل نتيجة تأثره بوسائل الاعلام التي يسيطر عليها التحالف الراسمالي الصهيوني في امريكا ، بالاضافة الى كراهيته للعرب من منطلق ثقافي ديني . ويثير الكاتب نقطة غاية في الاهمية وهي ان الشعب الامريكي لن يتفهم الموقف العربي على حقيقته الا اذا كان له تاثير مباشر على حياته واقتصاده كما اثبت الفيتناميون بملحمتهم البطولية .

واذا بدا ان هنالك اصواتا ليبرالية مؤيدة للعرب فهي في نفس الوقت مؤيدة لاسرائيل واستمرار وجودها ضمن حدود آمنة معترف بها وتتمتع بعلاقات طبيعية مع جميع جيرانها . اما اليسار الامريكي فانه اتخذ بشكل عام موقفا مؤيدا للنضال الفلسطيني ، ولكن قوة التجمعات اليسارية سرعان

ما بدات تضعف شيئا فشيئا في اعقاب هزيمة امريكا وانسحابها من فيتنام .

وقد أخذت كبريات الصحف والمجلات الامريكية تفرد احيانا كثيرة مقالات فيها بعض الاعتدال بعد أن كانت متخذة خطا معاديا للعرب بشكل واضح ، ويعزو الكاتب هذا الاعتدال النسبي الى بروز الشخصية الفلسطينية المكافحة وحرب اكتوبر والتعنت الاسرائيلي بالاضافة الى تزايد اهمية المصالح الامريكية في العالم العربي .

يتعرض الكاتب بعد ذلك بايجاز الى مواقف دول امريكا اللاتينية حيث تتخذ جميعها باستثناء كوبا والتشيلي (قبل الانقلاب الاخير) مواقف مؤيدة لاسرائيل بحكم تبعيتها للولايات المتحدة ووجود نشاط صهيوني واسع فيها ، بالاضافة الى العقدة الكلاسيكية المسماة بعقدة الذنب المسيطرة على غالبية الشعوب المسيحية الغربية لما لاقاه اليهود من اضطهاد على يد النازية ، ويشير الكاتب الى انه ظهر مؤخرا خط معتدل بين بعض دول أمريكا اللاتينية (بيرو ، الاوروغواي والمكسيك) يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وضرورة انسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل حزيران عام ١٩٦٧ .

وتوضح الدراسة أيضا موقف العداء الذي كانت تتخذه كندا من قضية الشعب الفلسطيني ودعمها المتواصل لاسرائيل ، ولكن هذا الموقف بدا يتجه نحو الاعتدال النسبي في اعقاب حرب اكتوبر حيث اخذت كندا تطالب « بتسوية عادلة » للقضية الفلسطينية وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . واخذت تظهر مؤخرا بعض المقالات المعتدلة في الصحافة الكندية .

ينتقل الكاتب بعد ذلك الى استعراض موقف الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية ومن خلال هذا الاستعراض نجد أن الموقف السوفييتي يتسم بالتأييد الواسع لكفاح الشعب الفلسطيني من اجل انتزاع حقوقه المشروعة في العودة الى ارضه واقامة دولته الفلسطينية . وقد مارس السوفييت ضغوطا سياسية لاجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وقاموا بقطع علاقاتهم الدبلوماسية معها . وبالاضافة الى ذلك فان الاتحاد السوفييتي لم يبخل على الكثير من الدول العربية بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تحتاجها . وفي عام ١٩٧٤ وجهت موسكو أول دعوة رسمية للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لزيارتها ، واعترفت بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني .

وبالرغم من التأييد الواسع الذي يقدمه الاتحاد السوفييتي للموقف العربي ، فانه معترف باسرائيل منذ عام ١٩٤٨ دولة ضمن الحدود التي منحتها اياها الامم المتحدة في قرار التقسيم عام ١٩٤٧ .

أما باقي الدول الاشتراكية فانها اتخذت مواقف مشابهة لموقف الاتحاد السوفييتي باستثناء رومانيا التي حافظت على علاقات وثيقة مع اسرائيل حتى حرب اكتوبر حيث بدأ موقفها بعد ذلك يتغير متخذا طابع الاعتدال .

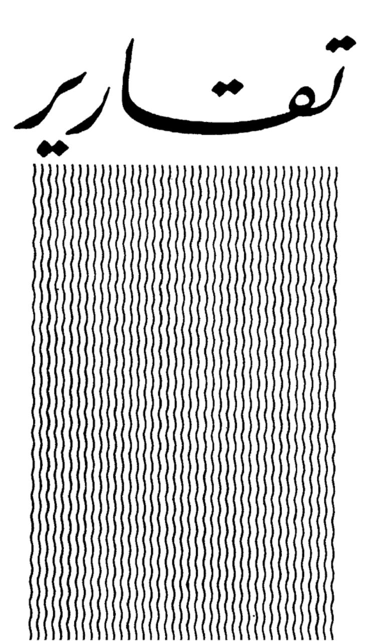
وينهي الكاتب دراسته بتحليل التغير الذي طرأ على موقف الامم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ حتى الان . ومن خلال استعراض للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن يتوصل الكاتب الى أن موقف الامم المتحدة اتجه بشكل مطرد لتأييد النضال الفلسطيني العادل وادانة السياسة الصهيونية التوسعية التي تنتهجها اسرائيل . وتعزى ايجابية مواقف الامم المتحدة الى ارتفاع عدد الدول المستقلة حديثا المنضمة الى المنظمة العالمية ، وتعنت اسرائيل المستمر وتحديها لقرارات الامم المتحدة بالاضافة الى زيادة العطف العالمي الناتج عن التفهم لحقيقة الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني نتيجة السياسة العنصرية القمعية التي تمارسها اسرائيل ازاء هذا الشعب .

بالرغم من الجهد الواضح المبذول في هذا الكتاب بجزأيه ، فأن عملا بهذا الشكل كان يحتاج الى جهد جماعي يشارك فيه اكثر من باحث لتغطية اكبر عدد ممكن من المصادر الاجنبية الاصلية لتقديم صورة اكثر تكاملا وعمقا لحقيقة مواقف دول العالم وشعوبها ازاء القضية الفلسطينية . ان الاكتفاء بالدوريات والصحف والمجلات العربية مع الاشارة احيانا الى عدد محدود من الصحف الاجنبية لم يحقق الخدمة الكافية للهدف المهم الذي وضعت من أجله هذه الدراسة . وقد أدى ذلك ايضا الى وجود عدم تناسق في عرض مواقف دول العالم تجاه قضية فلسطين ، فأحيانا كان العمق واضحا في دراسة موقف دولة معينة واحيانا اخرى اقتصر استعراض موقف دولة اخرى على مجرد جمل بسيطة مقتضبة كان الافضل لو ادرجت كملاحظات هامشية بدل احتلالها حيزا من متن الموضوع ، ولعل عذر الكاتب في هذا هو عدم تمكنه من الاطلاع على مصادر كافية تبين حقيقة موقف هذه الدولة أو تلك .

وبالرغم من ان الدراسة اشارت الى مواقف المؤسسات الشعبية في دول العالم من مهنية ونقابية الا انها في غالب الاحيان كانت تركز على المواقف الرسمية لهذه الدول المستمدة من تصريحات وبيانات المسؤولين فيها . ويلاحظ ايضا ان الباحث في اشاراته للمواقف الشعبية كان يفرد المجال الاكبر للحديث عن مواقف الحركات اليسارية المؤيدة للحق الفلسطيني لدرجة بلغت احيانا حد المبالغة في قوة هذه الحركات في بعض الدول . ولعله كان من الافضل لو ركز الباحث على الحركات الليبرالية التي توجه سياسة الدول الغربية الكبرى ويبين مدى التغيير الذي طرأ على مواقف هذه الحركات على ضوء المصالح الاقتصادية الهائلة لهذه الدول في المنطقة العربية وامكانية تعرضها لهزات عنيفة كما حدث خلال حرب اكتوبر حينما حظر تصدير النفط الى غالبية هذه الدول .

ان المجهود الذي قام به المؤلف لاخراج هذا الكتاب الى حيز الوجود يستحق كل تقدير وتشجيع ، ولا شك أن الكتاب سيكون ذا نفع كبير للقارىء العربي الذي يهمه معرفة موقع قضية هذه الايام بالنسبة لدول العالم ، بالرغم من بعض الثغرات التي تبرز فيه لمن يود الاستعانة به كدراسة اكاديمية متخصصة .

تقارير



منشأ فكرة الموسوعة :

لقد نادى بفكرة الموسوعة الفقهية كثير من علماء الشريعة في البلاد العربية والاسلامية وذلك في تصدير بعض الكتب الفقهية التي نشرت وفي المجلات الاسلامية منذ منتصف القرن الحالي. ولما عقد مؤتمر « اسبوع الفقه الاسلامي » في باريس في بهو كلية الحقوق من جامعة السوربون اول شهر تموز / ١٩٥١ بدعوة من لجنة الحقوق الشرقية في المجمع الدولي للقانون المقارن ، وظهر من المحاضرات التي القيت في موضوعات شتي من مختلف شعب الحقوق والقانون في الفقه الاسلامي ما في هذا الفقه الاصيل المؤثل من ثروة حقوقية ونظريات قانونية خالدة القيمة اتخذ المؤتمر قراره التاريخي الذي من جملة ما جاء فيه ما ترجمته الحرفية كما يلي :

أ ــ ان مبادىء الفقه الاسلامي لها قيمة (حقوقية تشريعية) لا يمارى فيها .

ب ــ وان اختلاف المذاهب الفقهية في هذه المجموعة الحقوقية العظمى ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات ومن الاصول الحقوقية ، هي مناط الاعجاب ، وبها يستطيع الفقه الاسلامي ان يستجيب لجميع مطالب الحياة الحديثة والتوفيق بين حاجاتها .

ويأمل المؤتمرون في اسبوع الفقه الاسلامي هذا ان تؤلف لجنة لوضع معجم للفقه الاسلامي يسهل الرجوع الى مؤلفات هذا الفقه ، فيكون موسوعة فقهية تعرض فيها المعلومات الحقوقية الاسلامية وفقا للاساليب الحديثة (انظر المجلة الدولية للحقوق المقارنة ــ العدد ٤ ــ من السنة ــ ٣ ــ الصادر في تشرين الاول سنة / ١٩٥١) . فهذا الامل الذي دعا الى تحقيقه مؤتمر « اسبوع الفقه الاسلامي » الاول في باريس كان هو النواة الاولى لفكرة (موسوعة الفقه الاسلامي) التي انشئت لها لاول مرة لجنة خاصة في كلية الشريعة بجامعة دمشق سنة ١٩٥٥ . ثم نهضت بذلك مصر وسورية في عهد الوحدة ، وما بعدها باشراف المجلس الاعلى للشئون الاسلامية من جهة ، وجمعية الدراسات الاسلامية من جهة اخرى .

وقد قامت وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية في الكويت قبل عشـــر سنوات بالاشراف على اصدار موسوعة للفقه الاسلامي ، باعتبارها مـــن الضرورات العصرية لمواكبة الفقه لكل ما وصلت اليه العلوم الاخرى ــ ولا سيما الدراسات الحقوقية ــ من تطوير في الشكل والاسلوب ، ليجمع الى اصالة مضمونه وغزارة تراثه جمال الاخراج وسهولة الترتيب ولا يخفـــى اثر ذلك ــ بعد ما استحوذ على عصرنا الاعلام والسرعة ــ في تيسير العودة الى تراثنا الاسلامي والافادة منه في استنباط الحلول للحاجات المستجدة ، وتوفير الوقت على المختصين في القيام بدراساتهم فيه ، وتمكين غيرهم مـــن الالمام بأبحاثه والاطلاع على ما استنبطه الفقهاء من الكتاب والسنة لتنظيـــم جميـــع شئون الحيـــاة .

وقد استمر مشروع الموسوعة خمس سنوات (تم فيها وضع الخطة ، وانجاز خمسين موضوعا فقهيا رئيسيا ، نشر منها تسعة نماذج لحد الان في طبعة تمهيدية مع صنع معجم لكتاب المغنى في الفقه الحنبلي) ثم رؤى ايقاف المشروع فـــترة ــ قاربت مدة دورته الاولى ــ بقصد اعادة تقويم خطواته وتوفير متطلباته وتجميع الجهود والطاقات للمضي في استكماله . وقد اعتزمت الوزارة ــ بعون الله ــ استئناف العمل في الموسوعة ، بعد تكوين (اللجنة العامة) المشرفة عليها ، وتنقيح الخطة الســـابقة ، وتفريـــغ جهـــاز علمي متخصـــص .

اهداف واختصاصات (الموسوعة الفقهيـــة) :

تهدف (الموسوعة الفقهية) الى عرض تراث الفقه الاسلامي في المذاهب المعتبرة ، للوفاء بحاجات الاستمداد من الثقافة الاسلامية الحقوقية والبحوث والقضاء والافتاء وصياغة التشريعات . وسبيل ذلك الرجوع الى أوثـــق المراجع الفقهية المعتمدة واستخلاص ما فيها من قضايا فقهية في شتى جوانب الحياة من عبادات ومعاملات وعقوبات ونظم دستورية وادارية ودولة وآداب شرعية مقرونة بالادلة والتعليلات والامثلة . وسيضاف الى التراث الفقهي : جميع المسائل المستحدثة والقضايا العصرية المستنبطة أحكامها حسب أصول الاجتهاد الصحيح ــ في ملحق ــ كما سيلحق بالموسوعة ايضا جميع ابحـــاث اصول الفقه وقواعده ، فضلا عن الاهتمام باعلام الفقهاء والمراجع الفقهية .

ولا يخفى انه باختلاف الزمن وتطور الاساليب والحاجات الثقافية اصبح الفقه الاسلامي وما فيه من جوهر نفيس وعبقريات الاجتهاد ، ونظريـــــات حقوقية محكمة ، ومبادىء قانونية سامية ذات قيمة خالدة ، كل ذلك فيه أصبح محجوبا عن انظار الحقوقيين والمشرعين بغلاف من اسلوبه وترتيبه القديم ،

وعباراته المعقدة وبمراجعه الصعبة المسالك على غير المخلصين . ولكن تطور الحياة وحاجاتها وتشعب الثقافة العامة جعلت وقت الباحث لا يتسع للتنقيب عن مظنته ، وهذا ما يوجب تعبيد الطريق الى هذا الفقه العالمي الذي اقام نظام العدل في مشارق الارض ومغاربها نحو اربعة عشر قرنا ، وواجه الوان الحضارات وحل جميع مشكلات الحياة بأحسن الحلول ، واعدل الاحكام ، وأمرن القواعد في معالجة مشكلات اختلاف الزمان والمكان والاعراف والحاجات ، بمذاهبه الاجتهادية المتعددة .

فغاية الموسوعة صياغة الفقه الاسلامي كما هو في مراجعه الاصلية بأسلوب سهل ، وتبسيط العبارات المعقدة التي تصادف فيه ، مع الاشارة الى اختلاف المذاهب والاجتهادات في كل موطن يكون فيه ذلك هاما ومفيدا ، ثم ترتيب هذه الاحكام الفقهية الشرعية في الموسوعة ترتيبا ابجديا على حروف المعجم بحسب الحرف الاول وما يليه من الكلمة والعنوانية الدالة على الموضوع الفقهي .

فكل باحث ، ولو غير فقيه مختص ، يستطيع ان يراجع في الموسوعة عن حكم الشريعة وآراء الفقهاء في كل موضوع بالنظر الى ترتيب حروف كلمته كما يراجع عن اي كلمة شاء في قاموس لغوي ، لكنه في القاموس يراجع عن الكلمة ليرى معناها في اللغة ، اما في الموسوعة الفقهية فيراجع عنها ليرى ما تحتها من احكام الشريعة وفقهها في الموضوع ، واختلاف المذاهب والاراء الفقهية في ذلك مع الاحالة على مواطن البحث في مراجعه الفقهية الاصلية من كتب المذاهب بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة واسم المطبعة وتاريخ الطبع ليرجع اليها من يشاء .

وهذه الموسوعة يقدر لها لتكون كافية ان تبلغ ثلاثين مجلدا فأكثر ولا سيما انها ستشتمل على جميع اقسام الفقه من عبادات ومعاملات وجنايات وعقوبات وقضاء وبينات وسياسة شرعية وأحكام الاسرة المعروفة اليوم باسم « الاحوال الشخصية » من النكاح الى الميراث وما بينهما .

سينهض بهذا العمل العظيم جهاز متخصص مكون من خبراء وباحثين وكتبة وموظفين اداريين . ومهمة الخبراء : كتابة الابحاث الفقهية ، ومراجعة ما يكتب من قبل الفقهاء المستكتبين في الخارج ، وتوجيه صنع المعاجم الفقهية ومهمة الباحثين اعداد ما يتطلبه عمل الخبراء من مراجع وتخريج النصوص وصنع المعاجم . ويقوم الكتبة بأعمال التصنيف والاتصال والترجمة والتصوير والسكرتارية والارشيف . ويشرف على هذا الجهاز (الامين العام) ومن يساعده علميا واداريا .

اما الاشراف على سير العمل والتخطيط الرئيسي له ، فقد اسند الـى لجنة عامة مكونة من ثمانية اعضاء ما بين كبار الاداريين في الوزارة وعـدد من المختصين في مجال الفقه والقضاء والقانون . ويرأس هذه اللجنة السيد الوزير ، وتجتمع اجتماعا نصف شـهري ، وتنظم بقراراتها وتوصيـاتها سير العمل وتكفل التنسيق واختيار افضل السبل لتحقيق اهداف الموسوعة المشار اليهـا اعــلاه .

وقد التزمت اللجنة المنظمة الافادة من رصيد الموسوعة في فترتهـا السابقة حيث نقحت خطة الكتابة بالاستنارة بخطط المشاريع المماثلة في مصر وسورية ، والتعاون مع المشاريع المشابهة في السعودية ، وتبنت ما رأتـه صالحا من البحوث الخمسين التي انجزت سابقا مع نشر قسم منها كنماذج عملية ، كما قامت بالاتصال والتعاون معالفقهاء والجهات العلمية المختصة في العالـم الاسلامـي .

التباين في الإدارات التربوية والعسكرية والتجارية

د. محمد المهيني *

عندما نحاول أن نلقي ضوءا على وضع الادارة التربوية ، فاننا يجب ان نعرف : ما المقصود بالادارة التربوية ؟ . هل نقصد بها ذلك المفهوم العام ، المتعارف عليه من قبل عامة الناس ، أو انه ذلك المفهوم العلمي المحدد من قبل المختصين في مجال الادارة التربوية .

ففي الاجتهاد الاول تطمس كثير من المعالم وندخل في متاهات قد لا نجد لها مخرجا ، وذلك بسبب ما قد يعتري هذا المفهوم من غموض وتداخل نتيجة سطحية وهامشية المعرفين وان كثر عددهم وقوي نفوذهم . أما الاجتهاد الاخر والذي يصل الى درجة العلم ، فهو جدير بالمناقشة والتحليل لما يتمتع به من وضوح يسهل معه تحديد الهدف واستخدام الوسيلة والحصول على نتيجة افضل .

ولو حاولنا أن نحدد مفهوم الادارة التربوية فاننا سنجد استخدامات كثيرة للدلالة عليها . فمنهم من يعرف الادارة التربوية بوجود الجهاز وتركيبه الهيكلي بصرف النظر عن طبيعته وممارسته الفعلية والواجبات الملقاة على كاهله ، ويعتبرون هذا الجهاز ممثلا للادارة التربوية حتى لو لم يزاول اي نشاط من انشطتها . وبعضهم يعرفها بوجود اشخاص معينين يفترض بهم ممارسة القيادة التربوية ، فيشيرون بذلك الى هؤلاء الاشخاص لدلالة على الادارة التربوية ، وهذا يعني وجود افتراض ضمني لما يجب ان يقوم به هذا الجهاز او الاشخاص . وكأن الادارة التربوية نتيجة وليست مصدرا . أي أن هذه الادارة ستفرز تلقائيا جهازا نطلق عليه اسم الادارة التربوية او شخصا ما نعطيه لقبا تربويا في مجال القيادة التربوية .

ويعتبر هذا اجحافا وجهلا كبيرا في مفهوم الادارة التربوية ، لان الادارة التربوية مصدر في ذاتها محبوكة في تركيبها ودقيقة في عناصرها . فالادارة التربوية ليست أي جهاز ولا تعرف بوجود الجهاز ، بل ان الجهاز والتركيب الهيكلي ما هو الا تجسيد ووسيلة لتحقيق ذلك المضمون الفلسفي الذي يشكل

---

* الاستاذ بقسم التربية في جامعة الكويت .

الاطار العام للادارة التربوية . وعلى هذا الاساس فان الجهاز يكون منظما ومنسقا بطريقة خاصة تحدد فيه الاختصاصات وتعرف فيه الواجبات وتفصل فيه الادوار وتنوع فيه السلطات ، وبذلك يستطيع كل عامل معرفة دوره ومسؤوليته واين تقع حدوده . ومن هنا ندرك أن الادارة التربوية بمعناها الواسع والحقيقي تختلف عن الادارة العسكرية او الادارة التجارية وما الى ذلك من ادارات . فهي ، ادارة معنوية انسانية تهدف الى استغلال القدرات وحث الدوافع واحباط النزعات وتسامي الغرائز . وهي بذلك ادارة تتعامل مع الانسان وعنصرها الاساسي هو الانسان ذاته وتهدف اساسا الى خلق الانسان وتحقيق مصالحه وأهدافه اي انها ادارة انسانية . ونحن عندما نقوم بتحليل عناصر هذه الادارة ونقارنها بعناصر الادارات الاخرى فاننا سنجد اختلافا كبيرا بين هذه الادارة والادارات الاخرى . وهذا الاختلاف يمكن أن نقسمه الى اربعة جوانب رئيسية هي :

اولا : اختلاف في المضمون

ثانيا : اختلاف في الهدف .

ثالثا : اختلاف في الوسيلة .

رابعا : اختلاف في النتيجة .

وهذه الجوانب الاربعة تشكل الفارق الاساسي بين الادارة التربوية والادارات الاخرى . فلنأخذ ادارتين من الادارات المشهورة ونقارنهما بالادارة التربوية من حيث الجوانب الاربعة وليكن اختيارنا للادارة العسكرية والادارة التجارية .

١ ـ مضمون الادارة العسكرية :

تتضمن الادارة العسكرية مفاهيم متعددة اهمها الطاعة المطلقة والانصياع الاعمى والتسلسل في الرتب والسرعة في الانجاز والوقتية (الآنية) في اتخاذ القرار والتطبيق لمباشر ولابتعاد عن لاجتهاد الشخصي أو الابداع . ولهذه المضامين فلسفة راسخة تستمد من تجارب وخبرات لها قيمتها في المجال العسكري وذلك لتحديد الهدف ومعرفته ، وهو قهر الاعداء وتحقيق النصر المباشر او رد العدوان والقيام بواجبات الدفاع .

٢ ـ هدف الادارة العسكرية :

يعتبر الانتصار على العدو ودحره الهدف الرئيسي بل الهدف الوحيد احيانا للادارة العسكرية ، والتي تدور حوله كل الفعاليات وتجند له كل الطاقات . ويكون بذلك النقطة المركزية التي تدور حولها جميع الدوائر . فنجد مثلا

تجنيد المستشارين والمفكرين والمخططين والقادة العسكريين الى آخره من الكفاءات الرفيعة لتحقيق النصر وقهر الاعداء او كبح جماحهم . وهذا يعني ان هدف هذه الادارة على درجة عالية من الوضوح والتحديد ، الامر الذي يسهل معه اتباع وسائل معينة واساليب محددة . وقد يتساءل متسائل عما يمكن أن تلعبه الادارة العسكرية في الشؤون الخارجية والسياسية والاجتماعية . والجواب على ذلك يمكن تلخيصه في ان هذه القضايا موكلة الى هيئات ومؤسسات أخرى أكثر تخصصا وتفرغا في هذا المجال . وهذا ما يجعل الادارة العسكرية تجند كل طاقاتها وقدراتها وامكاناتها لخدمة وتحقيق هذا الهدف الرئيسي ، معتمدة بذلك على المؤسسات الاخرى في انجاز الاهداف المكملة . وهذا الوضع يفرض اسلوبا ومناخا معينا لا مناص منه في الادارة العسكرية وهو أمر مختلف تماما عنه في الادارة التربوية ، اذ ان الامر ليس هزم التلميذ أو استئصال عضو أو جزء ما ، بل بناء متشعب متكامل سنتطرق الى ذكره فيما بعد .

٣ ــ وسيلة الادارة العسكرية :

في اطار المضمون العام ولتحقيق الهدف في الادارة العسكرية ، يجري اتباع اساليب ووسائل متمشية مع هذا الاطار لتحقيق الهدف . فقد تكون المباغتة اسلوبا ناجحا ومبررا من الناحية الاخلاقية والقيمية ، وكذلك الحال بالنسبة للخدعة والمكر ، وهو أمر لا يكون له وجود في الادارة التربوية . هذا ويعتبر الحزم والصداقة والشدة والقسوة في التعامل اساليب لا يمكن الاستغناء عنها ، وقد ثبتت صحتها في كثير من الوقائع والاحداث ، وهو امر غير مقبول بتاتا في الادارة التربوية . ومن هنا نجد أن اسلوب أو وسيلة الادارة العسكرية لها ما يبررها وتعتمد على اساسيات ثابتة ولها قيمتها في المجال العسكري .

فالطاعة العمياء والانصياع للاوامر وللرتب يفرضه الوضع الراهن في الادارة العسكرية ، اذ أن الامر قد لا يحتمل الجدال أو النقاش ، بل ان اي تأخير في التنفيذ او اختلاف في اتباع الخطة قد يؤدي الى كارثة كبيرة يصعب تحديد حجمها وقيمتها .

٤ ــ نتائج الادارة العسكرية :

يعتبر الحصول على النتيجة نهاية مرحلة مهمة من مراحل عمل اي ادارة من الادارات . وقد تكون نهاية المطاف احيانا . وطبيعة النتائج تختلف اختلافا بينا من ادارة لاخرى ، ففي الادارة العسكرية مثلا نجد أن النتائج قد تكون :

١ ــ سريعة الحصــول .
٢ ــ مباشـــــرة .
٣ ــ ماديـــــة .
٤ ــ خاضعـــة للقياس
٥ ــ غير متوقعة تماما .

وهذا يعني سرعة الحصول على النتيجة بعد عمل ما ، وهو امر جوهري في تحديد الخلاف بين الادارة العسكرية والادارة التربوية ، ففي الاول قد نحصل على النتيجة بعد أيام معدودات أو شهور او سنوات قليلة . ولكن الحال بالنسبة للادارة التربوية مختلف تماما ، اذ اننا قد لا نحصل على النتيجة الا بعد اعوام طويلة قد لا نتمكن من متابعتها على المستوى الفردي . وكذلك بالنسبة لطبيعة هذه النتائج ، فهي مباشرة في الادارة العسكرية ، أي اننا نستحوذ على ما نهجم عليه من أراض وممتلكات وندمر ونقتل من نوجه اليه اسلحتنا . ولكن الحال يختلف عنه في الادارة التربوية ، اذ اننا لا نحصل على نتائج مباشرة ، فما يصرف على هذا الطلب وما ينفق عليه لن يكون له مردود مباشر ، وقد نحصل على ثمرة عمله من خلال ما يقوم به في مجالات اخرى . وكذلك فان نتائج الادارة العسكرية ذات طبيعة مادية ، فهي قد تتمثل بالحصول على ممتلكات وارض وعتاد ومعدات او خسارة ممتلكات وارض وعتاد ومعدات . ولكنها في الادارة التربوية ذات طبيعة معنوية تتمثل في سلوك وفكر وادراك وشخصية . كما أن نتائج الادارة العسكرية يمكن قياسها وبسهولة ايضا ، فيمكن جرد الخسارة والربح من ممتلكات وعتاد الى آخره ، الامر الذي يختلف معه تماما في الادارة التربوية ، اي تعذر القياس احيانا . وان تم القياس فهو في أضيق الحدود وهو يحتاج الى خبرة معينة والى رجال على مستوى خاص ، هم غالبا رجال التربية المتخصصين . كما أن النتائج في الادارة العسكرية قد تكون غير متوقعة تماما . فقد يكون الانتصار كاسحا وقد تكون الهزيمة شنعاء . أما في الادارة التربوية فان النتائج متوقعة لحد ما . ولهذا المفهوم أي النتائج غير المتوقعة اثره الخاص في الادارة وله انعكاسات وملابسات تؤثر تأثيرا مباشرا في طبيعة الادارة وتنظيمها وسير عملها .

ومن خلال هذه الاختلافات بين الادارة العسكرية والادارة التربوية ، نجد مبررا وصحة للاتجاه الذي نادت به ماري بادكر فولت ، وتبنى من قبل التن مايو الذي اكد على الجانب الاجتماعي والانساني في القيادة وسيادة الديمقراطية كلما أمكن في اتخاذ القرارات الادارية . والباحث يعتقد من أن

القرار في مجال الادارة التربوية يجب أن يأخذ صيغة مختلفة تماما عما هــو عليه في الادارات الاخرى ، وذلك لما يرمي اليه هذا القرار وما يتركه من اثر لاختلاف طبيعة الادارات في مضمونها وهدفهــا .

وما قيل عن الادارة العسكرية يمكن أن يقال عن الادارة التجارية مع الفارق في الجوانب الرئيسية الاربعة اي المضمون والهدف والوسيلة والنتيجة

١ ــ مضمون الادارة التجارية :

يختلف مضمون الادارة التجارية عن الادارتين العسكرية والتربوية في عنصرين اساسيين : الاول الفردية أو الشخصية ، حيث أن الادارة التجارية عادة ما تكون ذات طابع فردي أو مجموعة افراد . وهذا ما يعطي هــذه الادارة حرية في اختيار الاتجاهات ومرونة لمسايرة وموافقة الاوضاع مــع التاكيد على العنصر الرئيسي الثاني ، وهو الحاجة . كمـــا تعتمد الادارة التجارية على أسس اخرى تتمثل في العرض والطلب والاستمرار في العرض او الطلب والندرة والاتجاهات الحديثة والموضة الى آخره . وجميع هــذه العناصر تدور حول نقطة مركزية هي الربح ، ويقوم الربح هنا مقام الانتصار في الادارة العسكرية . وهذا ما يجعل الادارتين العسكرية والتجارية ذات مضامين واضحة اذا ما قورنت بالادارة التربويـــة .

٢ ــ هدف الادارة التجاريـــة :

تهدف الادارة التجارية اولا واخيرا الى تحقيق الربح وهو عمادها وروح استمرارها . ومع ان الخسارة قد تحدث (دون أن يؤثر ذلك على) استمرار الادارة الا أن حدوثها يجب أن لا يأخذ صفة الاستمرارية لما في ذلك من تأثير على خطط وبرامج الادارة .

ووجود هذا الهدف المركزي اي الربح يجعل هذه الادارة ذات طابـــع مميز أهمها وضوح الهدف كما هو الحال بالنسبة للادارة العسكرية بالاضافة الى ان هذا الهدف اكثر تحديدا وسيطرة من الهدف في الادارة العسكرية كما انه اسهل تعاملا واقل خطورة .

٣ ــ وسيلة الادارة التجارية :

تتميز الوسيلة هنـــا بخصوبتها وتنوعهـــا وسهولة تطبيقها وان كانت اكثر كلفة . وكما ان هذه الوسيلة تتشعب منها وسائل اخرى مساعدة تهدف جميعها الى رواج السلعة وترغيب الناس بها . فالاعلان والدعاية والجوائز والخدمات كلها وسائل تجارية وهي تعتمد على حاجة الناس والعرض والطلب

والندرة والجودة والظروف الطارئة واستغلال الفرص والتوقعات والمغامـــرة والحيلة والخداع وجميعها اساليب تجارية لها خبراؤها ومتخصصوها وتستخدم الضوابط المالية كحوافز وعقوبات على المستوى الفـــردي مع العاملين بهذه الادارة .

نتيجة الادارة التجارية :

تتفق نتائج الادارة التجارية كثيرا مع نتائج الادارة العسكرية ولو أن الهدف الرئيسي مختلف تماما . فنتائج الادارة التجارية تتصف بالصفـــات التاليـــة :

١ ــ سريعـــة الحصـــول :
٢ ــ مباشـــرة .
٣ ــ ماديـــة .
٤ ــ خاضعـــة للقيـــاس .
٥ ــ مشجعـــة

ومن خلال هذه النتائج نستطيع القول بأن هناك تماثلا في بعض الجوانب والعناصر للادارات المختلفة ، ولكن اختلاف الهدف والمضمون يؤثران تأثـيرا بالغا في الاطار العام الذي تكون عليه الادارة ، كما أننا يجب أن ندرك من أن قياس نتائج الادارة العسكرية يختلف عن قياس نتائج الادارة التجارية وكذلك الحـال بالنسبة للصفات الاخرى .

ومع أن الادارة التربوية اكثر حداثة من الادارتين السابقتين ، الا أن جذورها الاصلية أي التربية قديمة جدا ، ويعتبرها البعض مزاملة للتطـور الانساني على هذه البسيطة . وايا كان فان الادارة التربوية تختلف كثيرا عن الادارتين مع وجود نقاط التقاء في بعض الجزئيات . ولنحاول أن نتعرف على هذه الادارة من خلال الجوانب الاربعة سالفة الذكر وهي المضمون والهدف والوسيلة والنتيجـة .

١ ــ مضمون الادارة التربويـــة :

تتضمن الادارة التربوية عناصر معينة تعتبر على درجة عالية مـــن الاهمية ، وهي المميز لها عن الادارات الاخرى . واهم ما تتضمنه هذه الادارة هو ما نطلق عليه **القناعة** ، وهذا المضمون يختلف اختلافا جذريا عمـا هـو موجود في الادارة العسكرية او التجارية حيث يقابله في الادارة الاولى **الطاعة العمياء** وفي الثانية **الفردية** أو الشخصية . كما أن هذه الادارة لا تكترث كثيرا

بالسرعة ، بل انها تتريث فتراعي النمو العقلي والعضوي وهي غير آنية المضمون بل انها تؤكد على مستقبلية النتيجة ، وهي بذلك على عكس الادارة التجارية والتي تؤكد على الوضع الحالي اكثر من اي شيء آخر .

٢ ـ هدف الادارة التربوية :

يعتبر الهدف في الادارة التربوية أكثر غموضا منه في الادارتين السابقتين لانه اكثر شمولا وتعميما . ففي الادارة الاولى واضح ومحدد كما أشرنا سابقا وكذلك الحال بالنسبة للادارة الثانية وهما **الانتصار والربح** . اما في الادارة التربوية فهو اكثر تعقيدا ويشمل جوانب متعددة . فهو يهتم كثيرا في بناء شخصية الفرد بناء اجتماعيا انسانيا شاملا لتحقيق **أعلى مستوى ممكن** في انتاجيته ، وهو يهدف ايضا الى **اسعاد الفرد** ومن حوله وذلك بتزويده **بالمهارات واللوازم الضرورية** لمواجهة تحديات الحياة كما أن هذه الادارة تهدف الى **تحقيق الفهم الذاتي** بما في ذلك من تحديد وتقدير لقدرات واستعدادات الفرد نفسه .

ومن هنا نجد أن الهدف في الادارة التربوية اكثر تعقيدا منه في الادارتين السابقتين . وهذا الاختلاف والتباين في الهدف سيؤدي حتما الى اتباع انواع مختلفة من الطرق والاساليب في التعامل والسلوك ، كما يؤدي ايضا الى اختلاف في التنظيم والتشكيل الاداري في المجال التربوي يخضع الى تلك المتغيرات في الاهداف ، وكذلك الحال بالنسبة للتعامل واتجاهات الادارة .

٣ ـ اسلوب الادارة التربوية :

تتميز الوسيلة في الادارة التربوية بمميزات كثيرة عن الوسيلة في الادارتين العسكرية والتجارية . ففي الاولى نجد العنف والحزم والشدة والعقاب الجسدي او المادي المباشر ، وفي الثانية نجد الاهتمام بالوقت والتاكيد على الدعاية والاعلان واستخدام الضوابط والحوافز المادية وكذلك العقاب المتمثل في الخصم والانذار الى آخره . اما الادارة التربوية فتتبنى ما يسمى **الرادع الذاتي والانقياد المقترن بالقناعة** .

والتعامل في الادارتين مفروض على الفرد دون أدنى تفاعل أو قناعة ، وهي أساليب جميعها خارجية عنه . اما في الادارة التربوية فان التفاعل بين الفرد والمؤسسة واضح بصورة جلية ، حيث أن الفرد يلعب دورا رئيسيا في المشاركة والعمل ، أو على الاقل يكون على درجة معينة من القناعة بما سيسلكه من سلوك أو ما يقوم به من عمل . وهذا يعني أن الادارة التربوية حريصة على خلق وزرع الدوافع الاساسية في داخل الفرد لتحقيق تلك

القناعة الذاتية والقوة المحركة لسلوكه . وهذه القناعة تعتمد اعتمادا اساسيا على فلسفة تتبناها الادارة التربوية . وفحوى هذه الفلسفة هو ان الفرد يكون بهذه القناعة اكثر قدرة على التغير وعلى مستوى من الانتاجية ارفع واضمن نتيجة واكثر استمرارية . ففي الحالتين الاولى والثانية اي الادارة العسكرية والتجارية لا تتولد عند الفرد استمرارية لهذه الدوافع ، لان النتائج المرجوة منه دقيقة آنية تزول بزوال الظرف والحاجة على عكس الحال بالنسبة للادارة التربوية التي تتصف باستمرارية الحاجة وديمومة القيم . فعندما يطلب من الجندي ان يطيع طاعة عمياء وان يسرع في التنفيذ واتباع الخطة المرسومة وما الى ذلك من دقة واحتراس ، كل ذلك ناجم عن حساسية الظرف وخطورة الموقف الذي قد لا يحتمل توفر القناعة او الجدل . اما بالنسبة للادارة التربوية فانها ترمي الى تغيير في الكيان البشري كله وتغيير في المفهوم العام للفرد وليس فقط في جزء بسيط منه . ففي الادارة التربوية يعتبر الفرد مصدرا تنبعث منه القوة ويشع منه النور لا مجرد ناقل لهذا الاشعاع وموصل لهذه القوة كما هو الحال في الادارتين الاخريين .

٤ ــ النتيجة في الادارة التربوية :

يعتبر الحصول على النتيجة مطلب اساسي في أي من الادارات السابقة ، وضعت له معايير وصيغت له اسس وفرضيات :

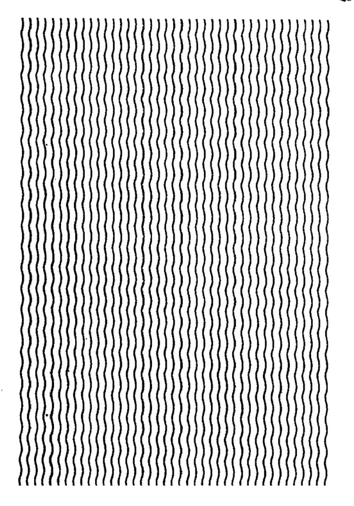
١ ــ النتيجة المرجوة والتي على ضوئها توضع الخطط وترسم الصور .

٢ ــ النتيجة الحاصلة والتي قد تكون ضمن التوقع او مختلفة تماما ولكنها اصبحت نتيجة واقعية ، وعلى ضوء هذه النتيجة ترسم صور اخرى وتوضع خطط جديدة وتستخدم اساليب متنوعة وتستغل طاقات ومصادر مختلفة تمشيا مع هذه النتيجة الحاصلة . والنتيجة في أي من الادارتين السابقتين اكثر دقة وقياسا ووضوحا ، كما انها مادية مباشرة . اما في الادارة التربوية فان الامر يتعدى ذلك كثيرا ، اذ ان النتيجة غير خاضعة للقياس الدقيق ولا يجدي معها الاسلوب المادي ، كما ان النتيجة قد تكون ضمنية وغير واضحة المعالم فهي متمثلة في رفع كفاءة انتاجية الفرد وفي ما زرع به من قيم ونمى من قدرات ستأتي ثمارها فيما بعد على خلاف ما في الادارتين من مباشرة في النتائج . ولعل ما كتب في « استراحة الهدف » في جريدة **الهدف** في عددها الصادر يوم الخميس الموافق ١٩٧٧/٦/٣٠ حول ارسال البعثات الطلابية الكويتية للخارج بدل انشاء جامعة باهظة التكاليف دليل على عدم رؤية هذه النتائج وهو تفكير تجاري يؤكد على الربح المادي .

الخلاصـــــة :

بعد هذه الجولة السريعة بين الادارات الثلاثة العسكرية والتجاريـــة والتربوية ، وبعد أن تعرفنا على هذه الجوانب الرئيسية الاربعة ــ المضمون والهدف والوسيلة والنتيجة ــ فانني استطيع القول أن هناك بعض الزوايا التي تلتقي بها الادارة التربوية مع الادارات الاخرى . ولكننا يجب أن ندرك أن هذا اللقاء لا يعني تماثلا في المضمون أو الهدف . ولو قمنا بتحليل ادق في التعرف على هذه الجوانب فاننا قد لا نجد حدودا فاصلة بينها ، ولكنها تدرك من قبل المتخصصين والمهتمين بالادارات المختلفة . وكلما كان هذا الادراك شاملا واتسعت الرؤيا ، كلما كانت الادارة اكثر فعالية في التطبيق مما يساعد في الحصول على النتائج المرجوة وتحقيق الهدف المرسوم . وكلما اعترى هذا الفهم نوع من الغموض وتبعثر هذا الادراك ، كلما كانت الاساليب المستخدمة غير متمشية ومنسجمة لتحقيق الهدف المنشود ، وتكون النتيجة الضيـــاع والفوضى ويعم الفساد الاداري في أجهزة الادارة ، مع كل ما يفرز عنها مـــن نتائج خطيرة ذات مردود سلبي وآثار سيئة في شتى المجالات . ومن هـــذا المنطلق فان علينا أن نفهم تماما وندرك جيدا مضمون الادارة التربوية ومـــا تهدف اليه ونستخدم بالتالي الاساليب والوسائل الجيدة للحصول على النتائج المرجوة . اما الارتجالية والتخبـــط وعدم الاختصـــاص والمركزية المفرطـــة والسيطرة وانتفاء المعيار الثابت والاسس الراسخة والقواعد الثابتة فمظهر من مظاهر التخلف ودليل على قصور الادراك وسوء الفهم لدى المسئولين عن القيـــادة .

دليل المكتبات الجامعية



دليل المكتبات الجامعية

مع صدور عدد نيسان/ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكاديمية عن الجامعات العربية متضمنة أوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وعملا بسياسة التطوير ، التي أصبحت من معالم الخط العام للمجلة ، وتمشيا مع التنويع ، نستمر في هذا العدد بالتعريف بالمكتبات الجامعية .

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن **مكتبات جامعة حلب** بالجمهورية العربية السورية ، آملين من ذلك أن يتحقق التعريف الذي أردناه بالنشاطات المكتبية في الجامعات العربية وغير العربية .

مكتبات جامعة حلب

اولا ـ مقدمة

تحتل المكتبات الجامعية مكانة خاصة في التعليم الجامعي فهي تعتبر بمثابة العمود الفقري لاي جامعة لاهمية الخدمات التي تقدمها للطلاب والاساتذة والباحثين على السواء فهي تقوم بشتى الخدمات المكتبية والاعلامية والتوثيقية التي من شأنها تيسير الانتفاع بمصادر المعرفة في الخدمات التالية :

ـ توجيه الطلبة والطالبات بالجامعة الى حسن الافادة من المصادر المرجعية المتوفرة في المكتبات والوصول الى ما يطلبون من معلومات تخدم دراستهم وتعينهم على التثقيف الذاتي .

ـ تجميع التراث القومي بصوره المختلفة وتنظيمه ونشره بغرض الافادة منه على اكمل وجه وكذلك اعداد الببيلوغرافيات وبشكل خاص عن القطر العربي السوري وبشكل اخص عن مدينة حلب .

ـ مساعدة المكتبات المختلفة في القطر وذلك في مجالات تبادل ألخبرات وتقنين النظم المكتبية والتدريب على الاساليب المكتبية الحديثة .

ـ الاتصال بالجامعات والهيئات العلمية بالداخل والحارج وبالاخص بجامعات الوطن العربي وذلك في مجال تبادل المعلومات والمطبوعات والدوريات بغية تدعيم التعاون العلمي والفني بين الجامعة وهذه الهيئات . ومن اجل هذا فقد حرصت جامعة حلب منذ احداثها على الاهتمام بانشاء المكتبات المتخصصة في كل كلية منذ افتتاحها . ومع التوسع الكبير في كليات الجامعة ومكتباتها وحتى تجاري جامعة حلب باقي جامعات العالم المتقدمة فقد خطت خطوة رائعة بأن احدثت مديرية خاصة للمكتبات الجامعية وذلك عام ١٩٧٣ وقد تم اعادة تنظيم هذه المديرية عام ١٩٧٤ وقد تم وضع لائحة اساسية للمكتبات الجامعية وللمرة الاولى وذلك خلال عام ١٩٧٦ وقد أقرت اللائحة من قبل مجلس الشؤون العلمية بالجامعة في العام نفسه .

ثانيا ـ مديرية المكتبات الجامعية :

تشرف هذه المديرية على المكتبة المركزية التي هي قيد التشييد ومكتبات كليات الجامعة والمعاهد والاقسام الادارية التابعة لها وتعمل على اقتناء

مصادر المعرفة من كتب ومخطوطات ودوريات ومطبوعات بالاضافة الى المسجلات الفكرية كالافلام والشرائح والوثائق والبرديات وغيرها عن طريق الشراء والتبادل والاهداء . وتعمل على اعداد هذه المقتنيات اعدادا فنيا بحيث تخدم بسهولة المستفيدين منها من طلاب وأساتذة وباحثين ، كما تعمل على وضع الخطط التي تهدف الى تطوير العمل المكتبي والعاملين في هذا الحقل بما يكفل لها تأدية مهمتها العلمية في خدمة اغراض الجامعة واهدافها .

ومن المقرر ان تضم مديرية المكتبات الجامعية حين انتقالها الى مبنى المكتبة المركزية المقرر الانتهاء من تشييده في عام ١٩٧٩ الاقسام التالية :

١ ـ قسم الامانة الادارية والمالية :

وتضم الشعب التالية :

١ ـ شعبة المحاسبة
٢ ـ شعبة الاحصاء والمتابعة
٣ ـ شعبة الديوان
٤ ـ شعبة الالة الكاتبة
٥ ـ شعبة المستودعات
٦ ـ شعبة المحفوظات

٢ ـ قسم الخدمات المكتبية العامة :

ويضم الشعب التالية :

١ ـ شعبة الاعارة
٢ ـ شعبة المراجع والارشاد
٣ ـ شعبة المطبوعات الحكومية
٤ ـ شعبة المخطوطات
٥ ـ شعبة مطبوعات الامم المتحدة
٦ ـ شعبة السمعيات والبصريات
٧ ـ شعبة الميكروفيلم
٨ ـ شعبة التصوير والنسخ
٩ ـ شعبة التوثيق والببيلوغرافيات

٣ ـ قسم المكتبات الفرعية :

١ ـ مكتبة معهد التراث العلمي العربي
٢ ـ مكتبة رئاسة الجامعة
٣ ـ مكتبة الطب

٤ ــ مكتبة الطب البيطري
٥ ــ مكتبة الهندسة
٦ ــ مكتبة العلوم
٧ ــ مكتبة كلية العلوم الاقتصادية
٨ ــ مكتبة الزراعة
٩ ــ مكتبة الاداب
١٠ــ مكتبة المعهد المتوسط العلمي
١١ــ مكتبة المعهد المتوسط الزراعي
١٢ــ مكتبة المعهد المتوسط الهندسي
١٣ــ مكتبة مستشفى حلب الكبير
١٤ــ مكتبة مدرسة التمريض

٤ ــ قسم الخدمات المكتبية الفنية :

١ ــ شعبة التزويد
٢ ــ شعبة التصنيف والفهرسة
٣ ــ شعبة الدوريات
٤ ــ شعبة التسجيل
٥ ــ شعبة الاهداء والتبادل
٦ ــ شعبة التجليد

يدير مديرية المكتبات مدير ذو تخصص عالي بالمكتبات ، يساعده مساعد للمدير للشؤون الفنية ومساعد اخر للشؤون الادارية وتهتدي المديرية وفق سياسة تضعها لجنة المكتبات الجامعية وتضم مديرية المكتبات الجامعية في الوقت الحالي :

١ ــ قسم التزويد
٢ ــ قسم التبادل والاهداء
٣ ــ التصنيف والفهرسة
٤ ــ الدوريات والمراجع
٥ ــ المحاسبة
٦ ــ المعلومات
٧ ــ الديوان
٨ ــ الالة الكاتبة

ويعمل في المديرية والمكتبات التابعة بها مكتبيون فنيون ، ذوو اختصاصات

عالية بالمكتبات من بريطانيا والمانيا واخرون مختصون في المكتبات من مصر والاتحاد السوفياتي وتركيا وقد اردفت المديرية مؤخرا بحملة الشهادات الجامعية قسم اللغة الانكليزية لدفع عجلة العمل وبغية تدريب هؤلاء على العمل المكتبي لدفع اسلوب العمل .

وما تفخر به مديرية المكتبات الجامعية بأنها اتبعت ولاول مرة بالقطر عملية التزويد المباشر بالاتصال مع الناشرين العاملين وفي كافة انحاء العالم من اجل الحصول على الكتب والمراجع والدوريات والافلام وكافة المقتبسات الفكرية بشكل ادى الى تسهيل عملية التزويد عدا عن الوفر المالي الكبير الذي تحققه المديرية من اتباعها لهذا الاسلوب من الحسم التجاري الذي تمنحه دور النشر والذي كان يذهب الى الوكلاء والوسطاء سيما وأن الجامعة قد رصدت في ميزانيتها لعام ١٩٧٦ اضخم مبلغ رصد في تاريخ ميزانية جامعة حلب لشراء الكتب والمجلات ومقداره (٥٠٠) خمسمائة الف ليرة سورية .

ومن الجدير بالذكر أن الجامعة قد اعدت الدراسات الهندسية اللازمة لبناء مستقل للمكتبة المركزية صممت على أحدث الاسس العلمية . بحيث يستوعب هذا البناء نصف مليون مجلد ويضم صالات المطالعة الداخلية والمطالعة الحرة ، مخازن خاصة للمخطوطات والكتب النادرة وقاعة للمحاضرات العامة وصالة للتراث والدوريات وغرف للباحثين ، ومكاتب ادارة ، اضافة الى كافتيريا وأماكن راحة للمطالعين ويؤمن البناء كافة الخدمات المكتبية المطلوبة وقد بوشر بأعمال الانشاء في عام ١٩٧٥ ومن المتوقع أن ينتهي من تشييده خلال عامين وقد خصص لهذا البناء مبلغ عشرة ملايين وستنقل مديرية المكتبات من الجامعة الى هذا البناء فور الانتهاء منه .

وتجدر الاشارة الى ان مكتبات الجامعة تتبع نظام تصنيف ديوي العشري عدا مكتبة كلية الطب فانها تتبع تصنيف مكتبة الطب الوطنية في أميركا
Medicine classification Notional of — (N.L.M.)

اما في مجال الدين واللغة العربية وآدابها والتاريخ الغربي فتتبع التعديلات التي وضعها الدكتور محمد الشنيطي واحمد قابش في ترجمتهما الموجز تصنيف ديوي العشري بما يلائم حاجة المكتبة .

أما في مجال الفهرسة فيتبع نظام A.L.A. الامريكي (American Library Association) ويوجد لدى مكتبات الجامعة ثلاثة فهارس بالمؤلفات والعنوان ورقم التصنيف وقد اخذت كلية العلوم الاقتصادية بفهرس رؤوس الموضوعات عوضا عن الفهرس المصنف .

ثالثا ــ مكتبات جامعة حلب

١ ــ المكتبـــة المركزية :

كانت مكتبة كلية الهندسة النواة الاولى للمكتبة المركزية لجامعة حلـــب فمنذ نشوء الجامعة وفصل كلية الهندسة بحلب عن الجامعة السورية بدمشق والحاقها بجامعة حلب بدء بالتوسع في اقتناء الكتب التي تخـــــدم اغراض الدراسة في الجامعة وسميت هذه المكتبة بالمكتبة المركزية ولذا فان الطبيعــة الغالبة لمجموعات الكتب كانت الكتب الهندسية البحتة الى جانب عدد مـــن الكتب الحقوقية والاقتصادية والادبية والكتب ذات الصفة العامة والمراجـــع وأغلبها باللغة الانكليزية والافرنسية ومنها باللغة العربية .

واثر انشاء مديرية للمكتبات الجامعية عام (١٩٧٣) اتخذت المديريـــة عملية بأن فرزت الكتب الموجودة في هذه المكتبة والتي لا تدخل ضمن نطـــاق العلوم الهندسية ووزعتها على الكليات المعنية . أما الكتب ذات الصفة العامة فقد تم نقلها الى مديرية المكتبات كنواة للمكتبة المركزية .

٢ ــ مكتبة كليـــة الهندسة :

وهي النواة الاولى للمكتبات الجامعية في جامعة حلب ونشغل المكتبـــة حاليا بناء مؤلفا من طابق واحد من ابنية كلية الهندسة القديمة ويشتمل البناء على أربع قاعات الاولى للموظفين الاداريين والثانية للمراجع والمجلات ذات رفوف مفتوحة ومخزن للكتب وقسم الاعارة . ويبلغ عدد الكتب الاجنبية حتى عام ١٩٧٦ (١٧٢٩١) كتابا اما الكتب العربية فبلغت (٤٠٠) اضافة الى (٧٢٠) دورية بالانكليزية والفرنسية والعربية .

٣ ــ مكتبة كلية الزراعة :

نشأت مـــع بدايـــة نشوء الكليـــة وتحتـــوي على الكتب التي تخـــدم اغراض الدراسة في الكلية . بلغ عدد الكتب الاجنبية حتى عام ١٩٧٦ (٧٤٦٨) كتابا ، اما الكتب العربية فبلغت (٢٣٠٣) كتابا ، اضافة الى ٥٤ دوريـــة بالانكليزية والفرنسية والعربيـــة .

وتشغل المكتبة قاعة ذات رفوف مفتوحة وضعت فيها الكتب ، وقاعة ثانية تستخدم كمستودع وغرفة أمين المكتبة كما أن هناك قاعة للمطـــالعة الحرة تتسع لـــ (٦٠) طالبا .

٤ ــ مكتبة كلية الآداب :

نشأت هذه المكتبة مع نشوء الكلية وقامت ببناء مجموعتها من كتـــب

المكتبة العامة التي تبحث في الموضوعات الادبية واللغوية ومن اقتناء الكتب من مكتبات الافراد ومن الاسواق المحلية وقد تمت مجموعتها بسرعة كبيرة ، وهي تخدم أغراض الدراسة في اقسام اللغة العربية والانكليزية والفرنسية ، وبلغ عدد الكتب العربية في عام ١٩٧٦ (١٨٢٦٦) كتابا في اللغة العربية وآدابها و (٤٣٥٢) كتابا باللغة الاجنبية و ٨٨ مجلة دورية مختلفة . والمكتبة تشغل حاليا قاعة تستخدم للكتب العربية والمراجع والمجلات برفوف مفتوحة للاساتذة والطلاب الذين يحضرون ابحاثا ودراسات ومخزنا للكتب الانكليزية والفرنسية بالاضافة الى غرف صغيرة للمطالعة الحرة والموظفين .

٥ ـ مكتبة كلية العلوم :

تخدم كتبها اغراض الدراسة في الكلية وفروعها . وقد بلغ عدد الكتب الاجنبية منها حتى عام ١٩٧٦ (٣٤٩٠) مجلدا ، وعدد الكتب العربية (٦٠٥) كتابا ، وعدد الدوريات (١١٩) دورية . وضعت الكتب في قاعة يمكن لرواد المكتبة الوصول اليها مباشرة وانتقاء ما يريدون استعارته . وهناك قاعة مطالعة على طابقين تبلغ مساحة الطابق العلوي (١٥٠٠) م٢ وتتسع هذه القاعة لاكثر من ٦٠٠ مطالع .

٦ ـ مكتبة كلية العلوم الاقتصادية :

قامت مكتبة هذه الكلية على مجموعات مكتبتي كليتي الحقوق والتجارة اللتين الغيتا وحلت محلهما كلية العلوم الاقتصادية . وقد بلغ عدد الكتب الاجنبية فيها حتى عام ١٩٧٦ (٢٨٤٢) كتابا . كما بلغ عدد الكتب باللغة العربية (٤٢٢٨) كتابا و ١١٤ دورية باللغة الاجنبية والعربية .

وتغلب الصفة الاقتصادية والحقوقية على مجموعات المكتبة وتحتوي على ثلاثة انواع من الفهارس : المؤلف ، العنوان ، رؤوس الموضوعات .

٧ ـ مكتبة كلية الطب :

نشأت المكتبة مع نشوء الكلية وكتبها متخصصة وذات صفة طبية . بلغ عدد الكتب الاجنبية فيها (٤٩٣١) كتابا ، وأما الكتب العربية فقد بلغ عددها (٧٥٦) كتابا ، بالاضافة الى ٤٨ دورية باللغة الاجنبية والعربية .

وتتبع المكتبة نظام تصنيف المكتبة القومية للطب في الولايات المتحدة الاميركية اما في الفهرسة فتتبع نظام المكتبة العامة . وتشغل قاعة تستعمل كمستودع للكتب ، وقاعة اخرى للمجلات والمراجع وغرفة لامين المكتبة ، كما تحتوي على قاعة مريحة للمطالعة الحرة تتسع لـ (٢٤٠) مطالعا .

٨ ـ مكتبة كلية الطب البيطري :

وهي في طور النشوء في الوقت الحاضر ، وتعمل الجامعة على اقتناء الكتب المتخصصة لها وتنميتها .

ويبلغ عدد كتبها العربية حاليا ٨٨٣ مجلدا ، أما الكتب الاجنبية فتبلغ (٨٥٧) مجلدا ، وهي تشغل حاليا غرفة واحدة ، وقد لوحظ في مخططات الابنية الجديدة للكلية بناء للمكتبة .

٩ ـ مكتبة رئاسة الجامعة :

انشأت هذه المكتبة في عام ١٩٧٤ متفرغة من المكتبة العامة وخصصت محتوياتها للدراسات والبحث العلمي وقد حددت مقتنياتها بالموضوعات التالية :

الكتب والنشرات المتعلقة بتطوير التعليم العالي والشؤون التربوية

الكتب والنشرات المتعلقة بالتصنيع والتنمية الاقتصادية

الكتب والنشرات المتعلقة بمواضيع التعريب

الكتب والنشرات المتعلقة بالقوانين الادارية

الكتب والنشرات والكتالوجات التجارية .

وقد باشرت الجامعة بتزويد هذه المكتبة بالكتب والمراجع اللازمة

وقد بلغ عدد الكتب الاجنبية ١٥٣٥ كتابا والكتب العربية ١٢٤ كتابا وعدد الدوريات العربية والاجنبية ١٩٦ دورية .

١٠ ـ مكتبة التراث العلمي العربي :

اثر انشاء معهد ابحاث التراث العلمي العربي احدثت الجامعة هذه المكتبة وبدأت بتزويدها بالكتب والنشرات والمراجع المتعلقة بالتراث العلمي العربي الاسلامي وبتاريخ العلم والتكنولوجيا .

وقد لحظ لهذه المكتبة مقر في البناء الخاص بالمعهد الذي يجري انشاؤه حاليا . وقد بلغ عدد الكتب الاجنبية (٣٢٠٠) كتابا وعدد الكتب العربية (٣٣٠٠) كتابا وعدد الدوريات العربية والاجنبية ٥٩ دورية وعدد المخطوطات ١٥٠ مخطوطة و ١٠٠ ميكروفيلم .

رابعا (٤) الخدمات المكتبيــة :

اقتصرت الخدمات المكتبية بالفترة السابقــة علــى الاعارة الداخليــة والخارجية الا أن مديرية المكتبات الجامعية بدأت بالفترة الاخيرة تقديم خدمات مكتبية أخرى الى الباحثين بطلب القوائم البيلوغرافية عن موضــوع معــين يحتاجه باحث ما في الجامعة من المكتبات المتخصصة في أمريكا وانكلتــرا وسويسرا وتأمين صور عن المقالات التي يحتاج اليها الباحث من هذه القوائم بالاتصال بالمكتبات المنوه عنهــا .

كما ان المديرية بدأت تجيب على الاستفسارات المقدمة اليها عن بعض المعلومات التي يحتاجها الباحث بين حين واخر من خلال العودة الى المراجع المتوفرة في قســم المراجــع .

كما أن المديرية تعمل بين الحين والاخر على اصدار قوائم باسمــــاء وعناوين المنظمات العالمية والمتخصصة والجامعات وغيرها وتعميمها علــى الكليات وغير ذلك من المعلومات التي تتيح للباحثين توفر معلومات هم بحاجة اليهــــا .

وفي مجال الاعارة تمنح المكتبة لكل طالب مسجل فيها بطاقة تجيز لــه استعارة الكتب خارجيا على الا يزيد عددها على كتابين لمرة واحدة ، امــا الاستاذ فيستطيع أن يستعير (١٠) كتب ، ومدة الاعارة هي ١٥ يوما للطالب وفصل دراسي واحد للاستاذ ويمكن استعادة الكتاب من الطالب بعد الخمسة عشر يوما الاولى اذا وجدت الحاجة اليه . علما بأن كافة المراجع والوسائل التعليمية لا يسمح باعارتها خارجيــا .

وتفتح المكتبات الجامعية ابوابها خلال الدوام الرسمي من الساعــــة (٨,٠٠) حتى (١٤,٣٠) بصورة عادية وتمدد فترة الافتتاح هذه خــــلال الامتحانات وحتى الساعة الثامنة بالنسبة القاعات المفتوحة والعاشرة مساء بالنسبة لقاعات المطالعة الحرة .

قاموس الترجمة والتعريب

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، نواصل معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية . تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ننشر **مصطلحات البحث السياسي والاجتماعي الكمي** ، كما وضعها الدكتوران **توفيق فرح** ، **وفيصل السالم** ، مدرسا العلوم السياسية ، في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، بجامعة الكويت .

ونأمل أن تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمة وتعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الاخرى .

مصطلحات البحث السياسي والاجتماعي الكمي

الترجمة	المصطلح
قبلي	A Priori
بعدي	A Posteriori
العتبة المطلقة	Absolute Threshold
القيمة المطلقة	Absolute Value
مستخلص	Abstract
يصحح او يعدل	Adjust
الاغتراب	Alienation
تحليل التباين	Analysis of Variance
عينة مساحية	Area Sample
الاستمرار	Attenuation
اتجاهات	Attitudes
صفات	Attributes
الخطأ المتوسط	Average Error
متوسطات	Averages
بديهي	Axiomatic
عامل أساسي	Basic Factor
مجموعة من الاختبارات	Battery of Tests
تحيز	Bias
الارقام الثنائية	Binary numbers
التوزيع ذو الحدين	Binomial Distribution
دراسة حالة	Case Study
سبب/سببي	Cause/Causal
النزعة المركزية	Central Tendency
الصدفة	Chance
اخطاء الصدفة	Chance error
كـــا ٢	Chi Square X
أسئلة مغلقة	Closed Questions
لغة كوبول في الكمبيوتر	Cobol

المصطلح	الترجمـــة
Code	رمـــز
Coding	تـــرميز
Coefficient of Correlation	معامل الارتباط
Computer	الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر)
Concept	مفهـــوم
Conceptual Frame Work	اطار نظري
Confidence Level	مستوى الثقة
Content Analysis	تحليل المحتوى
Contingency Coefficient	معامل التوافق
Continium	مقياس متصل متدرج
Control Group	جماعة ضابطة
Controlled Sample	عينة مقيدة
Correlation	الارتبـــاط
Correlation Ratio	نسبة الارتباط
Criterion	محـــك
Critical Ratio	النسبة الحرجة
Curve Fitting	تهيئة المنحنى
Cumulative Curve	منحنى تجمعي
Cumulative-Frequency	التكرار المتجمع
Data	معلومات / بيانات
Data Collection	جمع المعلومات / البيانات
Debugging	تصحيح الاخطاء في برنامج الكمبيوتر
Decoding	تفسير الرموز
Degree of Freedom	درجات الحرية
Dependent Variable	المتغير التابع
Design	تصميـــم
Deviation	انحـــراف
Diagnosis	التشـخيص
Digital Numbers	أرقام عددية
Distribtion	توزيـــع
Dispersion	تشتت
Empirical	تجريبي / اختباري

الترجمـــة	المصطلح
الفترات المتساوية البعد	Equal Appearing Intervals
تباين الخطأ	Error Variance
التصميم التجريبي	Experimental Design
نسبة ف	F Ratio
عامـــــل	Factor
التحليل العاملي	Factor Analysis
درجة التشبع بالعامل	Factor Loading
مصفوفة العامل	Factor Matrix
طريقة العوامل	Factor Method
نموذج العوامل	Factor Pattern
تهيئة التوزيع الى توزيع اعتدالي	Fitting into Normal Distribution
لغة فورتران في الكمبيوتر	FORTRAN
المضلع التكراري	Frequency Polygon
جداول تكرارية	Frequency Tables
تعميمـــــات	Generalization
صلاحية التهيئة	Goodness of Fit
جماعـــة	Group
العوامل الطائفية	Group Factors
كما تستعمل في الكمبيوتر « بضاعة جامدة »	Hardware
الاختـــلاف	Heterogeneity
الترتيب حسب الاهمية	Hierarchial Order
مدرج تكراري	Histogram
انسجام	Homogeneity
فـــرض	Hypothesis
فـــروض	Hypotheses
المتغير المستقل	Independent Variable
استرجاع المعلومات	Information Retreival
المدخـــلات	Input
فترة / فترات	Interval/s
المتغير المتداخل	Intervening Variable
مقابلـــة	Interview
بحكـــم فعله	Ipso-Facto

الترجمـــة	المصطلح
تحليل المفردات	Item Analysis
درجة صعوبة المفردة	Item Difficulty
درجة تميز المفردة	Item Discrimination
اختيار المفردة	Item Selection
درجة المفردة	Item Score
صدق الوحدة	Item Validity
تبريـــــر	Justification
آلة التثقيب	Key Punch
التفرطح	Kurtosis
قانـــون	Law

ملخصات

الادارة الاجتماعيـــة والتغير الاجتماعي

د. جويل بريجر

النقاش حول الادارة الاجتماعية يكاد لا ينقطع . والباحث هنا معنى اساسا بالانتقادات المثارة حول الموضوع من الزاوية المهنية الاكاديمية . أما الاسئلة الاساسية التي تثيرها وتناقشها الدراسة فهي :

١ ــ هل الادارة الاجتماعية حقل واضح المعالم ، وله اطار نظري متكامل ؟

٢ ــ هل يجب ان يدرس ؟ واذا كان الجواب بالايجاب ، هل يجب ان يكون التركيز على البحث التجريبي (الامبريقي) ، أم على بناء النظريـــة أم علـــى كليهمـــا ؟

٣ ــ كيف يجب أن يمارس ؟

٤ ــ ما هي اهدافه ، وهل يجب أن يقوم بدمج عدة حقول دراسة معا ؟

والخلاصة هي أن الادارة الاجتماعية لها حرية الاختيار . فهي يمكن أن تخدم كأداة مساعدة لحل مشاكل اجتماعية ، تماما مثلما يمكنها التحول الى علم واسع متكامل .

المشروعـــات المشتركة : الاسطورة والحقيقة

د. وهبي غربـــال

كان ولا يزال موضوع آثار الاستثمار الاجنبي على اقتصاديات الدول النامية موضوع نقاش بين العديد من الباحثين . فهل يؤدي الاستثمار الاجنبي الى تحسين اوضاع البلد المضيف ؟ وان كان الجواب بالايجاب المشروط ، فما هي تلك الشروط ؟.

ومثل هذه الاسئلة مرتبطة بسؤال أساسي وهام مؤداه :

ما هي علاقة المؤسسات التجارية الاجنبية بحكومة البلد النامي المعنية ، ولمن تكون السيطرة على المشاريع التي يجري تنفيذها ؟

هذا ويتحدث البحث عن أربعة ترتيبات معروفة « للسيطرة الاجنبية » : (١) فرع مملوك تماما للشركة الاجنبية (٢) المشاريع المشتركة (٣) اتفاقيات الانتاج المشترك (٤) واتفاقيات المساعدة الفنية .

أما مواضيع النزاع بين الشركات الاجنبية والدول المضيفة ، فهـــي التالية : (١) توريد رأس المال (٢) المهارات الفنية (٣) قدرة الوصول الى الاسواق (٤) التحويل والتسعير والعوائد (٥) وسرعة اعادة الاستثمار .

كذلك فان الدراسة تتحدث عن العلاقة بين البلد النامي والمؤسسات الصناعية الكبيرة ، علاوة على تقديم مقترحات تتعلق بتنمية قدرات البلد المضيف النامي على المساومة مع الاحتكارات والمؤسسات التجارية العالمية .

قواعد واسس النــشر
بمجلة العلوم الاجتماعية

مع بداية العام الاكاديمي ١٩٧٥–١٩٧٦ ، قررت هيئة التحرير المشرفة عندئذ على « مجلة العلوم الاجتماعية » ، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، ان الوقت قد حان لقيام المجلة بانطلاقة جديدة بعد ان نجحت الهيئات السابقة طوال الاعوام الثلاث الماضية ، في ارساء القواعد اللازمة لمثل هذه الانطلاقة . والان — وبعد مضي عامين كاملين على الانطلاقة الجديدة — ارتأت الجهات المسؤولة عن المجلة تطوير قواعد واسس النشر بحيث تاخذ بعين الاعتبار الامور التــالية :

الشخصية الداخلية للمجــلة :

١ — تطمح المجلة لان تكون منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب . وفي هذا المجال ، لا بد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة اكثر فاكثر باتجاه فتحها أمام المساهمات الوافدة من جميع أرجاء الوطن العربي وخارجه بحيث تتاكد هويتها كمجلة عربيـــة .

٢ — ترغب « المجلة » في ان تتخصص في الابحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالفروع النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وفي هذا المجال ، لا بد من التشدد في قصر نشر الابحاث على تلك التي لا لبس ولا غموض حــول كونها تعالج جانبا او اكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة أكثر تحديدا ، تقتصر الابحاث على تلك التي تعالج شؤونا ضمن واحد أو أكثر من حقول الاقتصــاد ، والسياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والانثروبولوجيا . كذلك . فان « المجلة » مهتمة ، في الوقت ذاته ، في نشر الابحاث التي ترى سكرتارية التحرير انها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار اليهــا اعــلاه .

ا — الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ — ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة باي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة اعلاه) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

اما الابحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت او خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، وبالتالي بعد ان تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ ــ وكي يمكن للمجلة ان تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعى واضع البحث الملاحظات التاليــة :

ا ــ اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب ــ الا يكون قد سبق نشره .

جـ ــ أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د ــ تضمين غطاء عنوان البحث باقل عدد ممكن من الكلمات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكــامل .

٣ ــ ترسل الابحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة جامعة الكويت ، ص.ب ٥٤٨٦ .

٤ ــ وبعد ان تصل الابحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ــ على نحو سري ــ على محكمين (أو اكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير سنويا .

٥ ــ وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالــراي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التاليــة :

ا ــ يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئــة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرايين .

ب ــ أما الابحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب اجراء بعض التعــديلات عليها او الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

هـ ــ وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير

ذلك من الاسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د ـ يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجـــانا .

٦ ـ الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها .

٧ ـ تبلغ سكرتارية التحرير أصحاب الابحاث عن استلامها لابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر .

٨ ـ يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول اية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ ـ يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في اولويات النشر الاعتبارات التـــالية :

أ ـ تاريخ استلام سكرتارية التحرير للدراسة المعينة .

ب ـ طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك أن من سياسة « المجلة » عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاتـــه .

جـ ـ مصدر البحث ، ذلك ان من سياسة « المجلة » تحقيق توازن بحيث تنشر لاكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ ـ تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجـــلة .

١١ ـ تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارهـــا (٦٠) ستين دينارا كويتيـــا .

ب ـ مراجعــــة الكتـــب :

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التـــالية :

١ ـ أن تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ ، أو تقترحهـــا السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ ـ أن لا تنشر المراجعة في اية مجلة أخرى .

٣ ـ ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر او ضمني ، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ ان يرسل منها ثلاث نسخ .

٥ ـ ان تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتهـــــا .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرهـــا المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على سختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعـــة .

جـ ـ نـــدوة العـــدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بان ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الاراء والاجتهادات وادراكا منها لضرورة زيـــادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعـــالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقـــة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير باية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافاة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٠) دينارا كويتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى :(٦٠) ستون دينارا كويتيا .

د ـ التقـــارير العلميـــة :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافاة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمـــة .

هـ ـ دليـــــل الجـــامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس او شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة . هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعـــات العربية المختلفة بتقديم تقارير شبه مطولة عن نشاة وتطور وآفاق النشاط في هذه الجامعات .

و ـ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ـ مناقشـــات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلميةفيما ينشر من ابحاث في المجلة. وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفـة .



فصلية علمية تعنى بشئون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الرميحي

صدر العدد الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- ابواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — ببليوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للافراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي « بالبريد الجوي » ، ١٥ دولارا امريكيا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر انحاء العالم « بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية ، في الخارج ٣٠ دولارا امريكيا او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت — مبنى ٢ — الدور الثاني — الخالدية — ص.ب ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٢ — جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

1 - The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words)

3 - Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4 - The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5 - The remuneration for a book review is 20 KD. ($60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Managing Editor,
Journal of the Social Sciences,
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
KUWAIT.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields. Anthropology, Economics, History. Liguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication :

1) Articles should/not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information; exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows :
   a - An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   b - If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   c - Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx 180$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

imaginative, passionate and reaching beyond all present objective conditions into the erotic birthing of a new subjectivity. But in his advice to the New Left to accept the need for organization, he fails to specify what kind of organization he means. Also, while asserting that capitalism will be destroyed by the needs it has created but cannot satisfy, he offers little to explain how the revolution is to come about. His insights and summations are profound and provocative though at times exaggerated. His style is clear, yet in sections of the book his ideas are difficult to comprehend.

Marcuse refuses to admit that the American capitalist society could be much more resilient and absorbent than he has till now pictured it to be. By the time the book was written the New Left had lost much of its influence and strength, yet Marcuse has held to the view that this movement has the potential to be a substitute for the working class and that it does constitute a genuine revolutionary vanguard in advanced capitalist societies.

In summary, Marcuse's book carries to the capitalist society some bad news and some good news. The bad news is that their society is doomed; the good news: Do not worry, the disaster is a century away.

---

counsels frustrated radicals not to drop out but to regroup, develop a new sensibility, a new rationale, and to undergo a long process of education in preparation for an ultimate switch to large-scale political action. His tone has obviously mellowed from that of the sixties. However, Marcuse has not changed his views of the system. The fact that the book was written with the help of a grant from the Hartford Arts Foundation and was published under the auspices of the Unitarian Universalist Association might, though it should not, suggest that Marcuse had been absorbed by the society whose demise he confidently predicts.

Counterrevolution and Revolt provides a fundamental new approach to the question of socialism. Dedicated to what its author concieves as the socialist transformation of society, it is not identical to orthodox Communism in regards to what this means, and how it is to be achieved. Its main thrust-shared despite the differences with Frantz Fanon's **The Wretched of the Earth** and Regis Debray's **Revolution in the Revolution** — is characterized by its dismissal of the working class as the main and indispensable agent of socialist change. Furthermore, Marcuse ignores the fact that Marx had conceded the possibility of thorough systematic change by democratic methods in some industrial countries, notably England and America. Capitalism, Max said, would not allow itself to be peacefully transformed in the interests of proletarian democracy and such a situation left only one solution: the violent overthrow of the system. This remained the raison d'etre of the New Left which looked up to Marcuse as its philosopher and guiding spirit.

In his political remarks, Marcuse rejects Leninist orthodoxy (dictatorial cadres, mass parties, "seizure of power", and centralized dogma). He praises decentralized and anti-bureaucratic order. He posits "worker's control" as an essential part of the answer to the dominatingly alienated labor. But when it comes to culture, instead of moving toward the possible cultural dialectics of liberation, he comes out in defense of traditional art. However, it is in this review of the connection between art and revolution, and his description of the "antagonistic unity" of politics and art, that he is at his best.

Marcuse rightly points out that we do not need political and social changes alone, but a transformation of consciousness that is

Herbert Marcuse, COUNTERREVOLUTION AND REVOLT.

Allen Lane, the Penguin Press, 1972. Pg. 138.

Reviewed by: M. Daoudi*

"In terms of day-to-day effect", said a **New York Times Magazine** article in 1968, "Herbert Marcuse maybe the most important philosopher alive. For countless young people, discontented, demonstrating or fulminating, on campus or in the streets, here and abroad, this 70-year-old philosopher is the angel of the apocalypse. 'Away with the world's mess', his message seems to say. 'Let us have a clean, revolutionary, new start". But all that was in the 1960's; by the early 1970's the aging guru of the New Left seemed intent on new directions, as his latest book indicates.

Herbert Marcuse's **Counterrevolution and Revolt** consists of three essays and a short conclusion. It starts with the pronouncement that we are in the midst of a vehement counterrevolution of "monopoly capitalism" which may succeed in creating a long-term "barbarian civilization". It centres on the theme that capitalism has been so successful in delivering the goods that it has reduced the revolutionary potential of the industry working class in advanced countries: "To say that this class has much more to lose than its chains may be a vulgar statement, but it is correct". The book concludes with the warning that authentic revolutionary change "may take all but a century", if it ever comes.

The general interest of Marcuse lies in the critical reappraisal of some aspects of the movement which he helped to inspire. As against the advancing counterrevolution, which is not Fascism, but which may yet "set in motion a far more brutal and comprehensive machinery of control" than was the case with Fascism, there stand only the tiny forces of the New Left, aware as the mass of the people are not both of the dangers of the present and of the possibilities of human liberation. He

* Ph.D. Candidate, Department of Government and International Studies, University of South Carolina.

54. Cited by J. H. Elliott in "Mediterranean Mysteries: A Review of Fernand Braudel's 'The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,' Vol. 1, *The New York Review*, May 3, 1973, p. 27.

Barrington Moore, Jr., in his *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966), p. 460 has written: "Historical generalizations are not immutable laws like those of physics: the course of history reflects mainly an effort to escape the bounds imposed by previous conditions expressed in such generalizations."

55. Thomas McPherson, *Social Philosophy* (London: Van Nostrand Reinhold Co., 1970).

Yehezkel Dror, "Prolegomena to Policy Sciences," *Policy Sciences*, Vol. I (1970), pp. 135-150.

56. Cited in Ralf Dahrendorf, *Essays in the Theory of Society*, (Stanford: Stanford University Press, 1968), pp. 74-75.

57. Stein and Vidich, *op. cit.*, p. 168.

58. Harry G. Johnson, "The Consequence of Keynes," *Times Literary Supplement*, No. 3, 805, February 7, 1975, p. 10.

59. Those advocating "Policy Sciences" are especially guilty of this over-simplification. For some idea of the administrative complexity and expertise involved in social administration; see Kramer, *op. cit.*, pp. 221-36.

41. John R. Platt, *Perception and Change: Projections for Survival* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1970), pp. 168-9. Also see Joseph P. Martino, "Science Indicators: Charting the Progress of Research," *The Futurist*, Vol. IX, No. 1, February 1975, pp. 44-48.

42. Ravetz, *op. cit.*, Part IV. Also see Irving Louis Horowitz, Foundations of Political Sociology, (New York: Harper and Row, Publishers, 1972), Chapters 16-20.

43. Ravetz, *op. cit.*, p. 340.

44. *Ibid*, 321-25.

45. Yehezkel Dror, "Teaching of Policy Sciences: Design for a University Doctorate Program,"*Social Sciences Information*, Vol. 9, No. 2, April 1970, pp. 115-16.

46. Ralph M. Kramer, "The Influence of Sponsorship, Professionalism and the Civic Culture on the Theory and Practice of Community Development," *International Review of Community Development*, No. 25-26, Spring 1971, pp. 222-23.

47. W. G. Runciman, *A Critique of Max Weber's Philosophy of Social Sciences*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1972).

48. Nigel Harris, *Beliefs in Society*, (Harmondsworth: Pelican Books, 1971), p. 26.

49. Duncan MacRae, Jr., "Scientific Communication, Ethical Argument and Public Policy," *American Political Science Review*, Vol. 65, No. , pp. 38-50.

50. Peter L. Berger, "The Liberal as Fall Guy," in Don't Just Do Something, (Santa Barbara: The Center for the Study of Democratic Institutions, 1972), p. 76.

51. Kramer, *op. cit.*, pp. 223-24.

52. I am using the categories adopted by Robert A. Nisbet, "Sociology as an Art Form, in Stein and Vidich, *op. cit.*, pp. 158-9.

53. I am closely following the argument and problems presented by Ted Gurr and Hugh D. Graham, *Historical and Comparative Perspectives on Violence in America: Themes for Consideration in Comparative and Historical Essays*, (Working paper presented to thc National Commission on t he Causes and Prevention of Violence, n.d.), pp. 1-6.

28. *Ibid,* 355, 384-5.

29. Pinker, in Burrell, *op. cit.,* p. 10.

30. Malthus wrote:

"A man who is born into a world already possessed, if he cannot get subsistence from his parents on whom he has a just demand, and if the society does not want his labour, has no claim of right to the smallest portion of food, and, in fact, has no business to be where he is. At nature's mighty feast there is no vacant cover for him. She tells him to be gone and will quickly execute her own orders, if he does not work upon the compassion of some of her guests. If these guests get up and make room for him, other intruders immediately appear ....."

Reverend Thomas R. Malthus, *An Essay in the Principle of Population* (London: J. Johnson, 1803), Chapter VI, p. 531.

31. Lerner, *op. cit.,* 19.

32. *Ibid.,* 20.

33. See Maurice Natanson, ed., *Philosophy of the Social Sciences: A Reader* (New York: Random Souse, 1963).

34. Weissman, *op. cit.,* p. 29.

35. Edwin M. Lemert, "Social Problems," *International Encyclopedia of the Social Sciences,* (New York: The Macmillan Col., 1968), Vol. 14, pp. 452-59.

36. Mills, *op. cit.,* p. 21. This is not to say that have not been nor are no strong differences of opinion within social administration. But in social administration the controversy has been essentially over how to treat social problems, e.g., microscopically, macroscopically, residually, etc., and not over whether the provision for social problems should be social administration's *raison d'etre.*

37. Anthony R. Stone, "The Interdisciplinary Research Team," in the *Journal of Applied Behavioral Science,* Vol. 5, No. 3, 1969, p. 357.

38. Ravetz, *op. cit..* p. 384.

39. Birrell. *op. cit.,* p. 9.

40. "Wraparound," *Harper's,* Vol. 250, No. 1498, March 1975, p. 9.

15. Quentin Gibson, "Facts and Values," in W. D. Burrell, *et al, Social Administration: Readings in Applied Social Sciences* (Harmondsworth: Penguin Books Ltd., 1973), pp. 307-320. See also Arnold.

16. Cited in Thomas D. Watts, "Value Problems in the Quest for Sanction in Social Planning," *Kansas Journal of Sociology,* Vol. IX, No. 1, Spring 1973, p. 32. Also see Gunnar Myrdal, "How Scientific are the Social Sciences," *Journal of Social Issues,* Vol. 28, No. 4, 1972, pp. 151-170.

17. Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolution,* (Chicago: The University of Chicago Press, 1962).

18. *Ibid.*, X, 6, 10, 23-24, 37. Also see D. Shapere, "The Structure of Scientific Revolutions," *The Philosophical Review,* Vol. LXXIII, 1964, pp. 383-94.

19. Modified from Harold Lasswell, "The Policy Sciences," *The International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: The MacMillan Co., 1968), p. 181.

20. See Harry H. Eckstein, The Concept *"Political Systems: A Review and Revision,"* (New York: American Science Association Annual Meeting, September 4-7, 1963), p. 4 and *passm.*

21. Burrell, *op. cit.*, Part I, pp. 9-65.

22. Cited in Irving Weissman, *Social Welfare Policy and Services in Social Work Education,* (New York: Council on Social Work Education, 1959), Vol. XII, p. 23.

23. *Ibid,* 12.

24. This is a modification of the definition of health developed by the World Health Organization. *Ibid,* 30.

25. Alex Inkeles, "The Subject Matter of Sociology," in Burrell, *op. cit.*, p. 70.

26. One of the most thoughtful discussions in C. Wright Mills, *The Sociological Imagination,* (New York: Oxford University Press, 1959). Also see Maurice Stein and Arthur Vidich, *Sociology on Trial* (Englewood Cliffs, Prentice-Hall, Inc., 1963).

27. Quoted in Jerome R. Ravetz, *Scientific Knowledge and Its Social Problems* (Oxford: Clarenton Press, 1971), p. 385.

Henry W. Riecken, "The Federal Government and Social Science Policy in the United States," in A. B. Cherns, et al, *Social Science and GovernmentH Policies and Problems*, (London: Tavistock Publications Ltd., 1972), p. 175.

6. Needless to say, different authors, reflecting various historical logical and cultural traditions include and exclude different descriptions from the list of social sciences, thus, Edwin R. A. Seligman in "What are the Social Sciences?" *Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: The MacMillan Co., 1937) Considered Political Science, Economics, History, Jurisprudence, Penology, Sociology, Social Work, Ethics, Philosophy and Psychology as Social Sciences (pp. 3-7). In the more recent *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: the MacMillan Co., 1968), the social sciences are seen as being comprised of the following disciplines: Anthropology, Economics, Geography, History, Law, Political Sciences, Psychiatry, Psychology, Sociology and Statistics, (pp. XIX-XXII).

7. Ward opposed the "laissez-faire" sociology of Herbert Spencer and W. G. Summer. He wrote *Applied Sociology: A Treatise on the Conscious Improvement of Society by Society*, (Boston: Ginn and Co., 1906) to bring "applied sociology" to the attention of bis academic confreres.

8. For a very brief but enlightening discussion, see Scott Gordon *Social Science and Modern Man* (Toronto: University of Toronto Press, 1970), pp. 3-16.

9. Daniel Lerner, ed., *The Human Meaning of Social Sciences* (Cleveland: The World Publishing Company, 1969 ed.), Chapters 1-3.

10. Robert S. Lynd, Knowledge For What? (New York: Grove Press, Inc., 1964, ed.), p. 114.

11. Most of the following discussion and categorization are based on Lee Rainwater, *Social Problems and Public PolicyH Inequality and Justice* (Chicago: Aldine Publishing Co., 1974), pp. 7-11.

12. Ibid, 8-9.

13. Michael Polanyi, *Personal Knowledge Towards a Post-Critical Philosophy.* (New York: Harper and Row, Publisher, 1962), pp. 54-5.

14. Rainwater, *op. cit.*, p. 11.

FOOTNOTES

1. For purposes of brevity, I shall use these terms interchangeable. Some, of course, may protest that social administration is mucs narrower in scope than social welfare. But as we have defined it, social administration is concerned with theory and practice, learning and application.

2. The definition is by Professor D. V. Donnison and is cited in W. D. Burrell, et al, *Social Administration*: *Readings in Applied Social Science* (Harmondsworth, Penguin Books Ltd., 1973), p. 9.

3. It has been very common to view social problems as social pathology, value-conflicts, social disorganization, deviant behaviour and social reactions. For a historical and theoretical discussion, see Edwin M. Lemert, "Social Problems," *International Encyclopedia of the Social Sciences,* (New York: The MacMillan Co., and The Free Press, 1968), Vol. 14, pp. 452-459.

4. The quote is from R. M. Titmuss and has been altered. Titmuss wrote that "The Social Services... can no longer be considered as 'things apart'; as phenomena of marginal interest, like looking out of the window on a train journey. They are part of the journey itself. They are an integral part of industrialization," cited in Borrell, *op. cit.,* p. 255.

5. According to Henry W. Riecken, "There are about 110,000 active social scientists in the United States — if 'social science' is defined to include anthropology, economics, geography, history, political science, psychology and statistics. About 60 per cent of them are engaged in university teaching research and service... By far the most numerous psychologists and economists — about 30,000 of the former and 25,000 of the latter. There are perhaps 18,000 historians, 15,000 political scientists, and 12,000 sociologists. The other disciplines collectively number somewhat less than 10,000 members ... It is perhaps of incidental interest to note that ... academic institutions (approximately 150 Ph.D. granting universities organized into 650 disciplinary departments known as the 'social sciences') produce currently about 4000 doctoral degrees a year and that this number is expected to rise to lamost 7,500 by 1975.

Note that Burke is concerned about learning, developing and applying strategies to real, concrete situations. He does not exalt novelty nor eschew orthodoxy. Nor does he renounce innovation or exploration. What is overriding for Burke and for this writer is that social administration, if it is to be faithful to its goal of providing and applying strategies for the resolution and prevention of social problems, must require that its students and practitioners become acquainted with the body of accepted social scientific knowledge. This body must be tailored to the needs of social administration and therefore can be expected to be modified in the light of the scope, nature and experience involved and gleaned in confronting social problems. Of equal importance, is the requirement that both students and practitioners of social administration have the ability to bring social scientific knowledge and techniques to bear on social problems and processes. We must, in short, not only study **strategies** but **apply** them as well. And only the diversity, depth and broadness provided by the social sciences and supplied by a rigourous, integrated program and curriculum offers us the possibility of attaining these twin objectives. Social administration has a choice: it can serve as an auxiliary tool for dealing with social problems or it can, on the basis of experience, contemplation, research and the mastering of the accepted body of social scientific knowledge, move from an interdisciplinary enterprise to a supradiscipline one. Regardless which choice is made, social administration cannot escape its social scientific heritage, dependence or responsibility. For those who place action above strategy, empathy above intellectual comprehension, I think it prudent to end with John M. Keynes' observation:

... The ideas of economists and political philosophers, both when they are right and when they are wrong, are more powerful than is commonly understood. Indeed, the world is ruled by little else. Practical men, who believe themselves to be quite exempt from any intellectual influences, are usually the slaves of some defunct economist. Madmen in authority, who hear voices in the air, are distilling their frenzy from some academic scribbler of a few years back.

and policy-making may indeed demand social administrative expertise, such, however, is not the case with regard to administrative methods and the design and management of delivery systems. (59) Such arguments simply fly in the face of hard learned and costly experience. In truth, it is similar to the constitution-makers of the first half of this century who simply designed constitutions for countries without any heed to or awareness of basic cultural and social conditions. Not surprisingly, the British modeled constitutions of Nigeria and Egypt proved to be disastrous. And the Weimar Republic whose constitution reflected the most advanced legal thinking of the day contributed to the rise of Adolf Hitler. There are indeed divisions of labour as there are genera and species. Very few of us, however, would go to a general surgeon to have open heart surgery performed. Then why should it be presumed that there are immutable, universal laws governing administration? Here there is absolutely no substitute for the on-the-job experience and expertise that the specialist in social administration has vis-a-vis his subject matter and organizational milieux.

The Goals and Practice of Social Administration

The goal of social administration and the manner in which it should be taught and practiced has, in my opinion, been brilliantly, powerfully and succinctly set forth by Kenneth Burke. Burke has written:

Critical and imaginative works are answers to questions posed by the situation in which they arose. They are not merely answers, they are strategic answers. Stylized answers. For there is a difference in style of strategy, if one says 'yes' in tonalities that imply 'thank God!' or in tonalities that imply 'alas!' So I should propose an initial working distinction between 'strategies' and 'situations' whereby we think of ... any work of critical or imaginative case... as the adopting of various strategies for the encompassing of situations. These strategies size up the situations, name their structure and outstanding ingredients, and name them in a way that contains an attitude toward them.

This point of view does not, by any means, vow us to personal or historical subjectivism. The situations are real; the strategies for handling them have public content: in so far as situations overlap from individual to individual, or from one historical period to another, the strategies possess universal relevance.

2. A sensitivity to the ethical and technical problems involved when doing applied research.

3. Familiarity with the research methods needed for the effective study of social problems.

4. Elegance and clarity in presenting and communicating the results of quantitative studies.

5. The ability to assess and design social indicators and in forecasting alternative futures. Here the emphasis is on initiative, novelty and social inventiveness.

Likewise, our emphasis on the political is part and parcel of the real world that social administration must function in. This is a basic requirement if the student not only wishes to study and recommend policy solutions but to plan and implement such solutions, be he a case worker or social planner. To corrupt an old political aphorism, "politics is the mother's milk" of social life. And those who do not know or understand the rules of the game, the sensitive points and forces at play, are doomed to become disillusioned "dropouts" or callous bureaucrats. In both cases impotence and cynicism are the inevitable and destructive by-products. In sum, the study of politics tailored, of course, to the goals and objectives of social administration, can help us understand and influence, "who gets what, when and how."

Lastly, the same reasons account for the greater concentration on Administrative Theory and Practice. The planning, policies and programs that social administrators design are shaped by and in turn shape the means used to implement them. Without administrative skill and experience, social administration will have to "reconcile itself to the role of a gnat trying to drive a tiger by buzzing around its ears. The crucial fallacy in this point of view is the failure to recognize that, in the absence of a skilled tiger tamer, neither beast will go anywhere in particular — and it is the gnat that loses any sense of direction." (58) In short, the context of implementation is no less important than the contexts of problem discovery and planning and policy justification. There is a fundamental symbiotic relationship between the two. But there is another problem that is equally deceptive and destructive. This is that administrative techniques and training are generalizable and that perhaps a separate faculty or school can teach it. That is, while planning

logy along with emphasis in empirical analysis and evaluation has a special role to play. Both can provide the student with the following intellectual assets. (57)

1. The specification of possible areas of field work as the researcher leans upon the educated perspective of his predecessors to guide him to important and significant areas of investigation.

2. The criticism of field work while doing it. Alternative perspectives in theory yield alternative perspectives in field observation.

3. The discovery of the limitations of one's original statement of the problem; the continuous study of new data compels new formulations of the problem.

4. The discovery of the limitations of one's own theory by its continuous confrontation with empirical observation.

5. The discovery of new dimensions of the problem.

6. The reconstruction of one's problem, field work, and past theory into a further limited and discrete theory to handle the problem. Such a theory is not final nor general but adequate only to the specific problem in the specific field. However, this type of theoretical solution, in turn, provides raw materials for other research posing new problems, and these new problems as they are studied by other investigators in other settings contribute to the continuous cultivation of new theories.

Finally, it is my firm conviction that social administration needs heavy doses of Empirical Research, Analysis and Evaluation, Political Behaviour and Processes and of Administrative Theory and Practice. Indeed, these areas appear to be a very vital core of any social administration program. Social administration is not simply a field and a profession concerned with curing or treating the consequences and effects of social problems. It is and must be preventative and programs. This warrant requires us to know how and why social problems occur and in what manner. In essence, we are returning to the founding fathers of social administration who recognized that philanthrophy and altruism were not substitutes for learning and knowledge. We therefore must encourage our students through the quantitative and empirical study and evaluation to develop the following skills:

1. Good quantitative judgment for the criticism and design of quantitative studies of social problems.

Lastly, social administration should enlarge its offerings in Anthropology, Administrative Theory and Practice, Political Processes and Behaviour and Empirical Analysis and Policy Planning and Evaluation. More attention must be given to anthropological materials in order to acquaint students with the diversity and complexity of norms, practices, customs, beliefs, traditions and symbols within and between societies. Unfortunately, it is easily forgotten that a society's "culture" is not a biological or instinctual process. It is a total, shared learning process that prescribes and proscribes behaviour. It is a psychological or mental process, subtle but all pervasive. As members of a society or a subgroup within a society, we interact with images of individuals, objects and institutions. That is, our actions are based on identities, meanings, cues and expectations that we give to our interactions with individuals, groups, objects and institutions. Robert Musil, for example, notes: (56)

The inhabitant of a country has at least nine characters: an occupational character, a national character, a civic character, a class character, a geographical character, a sex character, a conscious character, and an unconscious character, and perhaps a private character as well. He combines them all in himself, but they dissolve by these trickling streams which they flow into and leave again to join other little streams and fill another channel. This is why every inhabitant of the earth has a tenth character as well, which is nothing more nor less than a passive fantasy of unfilled spaces. It permits man everything except one thing: to take seriously what his nine or more other characters do and what happens to them. In other words, then, it forbids him precisely that which would fulfill him.

How men cope and define their problems, the "streams and the channels" that reinforce or undermine social continuity, the psychological images and functions of institutions, and the intensity, extensivness and congruence of values, norms, practices, are areas that anthropologists have long explored. More concretely, the tremendous cultural variety within societies, e.g., minority and ethic groups, and between and among societies are patronizingly disregarded by literary intellectuals secular prophets and students (and practitioners) who prefer to generalize from personal experience. Instead of comprehending problems and effectively fostering change, cynicism, contempt and preservation of the status quo are the usual by-products. And it is precisely in this area that Anthropo-

Organizational development (d)	Creating a supportive climate or culture for organizational change.
Violence and coercive strategies (d)	Actions designed to inflict personal injury or property damage.
Nonviolence and direct action strategies (d)	Attempts to change attitudes and/or behavior.
Manipulation (e)	A deliberate act of changing either the structure of the alternatives in the environment or personal qualities affecting choice without the knowledge of the person involved.
Persuasion (e)	Interpersonal influence in which one person tries to change the attitude or behavior of another by means of argument, reasoning, or, in certain cases, structured listening.
Facilitation (e)	Increase the ease with which an individual or group can implement their choice or satisfy their desires.

(a) Garth N. Jones, **Planned Organizational Change,** New York: Praeger, 1969.

(b) Robert Chin and Kenneth Benne, "General Strategies for Effective Changes in Human Systems." In W.G. Bennis, K.D. Benne, and R. Chin (eds.), **The Planning of Change,** New York: Holt, Rinehart & Winston, 1969.

(c) Gerald Zaltman, Philip Kotler, and Ira Kaufman, **Creating Social Change,** New York: Nolt, Rinehart & Winston, 1972

(d) Harvey A. Hornstein et al, **Social Intervention: A Behavioral Science Approach,** New York: Free Press, 1971.

(e) Donald Warwick, "Ethical Issues in Social Intervention," working paper, 1972, York University.

(Source: Gerald Zaltman).

TABLE 2

TYPOLOGY OF CHANGE STRATEGIES

Coercive strategies (a)	Nonmutual goal setting and one-sided deliberativness.
Normative strategies (a)	Compliance achieved through the issuance of directives based on values internalized as proper and legitimate.
Utilitarian strategies (a)	Contt ol over the allocation of resources serving as rewards and punishments.
Empirical-rational strategies (b)	Provision of rational justification for action
Normative-reeducative strategies (b)	Change of attitudes, values, skills, and significant relationships.
Power-coercive strategies (b)	Application of moral, economic and political resources to achieve change.
Power strategies (c)	Use and/or threat of force
Power strategies (c)	Bias in the structuring and presentation of a message; use of reasoning, urging, inducement based on rational and/or emotional appeals.
Reeducative Strategies (c)	Communication of fact and relearning through affective and cognitive change.
Individual change strategies (d)	Use of change among individuals as a means toward social or organizational change.
Data-based strategies (d)	Collecting and presenting data to initiate problem-solving activity and to provide a basis in which to root decision.

5. **The Effects of Concessions and Reforms in Response to Group Violence.** Are there conditions that reward violence and encourage its recurrent use? Can we distinguish concessions which are temporary and designed to "narcotize" and those which provide discontented people with the means to attain their goals? For example? What effect has the dole and work programs had?

Such an historical perspective has the virtue of informing the student about the sources, levels and consequences of violence as a form of social protest and change. It better enables him to identify and understand our own national experiences and legacies and, equally important, contributes to the fashioning of policies, programs and tactics reflecting these experiences and legacies. Ironically, while there is a readiness to admit to cultural diversity, there is an insensitivity and indifference to the historical dimension. Like Topsy, things just happen. The distinguished French historian, Fernand Braudel, thinks otherwise. (54) He has written:

..... (W) hen I think of the individual, I am always inclined to see him imprisoned in a destiny in which he himself has little hand, fixed in a landscape in which the infinite perspectives of the long term stretch into the distance both behind him and before. In historical analysis as I see it, rightly or wrongly, the long run always wins in the end.

Another area that has received scarce attention in the curricula of social administration is philosophy. Much emphasis has been given to professional ethics but too little attention has been paid to value choices, value implications, value consistencies and costs, the behavioral foundations of value commitments and the gulf between the "is" and the "ought." (55) Students desperately lack the conceptual clarity needed for the understanding of society and social problems. Concepts like authority, responsibility, motive, fact, liberty, equality, social control, conformity, value and justice, crucial in any study and comprehension of society, are indiscriminately and contradictorily used. And it is precisely here that a focused but concentrated training in social philosophy is crucial. Without rigorous training in social philosophy, the student regardless of his noble intentions, is unable to confront in-depth strategies for bringing about social change. What are the implications, ethical, conceptual, value, in selecting any of the change strategic enumerated in Table 2 ?

past? Are there similarities and differences in form, intensity and extent?

2. **What groups are engaged in violent forms of protest?** Are there groups where violence is rare and others where it is chronic?

3. **Settings of Violence.** Are there any identifiable cultural attitudes or beliefs discernible for violent or non violent activities? Are there particular socio-economic patterns or political arrangements? Does overcrowding lead to social breakdown? Are some ethnic groups more willing to rely on violent forms of protest regardless of socio-economic conditions?

B. Causes, Processes and Consequences of Violent Forms of Protest

1. **Motives for Group Protest and Violence.** Opposition to particular governments and governmental policies? Demands for socio-economic equality? Demands for 'spaces' of freedom; to manage one's own affairs? Or the protection of a community/class against the threats of other groups? Under what conditions have such motives found the conventional political processes helpful and responsive? And when has violence been used?

2. **Social Sources of the Impetus to Group Violence.** Which factors are most important in prodding groups to action? Is it new ideologies? New interpretations of traditional beliefs? Unfulfilled promises of improvement? Or improving conditions of other groups in which one's group does not share? Or perhaps it is the actual or threatened deterioration in the conditions of life?

3. **The Consequences of Violent Group Actions.** Under what circumstances has the employment of violence achieved the objective of social change? And under what circumstances has the use of violence thwarted/defeated the purposes of those who employed it? That is, have repressive measures rather than reform been the consequence?

4. **The Effects of Forceful Repression on Group Violence.** What kinds of repressive techniques techniques and activities contribute to "law and order" in the short run, but make it possible for remedial action to be taken, rather than intensifying existing opposition?

III

It is not my intention to present a fully developed and detailed program for teaching social administration. Rather I propose to suggest some areas that in my experience appear to be inadequately represented in the curriculum of social administration. Before beginning, however, I should like to emphasize that I am not simply suggesting the wholesale incorporation of courses from other disciplines. As stated earlier, I am opposed to indiscriminate borrowings or course sharing with other disciplines. Rather in the brief discussion that follows, I am simply arguing that the multidimensionality of human, cultural, sociological and technological problems and issues requires more extended training in the social sciences than has hitserto been the case, especially in graduate training.

One of the most glaring absences in social administration is our indifference to history. Students lack historical perspective and often see social problems as **de novo.** There is no knowledge of how problems have been defined or what attempts have been made to deal with them. Society is understood as the here and now and all too often the immediacy of events overshadows the "lessons" of history. Yet there are very compelling reasons for students to study the history of social administration and social problems. An historical examination of the nature and course of selected topics enables us:

1. to set baselines against which to judge present conditions and practices,

2. to evaluate theories of causation and process,

3. to anticipate tse effects of certain programs and policies.

Let me give an example. Suppose a student is studying community development and is trying to assess the effectiveness of violence and group protest. Historically, he can look at the problem in the following manner: (53)

A. Characteristics of Violence and Violent Societies

1. **Relative levels and types of group protest and violence.** To what extent does group violence in contemporary Canada resemble the

goals, even to the extent of giving the community administrative control of the program.

Under what conditions should any or all of the options be considered or selected? Unfortunately, there is no hard and fast rule; different situations and problems require, one might argue, different options. One, of course, may **a priori** decide that there is only one acceptable, legitimate method; the rest smack of elitism and reflect the gospel of the status quo. But is this a professional or political judgment? Are the choices so black and white that one now becomes either part of the problem or part of the solution?

Clearly one cannot invoke magical rule of thumb. The teaching of social administration, however, must not avoid such problems. It must sensitize the student, confront him with the issues and obstacles. Above all, there must be a full and frank examination of the "Idols of the Profession." (52) The student must first delve into the **Idols of the Tribe,** i.e., the modes of perception and perspectives common to social administration. While they are not final, they are the basic starting point. This is where our professional images, identities, meanings and rationales begin. He must also seriously explore the **Idols of the Cave,** i.e., specialization and application. What do we know? How reliable is our knowledge? Likewise the student must confront the **Idols of the Market Place,** i.e.; the cliches, rhetoric and neologisms that become substitutes for ideas and thinking. Students must be acquainted with the tyranny of words and the debasement of ideas. Lastly, social administration must focus on the **Idols of the Theater,** i.e., the tendency of organizations and individuals to place survival and self aggrandizement above all other goals. Here a heavy concentration of administrative theory and practice and political processes is essential.

To be sure, all of this is easier said than done. Who, after all, wants poorly trained and inept social workers and planners? And this brings us to the final section of the paper, the role of the social sciences in the development of social administration. In the discussion that follows, we shall be dealing with three questions :

1) How should Social Administration be taught?

2) How should it be practiced?

3) What goals should it pursue?

forces, often very inchoate and contradictory. Where one fits into the scheme of things, the choices one makes and where the "buck" stops, are part and parcel of experience, of reflection and personal values. If these is a lesson of history, it is "that everything has its price, everything is a tradeoff. One must try to understand what the options are and then choose to the extent one is able." (50)

As a practitioner, the student of social administration is caught in a tug-of-war. His agency has certain priorities and his clients have certain needs. Often these two are at variance not only with one another but with his appraisal of what should be done. To illustrate the point, let us take community development and resident participation as our example. What should be the degree of resident participation? There are at least seven possible options, each one of which arrogates power to one group at the expense of another. (51)

Option 1 : The organization makes a plan and announces it. The community is convened for information purposes; compliance is expected.

Option 2 : The organization tries to promote a plan and seeks to develop the support which will facilitate acceptance or give sufficient sanction to the plan so that administrative compliance can be expected.

Option 3 : The organization presents a plan and invites questions. It is prepared to modify the plan only if absolutely necessary.

Option 4 : The organization presents a tentative plan subject to change and invites recommendations from those affected. It expects to change the plan at least slightly and perhaps even substantially.

Option 5 : The organization presents a **problem** to the community and seeks suggestions. It hopes to join forces with the community and make joint decisions regarding the plan.

Option 6 : The organization identifies and presents a problem to the community. It defines the limits of possible action and asks the community to make a series of decisions which can be embodied in a plan which it will accept.

Option 7 : The organization asks the **community** to identify the problem and to make all of the key decisions regarding goals and means. It is willing to help the community at each step to accomplish its own

The Counter-Argument

Justice Oliver Wendell Holmes, Jr. once said that "all ideas incite," and ideas about the "human condition," especially with regard to causes and ways of dealing with them, are perhaps most inciteful. It has taken the social sciences quite some time to realize that false a dichotomy exists between fact and value, (47) that society, social programs, policies and problems reflect competing, conflicting values and interests. More often than not, as Nigel Harris has noted, debates over "scientific value relativism," despite academic claims to the contrary, are attempts by one group to impose its values, its goals, its beliefs on another,

The **ideologist** (that is the person with whom the speaker disagrees) is **dogmatic** (loyal to his beliefs), **doctrinaire** (uncomprising, clear), **rigid** (principled), aggressive (keen, enthusiastic), **Messianic** (hopefull of a final solution), **apocalyptic** (fears a coming disaster), **totalitarian** (beliefs are coherently unified and relatively comprehensive), **brainwashed** (persuaded), **devoted to myth and illusion** (believes what he believes), and so on.

On the other hand, the **realist** (that is, the speaker or those with whom he agrees) is **flexible** (unprincipled), **pragmatic** (narrow conservative), **cautious** (cowardly), pursues rational interests (empty of vision), **does not look further ahead than is justified by the evidence** (aimless, unprepared), and so on. (48)

Such charges of social administration's failure to be dispassionate are neither surprising nor damning. Being concerned with social problems and public policy, about conditions that many deem to be destructive, immoral and inequitable, controversy over objective conditions and subjective evaluations are inevitable and healthy. In dealing with social problems, from causes, effects and possible solutions, values and goals must clash. In the end, what is crucial is how social administration both as a profession and field of study justifies its philosophical and social approaches and values. (49)

Now let us turn to the charge that social administration encourages passivity and essentially supports the status quo. This, in my opinion, is a much more serious criticism. Professional integrity and craftsmanship are the product of an on-going elaborate interplay of

its own and/or share teachers with other, already established departments. A well-known difficulty with faculty members shared between a new, interdisciplinary endeavor and ... well established discipline (s) and department (s) is the tendency of such faculty members to orient themselves mainly to their well-established disciplines and departments. As a result, their innovative contributions to the interdisciplinary endeavor are minimized and the program is reduced to a multi-disciplinary one. Therefore, a distinct faculty in (social administration) is required. The school should be large enough to include the main relevant disciplines, to teach the basic core courses and, in particular, to prepare and supervise ... workshops.

The Professionalism of Social Administration's Graduates

The Argument

Briefly, there are some critics who believe that social administration is a breeding ground for activists. That more than anything else, the program politicizes people and exalts activism. Simple solutions and rhetoric are the intellectual menu; dogmatic, self-righteous "quackery" in the classroom the consequence. The product that is eventually turnod out rates high on glibness and moral outrage but low on "know how."

Not only is social administration chastised for its political aggressiveness but ironically, it is criticized for its political passivity. Ralph M. Kramer, for example, has written: (46)

Professional orientations and organizational restrictions on methodology determine the range and content of issues so that only those issues can be selected that are amenable to the educational methods and techniques open to the professional-namely, those which are ameliorative and nonpolitical, do not lead to conflict, and do not require the use of pressure tactics. At the same time, the consensual and informational strategies employed are a consequence of the relatively noncontroversial and marginal issues selected for group action, which are a reflection of the interests of the sponsor.

Thus, the more things change, the more they remain the same. Social administration does not challenge the status quo, it does not attempt to go to the heart of problems, but simply acts as a "safety-valve."

leadership of the group. Equally important is the problem under investigation. Practical problems, i.e., situations in which there is an awareness that something is wrong, but there is no clear conception of how to correct it, create the greatest strain. In the phases of such problem solving, "definition, information and argument, analysis and decision, execution and control," (43) there are many legitimate areas for disagreement. Technical problems, i.e., those that require the application of existing knowledge, (44) not surprisingly, usually encounter much less difficulty given the nature of the task. But, to repeat, it is the nature of the problem rather than the academic composition of the group that is of singular importance. Thus, it is much harder to deal with race relations (i.e., a practical problem) than with sending men into space (a technical problem).

Lastly, we now turn our attention to the charge that social administration should send students to other social sciences for interdisciplinary training rather than tackle the job itself. While few will deny that given the nature and scope of the problems that social administration deals with, a faculty trained in the other social science disciplines is essential. Why then should they not be permitted to teach their specialities, reflecting, of course, the special needs, emphasis and experience of social administration? Put another way, few argue that the Department of Mathematics should have the sole responsibility for teaching statistics. Psychologists and sociologists have long recognized that such training in statistics, unless tailored to the specific needs and concerns of their disciplines, is often unhelpful. Why, then, should this be different for social administration?

In truth, by sending students to other departments for their social science training or by sharing staff, a multidisciplinary rather than an interdisciplinary focus is encouraged and reinforced. Integration becomes more difficult, rivalry between disciplines are intensified. Instead of examining things from a holistic perspective, such emphasis ensures the maintenance of the status quo: viewing problems from a disciplinary perspective. Yehezkel Dror, a longtime advocate of interdisciplinary programs in teaching, research and professional activities, has observed: (45)

The required diversity of the factulty (in social administration)... aggravates a problem made difficult by the youth of (social administration) namely, in how far should the program have a full-time faculty of

TABLE 1

CLASSIFICATION OF PROBLEMS AND CRISES BY ESTIMATED TIME AND INTENSITY (WORLD)

	Grade	Estimated Crisis Intensity numbers affected times degree of effect) 1-5 Years	(if no major effort at anticipatory solution) Estimated Time to Crisis → 5-20 Years	20-50 Years
1. 10^{10}	Total Annihilation	Nuclear or RCBW Excalation	Nuclear or RCBW Excalation	(Solved or Dead)
2. 10^{9}	Great Destruction or Change (Physical, Biological, or Political)	(too soon)	Famines Eco-balance Development Failures Local Wars Rich-Poor Gap	Economic Structure and Political Theory Population and Eco-balance Pattern of Living Universal Education Communications-Integration Management of World Integrative Philosophy
3. 10^{8}	Widespread Almost Unbearable Tension	Administrative Management Need for Participation Group and Race Conflict Poverty-Rising Expectations Environmental Degradation	Poverty Pollution Race Wars Political Rigidity Strong Dictatorships	
4. 10^{7}	Large-Scale Distress	Transportation Diseases Loss of old cultures	Housing Education Independence of Big Powers Communications Gap	?
5. 10^{6}	Tension Producing	Regional Organization Water Supplies	?	?
6.	Other Problems — Important, but Adequately Researched	Technical Development Design Intelligent Monetary Design		
7.	Exaggerated Dangers and Hopes			Eugenics Melting of Ice Caps
8.	Non Crisis Problems Being "Overstudied"	Man in Space Most Basic Science		

political scientists and penologists, each group usually working independently of the other, a considerable amount of time to realize that our judicial and corrective systems have failed dismally in dealing with crime and imprisonment. In 1974, for example, the cost of crime and imprisonment in the United States reached a staggering $90 billion. Not included in this figure were the $360 million dollars lost in taxes, since prisoners are not wage earners, or the $540 million dollars given in welfare payments to prisoner's families. To add insult to injury, it is currently estimated that 80 percent of the prisoners are repeaters. (40)

The need for interdisciplinary research and task forces was not simply the result of greed or status mania, but the outcome of our increasing inability to wrestle with serious and persistent social problems. It was not the lure of the boondoggle that encouraged an interdisciplinary perpective, but the threat of disaster. To be sure, there were and are the academic, entrepreneurs and opportunists, but what made their ventures "successful" was the growing recognition that collective rather than individual disciplinary efforts were necessary given the magnitude and multi-dimensionality of social problems. That no one discipline could comprehend, much less cope with, the intricacies of many of our urgent social problems becomes clear when we look at Table 1. (41)

Thus, there was and continues to be an urgent demand for interdisciplinary research and training. This, however, does not deny that many of these programs, both public and private, are hastily conceived or unbelievably pretentious. (42) They are. But there is no intrinsic reason why they must be so. Just as there are good and bad undergraduate and graduate programs, highly competent and exceedingly mediocre academics, so too, are there good and bad interdisciplinary efforts and programs. They must be judged on their performance, **not apriori.** And this leads us directly to the second criticism: interdisciplinary programs in the end disintegrate into multidisciplinary debacles.

Again there is no reason, in principle, to assume that interdisciplinary endeavours must inevitably lead to intellectual chaos. Nor for that matter is there any reason to assume that people trained in and members of the same discipline will automatically cooperate and work effectively. In the end the success or failure of any intellectual undertaking depends on the personalities involved, the organization and

The graduates of courses in such cliche sciences then emerge as manpower-units with spurious qualifications for taking their places as technicians, practitioners, or experts on the growing industry of vacuous research or misconceived technical problems. In such circumstances we can speak of corruption; for there is a sufficient penumbra of uncertainty about the nature of the enterprise, that while it is not universally recognized as a straightforward racket, there is an awareness of something false about it which is best not discussed too openly. (38)

There is another very serious charge levelled against social administration's multi/interdisciplinary focus: namely, it provides the student with little depth and systematic knowledge. A motley, rag-tagle collection of skills and learning are the student's intellectual diet and when he is finally "degreed," he is, more often than not, the possessor of a lot of half-baked, vulgarized ideas. He has neither breadth nor depth because he failed to receive rigorous and concentrated training. Indeed, social administration in developing the skills, knowledge, and techniques it requires for its professional mandate would do better to send its students to courses offered by the other social sciences. Why duplicate these programs when the student can get them unadulterated? Surely sociology can offer more courses on methodology, theory, social institutions, etc., than social welfare? If it is true, as is often claimed, that social administration "is a subject based on the study of the broad range of social sciences," (39) why not require students to take considerable course work from the other disciplines? Case-work training and the knowledge gained through experience can and should be taught by a social administration faculty. Is this not the most equitable and rational division of labour?

Counter-Argument

It has taken the academic community, most especially the social sciences, a very considerable length of time to realize that many of the world's most urgent and recurring problems cannot be handled, much less understood, by a piecemeal, technique. For quite some time, economists, for example, who usually see themselves at the apex of the social sciences, failed to recognize that industrial development was much more than building markets, providing credit, training managers or increasing per capita output. That social structure, political institutions and value systems often made the difference whether a country was successfully able to "takeoff." Likewise, it has taken sociologists,

As a field, then, social administration has continually attempted to deal with social problems with the social science tools at its disposal. It has never taken refuge by claiming its first priority was to create an independent, scientific, value-free base of knowledge. It should be recalled that Robert S. Lynd in **Knowledge for What?** and C. Wright Mills in the **Sociological Imagination** not to long ago urged sociologists in particular and social science in general to focus their energies on "urgent public issues and insistent human troubles." (36) In this very fundamental way, social administration has been more modest and more faithful in its enterprise: the synthesizing and application of knowledge to ameliorate and to solve social problems. And in this very basic sense, social administration has been and continues to be a field of study and a profession directly involved in understanding and treating social problems.

The Multidisciplinary Nature of Social Welfare
Argument

While it is nice to talk of social administration's problem-solving "mission" and the multi-dimensionality of social problems, it is nevertheless wishful thinking to believe that an interdisciplinary approach is possible. To begin with, the so-called interdisciplinary approach, i.e., "a group of persons who are trained in the use of different tools and concepts, among whom there is an organized division of labour, around a common problem with each member using his own tools, with continuous intercommunication and re-examination of postulates in terms of the limitations provided by the work of other members, and often with group responsibility for the final product," (37) is more fancy than truth. Interdisciplinary groups, given their different interests and training, soon degenerate into **multi**-disciplinary groups, who go their own ways and do their own "thing." And while it is assumed that a common problem forms the group nexus, in reality it is the lure of large grants that fires the imagination. As soon as the project is approved and the funding begins, the interdisciplinary pretense ends. Thus Jerome Ravetz, a very distinguished philosopher and historian of science, argues that such interdisciplinary projects, in their rush for money and fame, promise much bult deliver very little that is useful or new.

... In response to the urgent calls for helpful research, a clever mediocrity can build an empire and attain power and prestige at the expense of those with more caution of scruples...

only effective way to deal with human problems was through an "empirical, quantitative, policy-related method of inquiry." (31) Thus, in order to understand the impact of industrialization on working class families Le Play studied over three hundred families, in different locales and industries, throughout Europe and subsequently published a six-volume study of his findings, **Les Oeuvriers Europeens.** His British counterpart, Charles Booth, a Liverpool shipowner, wrote the **Life and Labour of the People in London** (1891-1903), which was concerned in showing "the numerical relation which poverty, misery, and depravity bear to regular earnings and comparative comfort." (32) Booth's work not only led to his appointment to the Royal Commission on the Poor Law but to the subsequent revision of old-age pensions.

The work of Le Play and Booth established the tradition of empirical, policy related research. Moreover, such research based on the findings and intellectual tools of the other social sciences were not seen as an alternative to social reform and activism, but as a vital complement. Whereas the other social sciences, especially sociology, were concerned with making their disciplines scientific, concerned more with discovering social laws and separating "fact" from "value," (33) social administration was primarily dedicated to applying existing knowledge to the amelioration of social problems.

This is not to say that social administration was not overshadowed by the other social sciences or not directly influenced by them. Since so much of social administration depended on the other disciplines for theories and methods many of its assumptions and methods reflected current thinking in related disciplines. Thus, when the social sciences conceived of social problems in terms of social pathology, i.e.. individual abnormalities and anomalies, the practice of social administration was seen to be **residual,** treating the individual by helping him to "adjust" to society. And while the individual was seen to be the primary problem and not social institutions, social administration nevertheless maintained that it was the "proper, legitimate function of modern industrial society (to) help individuals achieve self-fulfillment." (34) Likewise when the Great Depression shifted the focus from social pathology to social disorganization, i.e., crime, poverty, vice, depravity, mental disorder, etc., were now seen as the product conflict, change, cultural development, social institutions and processes were emphasized instead of individual failings. (35)

Our aim is not try to discredit social science in general or a discipline, e.g., political science or sociology, in particular. Nor for that matter is it our intention to suggest social administration has a "right" to be an "immature" or "cliche" science, too. In this sense, what's good for the social science goose may not necessarily be good or desirable for the social administration gander! Rather we wish to suggest that critiques, especially from the other social sciences, challenging the status of social administration on the grounds of an ill-defined, voluminous subject matter or a paucity of concepts, theory and methodology, are misleading and, above all, not as potent as they first might appear to be.

But we wish to go a step further and argue that not only is social administration a profession and field, subject to the same vicissitudes that the other social sciences experience, but in several basic ways, social administration has been more modest in its enterprise and more faithful to the objectives of social science.

Social administration, it is sometimes forgotten, emerged "as an empirical corrective to certain forms of normative theory." (29) Its founders were not prepared to accept the tragic consequences of industrialization and urban growth as inevitable or unremedial. Instead of accepting the normative arguments such as those put forth by Thomas Malthus, (30) who claimed that the poor had no right to demand a place at "nature's might feast," these individuals sought reform through concrete actions and programs. At first philanthropic activities dominated; it soon became apparent, however, that solutions while necessary, were piecemeal and failed to come to grip adequately with the causes of such problems. For one thing, no one was certain as to how extensive a particular problem was, whether a certain section or specific segment of the population was peculiarly vulnerable to it. Moreover, in order to answer effectively the normative arguments that defended the status quo, it became increasingly necessary to demonstrate how social institutions and processes directly contributed to the introduction and maintenance of such social problems as child labour, prostitution, malnutrition, squalon, bad housing and the like. As a consequence of such activity, the intellectual orientations of social administration were firmly established by the end of the nineteenth century.

The two men usually given credit for this intellectual emphasis are Frederic Le Play and Charles Booth. Both men believed that the

clusion is determined before the work begins. But if the inquiry avoids 'theory' and becomes 'empirical,' it can encounter the pitfall of simplifying its objects of inquiry to homogeneous populations defined by classes of simple data; then the complexity and contrariness of the situation, which created the problem situation in the first place, is lost from view...

It is when immature (social) sciences are enlisted for the solution of practical or technical problems that the most severe strains arise. For this engagement inevitably leads to deceptions, of self and others... A discipline which is unable to establish facts even within its closed world of controlled experience is much less capable of genuinely drawing conclusions about the problems of raw and unstable reality. Of course, a master of the field may possess a personal wisdom of its problems more which enables him to perceive the real situation and its problems more deeply than a person with no special experience; but his conclusions are derived more from his intuitive knowledge, built up informally over a long period, than from any programme of piecemeal research. Yet, there are many temptations to pretend, and to believe, that a large-scale research programme is necessary before adequate decisions can be taken on an urgent practical or technical problem ...

The growth in volume of research provides an opportunity for an expansion of the institutional apparatus, including an academic base. There soon appears a structure of postgraduate and undergraduate course, mainly vacuous in content and largely taught by a mixture of mediocrities, philosophers **manques,** and entrepreneurs. All the contradictions inherent in the teaching of immature sciences are made more acute ... 'Pseudo-science' is not the most appropriate term for such fields, for they are not essentially misconceived in the problems and objects of inquiry. But if we describe them as 'cliche-sciences' we will characterize their distinguishing feature: the genuine insights at their base, which may well be valuable in the education of students whose previous experience is utterly foreign to the area of inquiry, become reduced to cliches as teachers and researchers in the field rub them together in at attempt to produce a plausible facsimile of scientific arguments. And their conclusions too, to the extent that they are not vacuous academic jargon, will be nothing but rearrangements of the cliches that constitute the materials of the field, organized for the best performance of the political functions of a result.

But it is not only subject matter that takes on a will-of-the-wisp quality; so do concepts, theories and methodologies. Social administration is faulted for lacking clearly defined concepts, highly developed theories and sophisticated methodologies. But this state of affairs exists in **all** the social sciences, with the exception of economics. In political science, for example, there are over 100 definitions of the state alone; there is no clear cut agreement on what is a political party. In truth, not only is there widespread disagreement over concepts, but over what politics entails. The abundance of partial theories and sets of propositions logically and empirically wanting, does not suggest intellectual industriousness, but a failure and inability to assess the merits and utility of these "theories". Likewise the multiplicity of methodologies suggest that a paradigm, deemed to be the **sine qua non** for a mature field of study, is absent. Thus most of the social sciences are suffering the same defects as those alleged to exist in social administration.

Of course, some prominent social scientists have warned against such claims. (26) Paul Lazarsfeld has written:

But sociology is not yet in the stage where it can provide safe basis for social engineering ... It took the natural sciences about 350 years between Galileo and the beginning of the industrial revolution before they had a major effect upon the history of the world. Empirical social research has a history of three or four decades. If we expect from it quick solutions to the world's greatest problems, if we demand of it nothing but immediately practical results, we will just corrupt its natural course. (27)

Unfortunately, it is not always the demands placed on the social sciences that has led to these false expectations, rather it has been the claims and expectations of social scientists themselves. Perhaps no one has recognized this fact more clearly and written more devastatingly about it than Jerome R. Ravetz. (28)

The deepest and most urgent practical problem situations are not discovered or invented; they are presented to us, frequently against our desires, by the processes of human history acting through time up to the present. The framing and solution of practical problems is at risk of encountering a multiplicity of pitfalls, so that the purposes served can turn out to be quite different from those intended ... The first common pitfall is that the objects in whose terms the inquiry is conducted are so tightly bound to a particular ideology that the con-

with little regard for property rights and 'no trespassing' signs. The arbitrary definition of fields of study, while often aesthetically satisfying, is, therefore, generally a poor guide to what is happening. (25)

Historically, all of the social sciences have been unabashed poachers. And it is ironic that such critics should turn a blind eye not only to the genesis of their own disciplines but to their own "trespassing." When a political scientist examines "socialization" and discusses learning theory, perception, norms and values, communication networks, occupation, class, education, is he willy nilly a psychologist, a sociologist or a social psychologist? If he is still a political scientist, why borrow heavily and often indiscriminately from other disciplines? Should not these disciplines, given the division of labour and the subject matter, study socialization? The political scientist as well as "poachers" from the other social sciences will claim that the problem interests them or the theory and methodology that they freely borrow are not the exclusive property of any discipline. Why, then, should a double standard be applied to social administration?

I give the example of the political scientist who studies socialization to demonstrate how the subject matter of what would appear to be clearly defined disciplines continually expands and contracts. Does such flux suggest growth or the absence of a field of study? While I use political science as an example, simply because it is the discipline I know best, other examples can be readily drawn from psychology, economics, anthropology, and, above all, sociology. The point to be stressed is that it is the researcher's interest, what he defines as a problem, that is paramount in understanding what is happening in a discipline, not the discipline's definition of itself. And, despite claims to the contrary, there is no exclusive subject matter that separates one social science from the other. Thus, political scientists no longer focus on the tomes of constitutional law scholars but instead avidly read and attempt to apply the work of Max Weber, Emile Durkheim, Robert Merton and Talcott Parsons, all sociologists; Karl Marx, John Maynard Keynes and Gunnar Myrdal, economists; Edmund Leach, Claude Levi-Strauss and Radcliffe-Brown, anthropologists; Sigmund Freud, Abraham Maslow and Jerome Bruner, psychologists. Marshall McLuhan, a professor of English, John Platt a biophysicist, Buckminster Fuller, an engineer, are all grist for the political scientist's mill.

social administration is not primarily concerned with knowledge, with facts and the explanation of facts, but with the grandiose, if not utopian, pursuit of solving mankind's problems.

Social welfare is a state of complete physical, mental and social well being and not merely the amelioration of **specific ills.** The enjoyment of the highest attainable **standard of life** is one of the fundamental rights of every human being without distinction of race, religion, political belief, economic or social conditions. The **welfare** of all peoples is fundamental to the attainment of peace and security and is dependent upon the fullest cooperation of individuals and States. The achievement of any State in the promotion and protection of **social welfare** is of value to all. Unequal development in different countries in the promotion of **social administration, particularly in relation to the obolition of poverty,** is a common danger. **Normal** development of the child is of basic importance; the ability to live harmoniously in a changing total environment is essential to such development. The extension to all peoples of the benefits of **social,** psychological, medical and related knowledge is essential to the fullest attainment of the social welfare. Informed opinion and active cooperation on the part of the public are of the utmost importance in the improvement of the **welfare** of the people. Governments have a responsibility for the **social welfare** of their people which can be fulfilled only by the provision of adequate social and economic measures. (24)

How can anyone, except Plato's philosopher king, extract a unifying set of concepts or coherent subject matter? Given the magnitude, complexity and changeability of problems, where does one begin? How indeed does one provide professional training given such a "vast, varied and voluminous" subject matter? Is it no wonder then that social administration's road to hell should be paved with good intentions? Surely, the division of labour that exists between and among the other social sciences is more rational, relevant and effective?

b) Counter-Argument

Alex Inkeles has recently written that

Decrees dividing the realms of human learning have none of the force of law. Scholars and scientists go where their interests lead them; they study what they like when they wish; they are natural poachers

2. The subject matter of social administration is so inclusive that it contributes to a "jack of all trades and a master of none" mentality.

3. There is a paucity of theory and methodological sophistication resulting in indiscriminate borrowing from the other social sciences.

4. Social administration relies on **ad hoc** solutions and holds little promise for the development of systemtic knowledge and "structured rationality" in dealing with social problems.

5. Social administration is a breeding ground for "activists" or "ideologues," not highly trained specialists.

6. Paradoxically, social administration is an elaborate employment agency that reinforces the status quo. It provides the manpower to treat the victims of the social system and does not deal with the "causes."

Are these claims true? And if they are, what damage do they do to the credibility of social administration as a profession and intellectual enterprise? For the sake of convenience, we shall deal with these claims under three headings: a) the ill-defined subject matter, b) the multidisciplinary nature of social welfare and c) the professionalism of its graduates.

The ill-defined subject matter

a) Argument

The distinguished scientist, Sir Julian Huxley, has observed:

The lack of a common frame of reference, the absence of any unifying set of concepts and principles, is now, if not the world's major disease, at least it most serious symptom. (22)

For some, Huxley's observation is especially apropos for social administration. Rarely is any precise statement given on the class of phenomena that social administration proposes to study: instead, what is more often the case, social administration is defined in terms of objectives, e.g., combatting "want, disease, ignorance, squalor and idleness." (23) Indeed, the definition of social welfare adapted from the World Health Organization would appear to attest to the claim that

and evaluating the relevance of available knowledge, and for systematic and effective problem solving. (18) In sum, then, we are unable to: (19)

1. clarify and identify problems;
2. describe problems;
3. analyze problems;
4. rationally apply available knowledge;
5. forecast future developments;
6. invent, evaluate and select alternative solutions and moral positions.

Thus a political scientist in defending his dicipline's autonomy will normally argue that politics is concerned with "who gets what, when, how" or with the "authoritative allocation of values" or with the activities "of the most inclusive structures in a society that have recognized responsibility for performing, at a minimum, the function of goal attainment by means of legitimate decision." (20) He will most likely brag about the conceptual "richness" of his field, citing the "state," "political" parties, "the machine," and "lobbying" as examples **par excellence.** He will in all probability give a **tour d'horizon** of the discipline's intellectual arsenal mentioning the sophistication of the methodologies employed in voting studies and the power of stratification (elite), pluralist and deterrence theories. And if not overwhelmed by false modesty, he may end his discipline's defence by citing Aristotle: politics is the "master science."

Needless to say, if one wants to discredit, belittle or ignore an academic enterprise, one of the most potent means is to deny that it is a field of study or has a paradigm. And where social administration is concerned, critiques of this kind are legion. One merely has to peruse the professional journals or standard textbooks to see the defensive postures taken, the thousands of pages devoted to justifying social administration as a field and delimiting its subject matter and methods of enquiry. (21)

The critiques of social administration usually take the following form:

1. Social administration is not a field of study; it is a residual category where refugees from various disciplines gather.

evaluation, the ends in the last analysis reflect "operational moral codes." The choice of certain policies and hence solutions cannot escape these valuative judgments. (15) As Gunnar Myrdal has noted:

> That a term is value-loaded is, even when used in scientific inquiry, not of itself a ground for objection. It has been a misguided endeavour in social science for a little more than a century to seek to make 'objective' our main value-loaded concepts by giving them a 'purely scientific' definition, supposedly free from any association with political valuations... There is no way of studying social reality other than from the viewpoint of human ideals. A 'disinterested social science' has never existed and, for logical reasons, cannot exist. The value connotation of our main concepts represents our interest in a matter, gives direction to our thoughts and significance to our inferences. It poses the questions without which there are no answers. (16)

Ideally, then, these are the tasks of social science. Regardless of discipline, this is the stuff of the social science enterprise:

1. The study of man as a "social animal," from norms, values, expectations and practices, to social institutions, processes and problems.
2. The development and dissemination of knowledge, from data gathering to the devising and application of theoretical and methodological tools of analysis.
3. The identification, definition and solution of social problems.

b. The positing of alternative moral codes.

II

Philosophers of science usually argue that a field of study, a "discipline" must have a clearly defined subject matter and a relatively specialized and developed set of concepts, methods and theory. According to Thomas Kuhn (17) this is how disciplines have historically developed, how knowledge has grown and how problem solving has been possible. Without a paradigm, i.e., a clearly defined subject matter and developed set of intellectual tools, theoretical and methodological, anarchy reigns and we are not able to unravel mysteries or go beyond **ad hoc** solutions. The absence of a parading deprives us, if we push the argument to the extreme, of a process and rationale for selecting problems, for choosing

4. Elite concern. At times individuals holding key economic, political, social and economic positions purposely bring neglected issues into the limelight. A recent case in point is immigration policy and Canada's demographic future.

5. Society-wide concern. The proverbial man on the street forces governments to deal with problems that otherwise would receive low priority. Crime and law enforcement appear to be some of the problems of special concern to the public.

The task of the social scientist, then, is not simply to identify social problems. In addition, he or she must sort out the differing and often contradictory definitions of a problem once it has been isolated. Different groups often operate on different assumptions and consequently play down certain aspects and concentrate on others. The social scientist must try to disentangle these competing definitions by analyzing the implicit and explicit assumptions made by interested parties about the scope, nature and solubility of a problem or set of problems. He does this by scrutinizing and testing these assumptions against empirical reality with finely honed methological tools. The best in this genre may fairly be termed "connoisseurship." (13) Thus, the social scientist may conclude that what at first appeared to be a problem, e.g., pornography or smoking marijuana, may not be on closer inspection. Or it may be the opposite: a clear and present danger exists requiring governmental intervention. If the latter situation occurs then the social scientist must contribute to finding some solution. It is here that the social scientist's knowledge of social processes comes to the fore. For it is with this knowledge that the social scientist seeks to discover the "strategic points of intervention in the social structures and processes that produce the problem." (14) There is one final step demanded of social scientists and this is, for some, the most debatable. Namely, the social scientist should suggest "alternative moral points of view" in assessing social problems. The assembling and interpretation of facts are not, despite claims to the contrary, value-free. "Facts speak for themselves, but do not select themselves." Try as he may, the social scientist cannot dissociate himself from moral prescriptions and value judgments. One therefore cannot simply take refuge by talking about the pros or cons of a particular policy relating to abortion, for example, without at the same time becoming involved with contending moral alternatives. Means must be related to ends and while the means are subject to technical

enterprise. It is this "concern for man himself and his fate," as Albert Einstein recognized, that "must always form the chief interest of all technical endeavours." This fact, Einstein exhorted, must never be forgotten or compromised in the '... midst of diagrams and equations." (10) How much more so for social administration!

The recognition, identification and definition of social problems vary of course temporally, spatially and culturally. What may be a problem at one time or in one place may not be in another time or place. In this sense, then, the repetoire of social problems confronting social scientists is neither universal nor fixed; it changes in complexion, substance, meaning and urgency. Like Sisyphus who struggled valiantly and repeatedly to push a huge boulder to the top of a mountain only to have it fall, again and again, the social sciences are continually involved in defining, analyzing and solving social problems

The awareness of a social problem, i.e., how and to whom a problem becomes salient, (11) is, of course, not the exclusive preserve of social scientists. The process of discovery can and often does come in many different forms. Among the most common methods of problem identification, the following stand out in their frequency. (12)

1. Detached scholarly diagnosis. While scholars select a problem because it interests them or effects them directly, it does not follow that they are indifferent or opposed to doing their work as thoroughly and as carefully as possible. In short, they wish to have their work standup to the careful scrutiny of empirical and logical criteria. Thus, the researchers who worked on **The Limits to Growth** and called our attention to the profligate waste of the earth's resources attempted to assure their professional credibility by the manner in which they conducted their research and presented their findings.

2. A "Voice in the Wilderness." The identification of problems can come about when individuals "publicize and dramatize" a situation otherwise ignored. Ralph Nader is perhaps the best known practitioner of this method.

3. Pressure group activities. The collective action of individuals to assert the presence of a condition previously ignored is fairly commonplace. The issues of child labour, cruelty to animals and racial discrimination owe a good deal of their prominence to such lobbying techniques.

is a first attempt to map out the role that the social sciences are to play in the development of social administration, both as an academic field of study and as a profession.

THE SOCIAL SCIENCES

What do we mean when we speak of the social sciences? Ironically, despite the ubiquity of the term and the existence of over 100,000 specialists calling themselves social scientists, (5) there is no agreed upon definition or universal system of classification. Part of the difficulty rests with the relative infancy of most of the disciplines collectively known as the "social sciences": Anthropology, Economics, Geography, History, Law and Jurisprudence, Political Science, Psychiatry, Psychology, Social Administration, Sociology and Statistics. (6) It is often foigotten that many of these disciplines are of recent vintage, that many obtained their autonomy during the latter part of the nineteenth and early part of the twentieth centuries. It was in 1865, for example, that courses focusing on social problems were first introduced into the curricula of many North American universities; and it was not until 1906 that "applied sociology" or what we call social administration today, thanks to Lester F. Ward, became academically acceptable. (7) Before as well as during this period, most of the disciplines that we today call the social sciences were classified as belonging to moral philosophy, theology and jurisprudence. (8) Not surprisingly, then, until recently, more efforr was spent on establishing the autonomy of a discipline rather than on unearthing the theory and perfecting the practice of social science. (9)

Yet the problem remains: What precisely **do** we mean when we speak of the social sciences? For us, the social sciences are concerned with the behaviour of man in society, the role and impact of social institutions and practices and the genesis and solution of social problems. Put another way, it is **not** the method or theory that makes social science unique; it is its subject matter. That is, regardless of the distinct character and division of labour and the intellectual and methodological variety that exist between and among the disciplines of social science, they are bound together in a common enterprise. They are committed to the knowing and understanding of society, the conditions and processes that form, shape and direct human interaction. And, equally important, they are committed to comprehending, defining, clarifying, evaluating and solving social problems. This is the **sine qua non** of the social science

2. How should it be taught? Should emphasis be placed on casework practice? Or should the focus be on empirical research and/or theory building? Perhaps the main thrust should be on social policy and policy making? Should a sociological or psychological perspective dominate?

3. How should it be practiced? Should consesual and apolitical activities be the **modi operandi?** Or should the profession encourage political activism and direct involvement? Should it focus on administrative involvement? Information and advisory functions? Social control? Or should it be task centred?

4. What goals should it pursue? How should social administration deal with such problems as liberty, equality, social control and conformity? Should it attempt to integrate various disciplines and concentrate on policy analysis, policy strategies and social engineering?

While analytically distinct, these four questions are intimately and inextricably bound together. They have a common fate; the answers we give to one cannot but affect the answers we give to the others. By defining social administration in a particular fashion, we are likewise defining or significantly delimiting its teaching, practice and goals. We, of course, can avoid such contentious problems by claiming social administration is what social administrators do. But this is question-begging and is tantamount to putting one's head in the sand like the proverbial ostrich. The intellectual and professional problems confronting social administration are real and especially so in their consequences. It is necessary for us to do some stocktaking, to consider where we are and where we wish to go. Such self-examination" ... can no longer be considered as a 'thing apart'; as a phenomenon of marginal interest, like looking out of the window on a train journey. They are part of the journey itself." (4)

In the discussion that follows, I shall attempt to provide some answers to these questions. There are, of course, no definitive answers and I do expect and hope to receive alternative views and opinions. Above all, the paper is meant to stimulate discussion. And it may well be that when all is said and done, we will agree to disagree. Or it may be that positions hitherto deemed to be in direct opposition may have more in common than originally recognized. In any event, this paper

Social Administration and Social Science

Joel Prager *

Nothing is more terrifying than ignorance in action. (Goethe)

To know the truth partially is to distort the Universe ... An unflinching determination to take the whole evidence into account is the only method of preservation against the fluctuating extremes of fashionable opinion. (Whitehead)

It is often said that the road to hell is paved with good intentions. Not surprisingly, social administration (or social welfare) (1) is frequently cited as proof **par excellence** of this cliche. For many, indeed, too many, social administration promises much, tries hard, but delivers very little. That people should freely criticize and have "salient misgivings" about social welfare as a field of study and as a profession is understandable. As a field concerned with "the study of the development, structure and practices of social services," and the "attempt to apply social sciences to the analysis and solution of a changing range of social problems," (2) controversy over its practical efficacy and theoretical character is inescapable. Moreover, as a profession intimately, directly and visibly involved in social pathology, value conflicts, social disorganization, deviant behaviour and social reactions, it is in the frontlines, dealing with the victims and casualties of society. (3)

While criticism of social administration comes in many different forms and from many quarters inside and outside the profession, for the purposes of this paper we are primarily interested in those that question social administration's academic and professional **raison d'être.** In particular, we are interested in those critiques that raise four fundamental questions:

1. What is social administration? Is it a field of study? A supradiscipline? Or is it a multi-disciplined grab bag lacking any coherent theoretical framework or methodology?

---

* Professor of Political Science at the University of Calgary.

19. Guidelines for the Acquisition of Foreign Technology in Developing Countries, with special reference to technology license agreements, *UNIDO*, United Nations, New York 1973, pp. 7-8.

20. Goldscheider, R., *Assessment and Contractual Arrangements for the Acquisition of Foreign Technology by Developing Countries*, in Finnegan, M., & Goldscheider, R., "Current Trends in Domestic and International Licensing, Practicing Law Institute, New York City, 1976, pp. 506-508.

21. See Knickerbocker, F.T., *Oligopolistix Reaction and Multinational Enterprise*, Division of Research, Graduate School of Business Administration, Harvard University, Boston 1973, pp. 196-200.

22. *Ibid.*, p. 199.

7. Friedmann, W. & Beguin, J., *Joint International Business Ventures in Developing Countries, Case Studies and Analysis of Recent Trends*, Columbia University Press, 1971, p. 370.

8. Vernon, Multinational Enterprises in Developing Countries: An Analysis of National Goals and National Policies, *op. cit.*, p. 25.

9. Kurian, K., Impact of Foreign Capital on Indian Economy, New Delhi 1966, p. 303, quoted by Wells, *Foreign Investment in Joint Ventures, ... op. cit.*, p. 32.

10. Reuber, G.L., *Private Foreign Investment in Development*, p. 4.

11. International Labour Office, *Employment, Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya*, Geneva, 1972, p. 454.

12. Chudson, *W., The Acquisition of Technology from Multinational Corporations by Developing Countries*, Department of Economic and Social Affairs, United Nations 1974, St/ESA/12, p. 41.

13. Vaitsos, Constantine, *Transfer of Resources and Preservation of Monopoly Rents*, Dubrovnik Conference of Harvard Development Advisory Service, June 1970.

14. Deane, R.S., *Foreign Investment in New Zealand Manufacturing*, Vol. 1, Ph.D. Thesis, Victoria University of Wellington, November 1967.

15. Brash, D.T., U.S. *Investment in Australian Manufacturing Industry*, Cambridge, 1966, p. 77, & Rogan, W.P., *British Investments in Australian Manufacturing: The Technical Connection*, Manchester Scsool of Economic and Social Studies, Vol. XXXV, No. 2, May 1967, pp. 145-146.

16. Wells, Foreign Investment in Joint Ventures ... *op. cit.*, p. 24.

17. Kurian, K., Mathew, Impact of Foreign Capital on Indian Economy, New Delhi, 1966, p. 303, quoted by Wells, *op. cit.* p. 24.

18. Vernon, Restrictive business practices, The operations of multinational United States enterprises in developing countries, Their role in trade and development, *UNCTAD, United Nations*, New York, 1972, pp. 24.25.

facturing the oligopoly's products, its baragaining position vis-a-vis the traditional oligopoly members is likely to improve. The established oligopolists may then be eager to bargain over terms of entry.

However, in its desire to encourage competition among oligopolists, a developing country may regard it wise to attract direct investments by three or four firms in an oligopoly. But it is questionable whether such a policy will produce the desired results. The evidence shows that when the industry leaders in tight oligopolies rapidly counter one another's investments, they may emphasize the modes of competitive conduct that have proved profitable for them all; and these are not likely to include price competition.

If, therefore, the developing country hopes to narrow the gap between the private and social returns on the investments, it should keep in mind that an open door policy to investment by foreign oligopolists is not necessarily the road to this objective. (22)

FOOTNOTES

1. Vernon, R., "Conflict and Resolution between Foreign Direct Investors and Less Developed Countries," *Public Policy,* Fall 1968.

2. Wells, L.T., Jr., "Foreign Investment in Joint Ventures: Some Effects of Government Policies in Less Developed Countries," Presented at the *D.A.S. Conference,* Dubrovnik, Yugoslavia, June 1970, Development Advisory Service, Center for International Affairs, Harvard University.

3. *UNIDO,* Guidelines for the Acquisition of Foreign Technology in Developing Countries, United Nations, New York 1973, pp. 6-7.

4. Vernon, R., *Multinational Enterprises in Developing Countries: An Analysis of National Goals and National Policies,* Prepared for United Nations Industrial Development Orgtnization, Draft, 1976.

5. Deane, R.S., *Foreign Investment in New Zealand Manufacturing.* Vol. 1, Ph.D. Thesis Victoria University of Wellington, 1967, p. 96.

6. Wells, *op. cit.,* p. 33.

The Bargaining Power Towards Industrial Oligopolies

To the individual developing country, the problem of dealing with Western industrial oligopolies may look like this: A few large firms control the technology or bundle of skills it needs. As a result of oligopolistic interdependence, these firms have reached a commonly held conclusion about the international value of their technology or skills; and until the products that have resulted from these technologies reach the later stages of product life cycles, they are likely to have oligiopolistically determined market prices. The oligopolists will regard the value of their technology as directly related to these prices.

Although in the eyes of a developing country the value that the oligopolists have placed on their technology may seem far too excessive, it undoubtedly realizes that if it shops around for "fire sales" of technology, it is unlikely to be successful. Should one oligopolist underprice the technology, it could anticipate retaliation from its rivals.

In that situation the developing countries need to become sensitive to what motivates oligopolists to be able to deal with them effectively. The following suggestions were taken from a report presented by Professor Raymond Vernon to the government of Indonesia in 1970. (21)

First, as soon as a developing country allows one member of a foreign oligopoly to set up a local manufacturing facility, it may expect that the other members will want "in" as well. Then the balance of bargaining power has shifted to the side of the developing country. If it is dealing with a concentrated oligopoly, it will have more bargaining power still because of the tendency of firms in such industries to interact intensively. When one member of the club makes a move the others want to follow; and by realizing this, the developing country is in a position to demand a high entrance fee, what a developing country can do is to attract one leader in each industry by means of fairly strong enducements and then plan on hard bargaining with any of the others that wish to follow.

The preceding suggestion may not work if the developing country is negotiating with the member firms of a highly concentrated, stable oligopoly. Yet it need not be powerless in this situation for the evidence suggests that there is nothing like a new rival to bring to life oligopolistic reaction. If the developing country can entice a firm that is not a member of an oligopoly to invest within its borders for the purpose of manu-

There is a crucially important distinction, however, between (a) a transfer of "intangibles" leading to acquisition by the supplying firm of an ownership interest in the receiving enterprise — the supplier's perceived incentive being vitally linked to such ownership — and (b) such a resource transfer taking place on its own merits, with the expected and actual compensation of the supplying firm deriving directly or indirectly from the transfer itself.

Under assumption (b), the foreign know-how is supplied on terms acceptable to the receiving enterprise (and country). From the standpoint of know-how supplier, there exists an acceptable framework within which terms can be negotiated that are sufficiently attractive to bring forth deployment of the skills and techniques being demanded.

In the context of assumption (a) above, the advantages of a joint venture are many. If we assume, for example, a situation in which a foreign proprietor is permitted to own 49% of the equity of the enterprise receiving the technology in a developing country, and also that a given percentage of the proprietor's capital contribution (e.g., 50%) can consist of the licensed technology, under these circumstances the proprietor will supply a portion of the monetary capital needs of the joint venture enterprise, and by virtue of this commitment may be expected to select the most appropriate technology for initial input to the enterprise. The continuing participation and commitment by the proprietor increases also the probability that it will devote serious efforts towards keeping the technology up-to-date and also regularly devoting attention to the welfare of the enterprises. In addition to that, profits realized from the joint venture by the proprietor result in fact from actual earnings, and are not merely calculated on the basis of sales, without regard to profits, as is usually the case in determining royalties; thus the interests of the parties to promote efficiency are identical.

The intimacy and long term relationships fostered by well-structured joint ventures thus provide excellent vehicles for technology transfers to developing countries in the present day context. If proprietors recognize that these arrangements are the "most" they will be able to achieve, they may be expected to participate with a positive attitude. This is particularly true if they realize that their competitors will grasp any serious opportunity they tend to ignore. (20)

Joint vntures, however, may be interesting as a transfer vehicle only in the case where the foreign firm is willing to transfer technology in exchange for an equity position in the venture. This has the effect, perhaps, of heightening the incentive to the foreign firm since it now shares in the good (or bad) fortunes of the recipient firm. Nevertheless, it would seem that joint ventures can be used as an incentive to acquire technology from small and medium sized firms which might not other wise participate in the technology transfer process.

The In-Flow of Technology in Combination with Joint Ventures

Depending on the over-all investment climate in a developing country and on the size and profitability of the market and its future projections, foreign investors are increasingly willing to participate in equity capital on a minority basis, if majority foreign ownership is not permitted.

When foreign capital participation in joint ventures is below 51 percent technology license agreements assume considerable significance. Though a foreign partner with a minority equity holding of 30 to 40 percent can strongly influence decision making, majority capital ownership by local nationals ensures that various commercial aspects of acquisition of technology will be adequately considered from the licensee enterprise's viewpoint. At the same time, foreign participation in an enterprise ensures, up to a point, that the foreign partner will make technological expertise available. To avoid possible conflicts, it is desireable for both partners to enter into a formal agreement for the transfer of technology. The agreement should of course prescribe the responsibilities, rights and liabilities of each party, the details of the technology to be transferred and the terms and conditions of the transfer.

The extent of foreign equity participation in a proposed joint venture will depend on the amount of technical assistance that may be required from the foreign licensor in production, management and marketing, including exports. The extent of the foreign investment should be reflected in the terms on which the technology is to be transferred. These terms will, of course, depend on the relative keenness of the licensor and licensee for the former's participation in capital investment by the licensor and payments for technology should be viewed independently, as one related to risk capital while the other represents payments for specific know-how. (19)

Reported earnings, remittances and reinvestments of foreign manfacturing subsidiaries of United States — based enterprises in developing countries, 1966 (Millions of dollars)

By percentage of U.S. parent's ownership	Subsidiaries in Latin America	Subsidiaries in Africa & Middle East	Total
95% — 100%			
— Reported earnings	222	38	260
— Reinvested in subsidiaries	143	17	160
— Ratio (%)	64.4	44.7	61.5
50% — 94%			
— Reported earnings	60	5	65
— Reinvested in subsidiaries	42	3	45
— Ratio (%)	70.0	60.0	69.2
25% — 49%			
— Reported earnings	26	1	28
— Reinvested in subsidiaries	18	2	20
— Ratio (%)	69.2	100.0	71.4

Source: United States Department of Commerce, U.S. Direct Investments Abroad, 1966, Part I: Balance of Payments Data (Washington D.C. 1970).

If the figures in this table could be taken at face value, they would suggest that, in one limited respect, wholly-owned ventures had performed worse from the view point of the developing countries than had joint ventures. The rate of reinvestment of reported earnings is seen in the table as higher for the joint ventures than for the wholly-owned subsidiaries. Unfortunately, however, the figures are too weak to draw any such conclusion. One problem is that "reported earnings" only covers a part of the benefits derived by United States parents from subsidiaries. Added sums, roughly estimated at about 35 percent of reported earnings, are reported as royalties, fees and administrative charges from subsidiary to parent; but these are not available on a basis that breaks them down according to degree of ownership. If such charges are less common for wholly-owned subsidiaries than for joint ventures, then the more complete figures could well reverse the tendency shown by the aforementioned table. (18)

have a slightly lower "over-price" than do wholly owned subsidiaries. Findings for New Zealand also support the contention that the presence of a local partner tends to lower the cost of purchases. Deane (14) found that joint ventures were more likely than wholly-owned subsidiaries to be free to purchase from non-affiliated suppliers.

Wells suggests that savings to the economy through more favorable transfer pricing may not be, however, a net gain for the host country. There is considerable evidence that the foreigner shifts some of the remittance obtained from transfer pricing in the wholly-owned subsidiaries to other techniques for the joint ventures. Charges for the provision of know-how, tradenames, and management appear to be higher for joint ventures than for wholly-owned subsidiaries. Two studies of foreign investment in Australia found that joint ventures were charged more than wholly-owned subsidiaries for services. (15) The interviews conducted by Wells with some chemical companies indicated more frequent payment of fees for technical services from joint ventures than from wholly-owned subsidiaries. (16)

In addition, host governments are more willing to allow payments for technology in the case of joint ventures than in cases where all the equity is owned by foreigners. In India, for example, royalty payments to foreign parents were generally not allowed for wholly-foreign subsidiaries, but were allowed for joint ventures. (17)

5) Rate of Reinvestment

To measure the rate of reinvestment of reported earnings, the only survey that purports to provide comprehensive figures on this point is the United States Department of Commerce census of foreign direct investment for 1966. Some salient figures from that census are presented in the next table, which shows the reported earnings, remittances to parents and reinvestments of manufacturing subsidiaries located in specified development areas.

(Bolivia, Chile, Colombia, Ecuador, Peru). The benefits from exports have usually been considered to outweigh the other economic and the political benefit of minority joint ventures.

4) Transfer Pricing and Royalties

The transfer pricing of imports and exports is one of the more widely discussed of the practices of the multinational enterprises. An import-substituting foreign company operating in a well protected market can reduce its value added in the host country and its commitment to its profits tax, by over-invoicing the intermediate goods it imports from its parent enterprise. The over-invoicing of imports can have a particularly marked effect on an economy of a host country especially where imported intermediates comprise a very large part of gross output in the manufacturing economy. It requires only very small over-pricing ratios to bring about transfers of resources which can, since they are untaxed, constitute a very large proportionate addition to the resources transferred through the repatriation of profits. In Kenya, foı example, it has been found that over-invoicing of intermediate goods probably more than doubles the real outflow of surplus from the manufacturing sector as compared with the outflow of profits and dividends. (11) The suggestion has been made that a sufficient rise in import duties on intermediates could eliminate the incentive to fix excessive transfer prices. But the substantial increase in such indirect taxation that might be required could have undesirable side effects on industrial structure and tax incidence and on prices within the country. (12)

In the case of a joint venture, the multinational firm acting as an "economic man" has of course an incentive to remove profits from the subsidiary in ways that eliminate the need to share them with the local partner. Direct payments to the parents for services and higher prices on purchases from affiliates reduce the profits that have to be shared. In the absence of a local partner, who is interested in maximizing profits in the subsidiary, the foreign firm might use transfer prices, royalties, technical fees, etc., to shift profits to lower tax jurisdictions, to avoid exchange controls, or to reduce the recorded profitability of the subsidiary so that accusations of exploitation are less likely.

What evidence exists comes out slightly on the side of those who claim that the local partner is effective in defending his interests. Vaitsos (13) has reached the conclusion that joint ventures in Colombia

nevertheless exist; if the foreign licensor intends to enforce his patents or trademarks against the licensee who strays outside his licensed area, this may be as effective as an explicit restriction. (8)

Other factors may also act to push the parent toward exporting from a wholly-owned subsidiary. The parent may know that if expansion is required in the future the partner may not be able to supply his share of new investment, even though the joint venture arrangements frequently require that the original proportion of ownership be retained. Thus expansion may be delayed, or the parent may have to lend the partner money so that the partner can retain his share in the equity of the new investment. Since the parent can charge only something close to the external market rate, generally below the incremental return, he prefers to use his funds in another subsidiary.

The data indicate that any enterprise develops a number of techniques to control exports. About 45 percent of 1051 collaboration ararngements in effect in 1964 in India had explicit restrictions on exports. The frequency of restrictions was higher for minority foreign participation than for the cases where the foreigner held a majority of the stock.

Still another technique used by the mulitnational enterprise to control exports within the system is to limit in the joint venture agreement the size of the plant to a capacity that is adequate only for the local market.

Cases of exports from joint ventures are, however, not infrequent. International Computer and Tabulators, for example, agreed to export 30 percent of its production from its Indian venture (9) It did insist on, and received, a majority of the equity in return, in spite of India's position that the foreigners should hold a minority share.

The several studies that have analyzed the written record as a way of trying to determine the extent to which market limitations have been imposed on local units, suggest that there may be a somewhat greater propensity on the part of multinational enterprises to use their wholly owned subsidiaries for export activities from developing countries than to use their joint ventures, though the difference is not very strong. (10) Where export potential is very great, countries have generally relaxed their insistence on joint venture, as in the Andean Group

Evidence for Australia suggests that wholly-owned subsidiaries are more likely than joint ventures to send local employees to the United States for management training. (6) However, local employees are likely to hold more responsible positions in joint ventures. These employees may receive some training from their holding of responsible jobs; on the other hand, they probably would have held equally responsible jobs in locally owned businesses had they not been employed by the foreign subsidiary. On the present evidence, however, it is dangerous to assume that joint ventures do any more to capture a flow of information and training for the benefit of developing economies than wholly-owned subsidiaries would do.

3) Access to Markets

Multinational corporation with manufacturing subsidiaries scattered throughout the world are anxious to avoid any competion between the products made or sold by their affiliated companies. Because of this, many joint venture agreements in the past contained a clause that restricted the exports of the joint venture so as to avoid any competitive conflict. Consequently, foreign groups sometimes consider majority participation the means necessary to obtain the restrictive clause, at which they are aiming, and to enable them to subsequently oppose any sudden and farreaching modification of the clause. (7)

The existence of formal restrictions, however, is not to be taken as a reliable indicator of whether actual restraints exist. Such a yardstick can err in two respects: by suggesting the existence of a restriction that actually is non-operative; and by failing to flush up restraints that exist even without a formal restriction.

Where foreign parents are in real control of a subsidiary, the existence of formal restrictions is a redundancy. If it were in the parent's interests to use the subsidiary as a major export point, an existing restriction would presumably be disregarded. If it were in the parent's interests not to use the subsidiary in that way, no formal restriction would be needed.

Conversely, in the case of joint venture or mere licensing agreements, it cannot be assumed that the absence of an overt restriction means the existence of access. Even if a local licensee is not explicity excluded from exporting beyond its licensed area, a prohibition may

for a licensing agreement. When foreigners raise their capital from local sources, there is always the possibility that it will consist of funds which would not otherwise have been used productively in the local economy; but there is also the opposite possibility, namely, that the funds preempted for the foreign-owned subsidiary may be diverted from competing uses of higher social value in the economy.

The risk that some new undertaking may divert local savings to an activity of relatively low social value exists, of course, not only with respect to foreign wholly-owned subsidiaries but also with respect to joint ventures or licensing agreements. Indeed, to the extent that joint ventures and local licensed enterprises use more local capital the risk is enhanced. Accordingly, from the limited viewpoint of national capital supply there is a presumption that for a given economic activity, subsidiaries which are wholly owned by foreigners may prove more advantageous to the host country at the very outset than the other two arrangements.

Of course, some of the problem could be tackled through measuring the social yield of the project. Though the theory of such calculations is fairly well developed, the application of the theory is something else, involving problems both of conceptualization and of measurement. Particularly difficult are the problems of shadow pricing and of projecting productivity. (4)

2) Technical Skills

One common hope on the part of policymakers in developing countries is that joint ventures may prove a useful form of undertaking because a local partner will be exposed to special information and training. The local partner, it is sometimes thought, may be in a position to use the acquired information and training in ways that are of greater benefit to the economy than if the subsidiary had been wholly owned by foreigners. The empirical basis for that assumption, however, is very thin. In many cases, local partners make no effort to master the informational flow; or if they do master it, make no effort to exercise their mastery outside of the enterprise itself. On the other hand, the parent firms seem able to withold certain information from joint venture partners. (5)

The permissible pattern for foreign investment differs from country to country, but, undoubtedly, a country's policies with respect to foreign investment have considerable impact on the form of technology acquisition. In foreign branches or wholly owned subsidiaries, the flow of technology is often treated as an integral part of the investment. In many cases, a substantial degree of foreign capital ownership is a prerequisite for technology transfer; certain highly technical processes and techniques may not be available to developing countries unless the owner is permitted to have full or at least controlling capital ownership of the enterprise.

Joint ventures, it is claimed, offer advantages to both parties. Although certain major multinational corporations are unwilling to enter into a joint venture as a minority partner, the number of joint ventures with minority foreign holdings is growing fairly rapidly. This trend can be attributed to various factors, for example, the desire of foreign companies to get around quantitative import restrictions developing countries place on products that are being manufactured domestically. Depending on the over-all investment climate in a developing country and on the size and profitability of the market and its future projections, foreign investors are increasingly willing to participate in equity capital on a minority basis, if majority foreign ownership is not permitted. (3) Though policymakers in most of the developing countries may prefer joint ventures over wholly owned subsidiaries as a general rule, joint ventures may not represent a real alternative in the individual case.

Areas of Conflict

1) Supply of Capital

One potential source of conflict between the foreign investor and the host country arises out of the fact that most foreign enterprises are not eager to export more capital than necessary in establishing or in acquiring any subsidiary abroad. Although economists sometimes think of such investments as being induced by a surplus of capital in the investing country, foreign investors ordinarily prefer to use little of their own capital and to mobilize a considerable part from local sources. Nontheless, experience indicates that foreigners will mobilize more capital for the establishment or acquisition of a wholly owned subsidiary than of a joint venture; and, of course, more for a joint venture than

according to policies responsive in part to those local interests.

3) The co-production agreement — an agreement between a foreigner and an entity that is owned and managed by public authorities in the host country, under which (a) the entity acquires specified machinery and technology from the foreigner; (b) the entity is committed to producing specified products; and (c) the entity, over a number of years, "pays" the foreigner for the machinery and technology in kind, i.e., in specified products.

4) The technical assistance agreement — an agreement between a foreigner and an entity created under local law and owned by local public or private interest, in which the foreigner provides management services, technical information, or both, and receives payment in money.

Which of these approaches is the better "bargain", is thoroughly indeterminate; all depends on the value of what the host country forgoes by reason of not acquiring resources, measured against what is achieved by reducing the foreigner's control. To reduce the foreigner control, host countries are prepared to accept less in the way of valuable resources.

This is not, however, a rule. The ownership data compiled by Wells for 187 American enterprises, show that even the countries whose governments are frequently cited as insisting on joint ventures have retreated frequently from their insistence, and that complete foreign ownership is not rare, even during recent years. (2) Wells suggests that the more a country advances, the more it needs foreign investment from particular firms, some of which are the ones that resist pressures to form joint ventures. The easy opportunities for import substitution have been filled; the need has shifted from products that require only widely available technology to more advanced products for which only a few firms have the know-how. Again some of the these firms are likely to oppose local participation. Similarly, efforts on the part of the government to increase manufactured exports may require marketing or technological inputs that only certain firms can supply. As the need for particular investors is increasing, the attractiveness of the country may also be improving. The larger internal market provided to the foreign investor leads some firms to be willing to relax their insistence on control to have access to the market.

JOINT VENTURES: MYTH AND REALITY

Wahby G. Wahba *

Introduction

In a simple economic·model, an investment will be attractive to the investor if the prospective yield to him exceeds his cost of capital and is the highest of the available alternatives; and it will be attractive to the host country if the prospective payment to the investor is lower than the social yield and the lowest of all possible alternatives. The effect of foreign investment on the economies of developing countries has long been a subject of debate. The question as to whether a policy of accepting certain foreign investment brings more benefits than does some alternative policy generates sufficient debate among economists. But the question must be made more complicated by asking under what terms the foreign investment is to be made. If the government has the option of insisting that the foreigner take in a local partner, does this improve the outcome for the host country? This raises the question of the struggle between foreign business and local government over control of any proposed investment.

The resulting conflicts lead to a consideration of many different arrangements, infinite in their variety and detail. As a way of describing the field, Vernon suggests four types, in tough descending order of "foreign control": (1)

1) The wholly-owned subsidiary — a corporate entity created under the local law of the host country, wholly owned and wholly managed by the foreign investor;

2) The joint-venture — a corporate entity created under local law, partially owned by local private or public interests, and managed

* Director of Foreign Relations at the Public Corporation for Investment in Cairo.

MODERATOR AND EDITOR :

I. Qotub

BOOK REVIEWS IN ARABIC :

1 - M. Rodinson, Islam and Capitalism

Reviewed by : **F. Sakri**

2 - Economics and the Public Purpose

Reviewed by : **F. Murrar**

REPORTS :

1 - Islamic Interpretive Encyclopedia

Ministry of Awqat and Islamic Affairs of Kuwait

2 - Comparison Among Educational, Military and Commercial Administrations

M. Al-Mahini

GUIDE TO UNIVERSITY LIBRARIES :

Libraries of the University of Aleppo

A GLOSSARY : ENGLISH-ARABIC :

Quantitative Political and Social Research : Terms and Concepts

T. Farah

F. Al-Salem

ABSTRACTS :

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTION :

CONTENTS

VOL. VI APRIL 1978 No. 1

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

* **Subscriptions :**
* For individuals — KD. 1.000 per year in Kuwait. KD. 2.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail). $U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions — $U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
* Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and **subscriptions to**:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P. O. Box – 5486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

